

مصادر الأفعال الثلاثية
في اللغة العربية

الطبعة الأولى

١٤١٧هـ/١٩٩٦م

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية
(١٢٤٥/٩/١٩٩٦)

رقم التصنيف	: ٤١٥
المؤلف ومن هو في حكمه	: آمنة صالح الزعبي
عنوان المصنف	: مصادر الأفعال الثلاثية في اللغة العربية
الموضوع الرئيسي	: ١- اللغات ٢- النحو والصرف العربي
رقم الإيداع	: (١٢٤٥/٩/١٩٩٦)
بيانات النشر	: عمان / مؤسسة رام للتكنولوجيا والكمبيوتر

* تم إعداد بيانات الفهرسة الأولية من قبل دائرة المكتبة الوطنية .

مصادر الأفعال الثلاثية في اللغة العربية

دراسة وصفية تاريخية

آمنة صالح الزعبي

١٩٩٦م
مؤسسة رام للتكنولوجيا والكمبيوتر
مؤتة/تلفاكس ٣٧٧٢٥٣٥-٠٣

إهـــــداء

إلى والدي الكريم الحاج صالح محمد الزعبي . . .

ثم إلى والدتي الكريمة . . .

أقدم هذا الجهد ثمرة من ثمار غرسهما المبارك

آمنة

الرموز الصوتية المستعملة

الصوامت

الهمزة	>
الباء	b
الپاء	p
التاء	t
الثاء	ṯ
الجيم	g
الحاء	ḥ
الخاء	ẖ
الدال	d
الذال	ḏ
الراء	r
الزاي	z
السين	s
السامخ في العبرية	s'
الشين	š
الصاد	ṡ
الضاد	ḍ
الطاء	ṭ
الظاء	ż
العين	<
الغين	ġ
الفاء	f
الڤاء	ḇ
القاف	ḳ
الكاف	k

اللام	l
الميم	m
النون	n
الهاء	h
الواو	w
الياء	y

رموز الحركات

الفتحة القصيرة	a
الفتحة الطويلة	ā
الكسرة القصيرة الخالصة	i
الكسرة الطويلة الخالصة	ī
الكسرة القصيرة الممالة	e
الكسرة الطويلة الممالة	ē
الضمة القصيرة الخالصة	u
الضمة الطويلة الخالصة	ū
الضمة القصيرة الممالة	o
الضمة الطويلة الممالة	ō

المقدّمـــة

المقدّمــــة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد ومن تبعه بإحسان إلى يوم الدين وبعد: فهذه الدراسة التي وَسَمْتُها بمصادر الأفعال الثلاثية في اللغة العربية، دراسة وصفية تاريخية جاءت لتكشف عن هذا الموضوع المهم من موضوعات اللغة العربية الذي لم يتعرض حتى الآن لدراسة وافية تكشف غوامضه وتلقي ضوءاً على جوانبه المختلفة. فهو من الموضوعات التي يكتنفها كثير من الغموض في معظم جوانبها. على الرغم من محاولات القدماء المستمرة لإيجاد زمر ومجموعات تُحْشَرُ فيها أنماط المصدر المختلفة.

والحقيقة أن المصدر في اللغة العربية يبدو للوهلة الأولى مختلفاً عن المصدر في اللغات السامية الأخرى التي اتخذت منحىً قياسياً مختلفاً عما في العربية. فمعلوماتنا عن هذه اللغات تفيدنا أن المصدر فيها قياسي لاتتجاوز صيغه الوزن أو الوزنين، غير أن القدماء أنفسهم قدموا لنا عشرات الأوزان، التي تمثل صيغ المصدر في اللغة العربية. ففي العصور المتأخرة أحصى لنا الجاربردي أربعة وثلاثين وزناً من الأوزان التي استعملت فعلاً في اللغة العربية[1].

وفي العصر الحديث قَدَّمَ بعض المستشرقين أكثر من هذا، فقد ذكر (Wright) أربعة وأربعين وزناً[2]، وكنا نعتقد أن هذه الأوزان هي الوحيدة التي يمكن أن ندرجها، لولا أننا قد وجدنا بداية بعض الأوزان التي لم يذكرها (Wright) في إحصائيته؛ وذلك في أثناء بحثنا في تتبع التاريخ الاستعمالي للغة العربية.

ولما كان موضوع المصدر من هذا المنظور لم يبحث بحثاً شافياً، فقد رأيت أن أقوم بهذا البحث بعد أن اطلعت على بحثين يبحثان في المصدر بعيداً عن هذا المستوى.

البحث الأول: أبنية المصادر في اللغتين العربية والعبرية، وهو رسالة دكتوراه أعدها الدكتور صلاح الدين صالح حسنين في كلية دار العلوم بالقاهرة، حيث تعرض للمقارنة بين المصدر في اللغة العربية واللغة العبرية، مقتصراً على استعمال المنهج الوصفي.

وأما البحث الثاني فهو رسالة أعدتها وسمية المنصور، بعنوان أبنية المصدر في الشعر الجاهلي وهي دراسة احصائية تحليلية، عمدت فيها الباحثة إلى تحليل الشعر الجاهلي فقط

---

(١) متن الشافية للجاربردي ٢/ ٤٠.

(٢) Wright, W., A Grammar of the Arabic Language, V. 1, P.112-115.

تحليلاً يكشف عن بعض الأوزان المهمة التي استعملها الشعراء في العصر الجاهلي.

بالإضافة إلى أن أحداً لم يدرس هذا الموضوع دراسة تكشف عن جانب القياس والسماع فيه، حيث ركزت معظم الدراسات على محاولة إيجاد أوزان تبدو كأنها مقيسة، مما جعل التعسف ظاهراً في دراساتهم كما كان في دراسات القدماء الذين رأوا أن بعض الأوزان قد تشمل كثيراً من الأفعال التي تتخذ شكلاً صوتياً واحداً، إلا أن هذا التعميم سرعان مايضيع عندما نكتشف أن قلة من الأفعال فقط هي التي يمكن أن يكون لها مصدران أو أقل، فأغلب هذه الأفعال تتخذ أشكالاً تزيد عن الثلاثة، مما ينفي احتمال أن يكون الشكل البنائي التركيبي للفعل هو الذي يتحكم في بناء مصدره وقياسه، ولما أحسّ القدماء بهذا لجئوا إلى محاولة إيجاد بعض الزمر التي تخضع للدلالة، كدلالة الألوان أو الأصوات أو الأمراض أو الصفات أو العاهات وغيرها. غير أننا يمكن أن ننقض هذه الزمر من منظورين:

المنظور الأول: أن هذه الزمر لا تحكم ضبط هذه الأوزان، بحيث نجد في الزمرة الواحدة مصادر ليس لها علاقة بالصوت، بل هي من باب آخر..

المنظور الثاني: يبدو لمن يتتبع الأفعال التي تخضع للزمرة الواحدة أن أفعالها لها أكثر من مصدر واحد.

وأما القضية الثانية التي دفعتنا للشروع في كتابة هذا البحث فهي علاقة المصدر بقوانين التطور اللغوي واللهجات وعلم الدلالة.

ولما كانت كتب الصرف العربي القديم والحديث تكاد تذكر المعلومات نفسها فقد رأينا أن الإفادة منها لن تكون بالقدر الذي يمكن أن نحصله من خلال مراجعتنا للمعاجم العربية، فقد رأينا أن خير وسيلة لإحصاء جديد يمكن أن يضيف شيئاً جديداً هي الرجوع إلى هذه المعاجم للكشف عن الأوزان التي لم يذكرها القدماء أو المحدثون؛ ولذا فقد اتخذت من لسان العرب مرجعاً أساساً لتتبع الاستعمال العربي ولاسيما أنه معجم جامع لخمسة من المعاجم العربية الكبيرة التي سبقته، كما لم تهمل المعاجم الأخرى، كالصحاح وتاج العروس وأساس البلاغة، بل معجم العين أيضاً فأفدت منها إفادة عظيمة، أرجو أن تكون واضحة في ثنايا هذا البحث.

وبعد أن اكتملت مادة البحث وقمت بتنسيقها وفقاً لمفردات الموضوع قمت بتقسيم البحث كما يلي:

١-التمهيد: وتعرضت فيه لمعنى المصدر في اللغة والاصطلاح متتبعةً هذا المعنى في المعاجم وكتب الصرف، حيث لم أجد فيها كبير خلاف بين التصريفيين واللغويين.

٢-الباب الأول: وجعلته للحديث عن مصادر الأفعال الثلاثية المجرّدة وقد قسمتها إلى ثلاثة فصول، جعلت الفصل الأول للحديث عن الوزن (فَعْل) وهو الوزن الذي افترض السابقون أنه الوزن القياسي الأصلي للمصدر في اللغة العربية. وأما الفصل الثاني فقد جعلته للحديث عن الأوزان المشهورة التي يكثر تداولها، وهي أوزان: فَعَل وفُعُول وفِعَال وفَعِيل وفَعَلة وفَعْلَة وفَعَال وفُعَل وفِعْل وفَعِل وفِعَل وفُعْلة وفيعولة وفُعَال وغيرها. وأما الفصل الثالث فقد كان للحديث عن الأوزان القليلة الاستعمال والنادرة مثل: فِعْلى وفُعْلى وفَعْلى وفَعِل وفِعَل، وفاعلة وفَعْلان وفَعَلان وفِعلياء، وفِعِيل وفِعْلانة وغيرها من الأوزان النادرة المذكورة في البحث، وقد استولى هذا الفصل على أغلب المصادر من حيث عددها كما سنرى.

٣-الباب الثاني: وقد جعلته لأبواب صرفية أخرى تتعلق بالمصدر، وقد قسمته إلى فصلين، جعلت الفصل الأول للحديث عن مصادر الأفعال المعتلة حيث بحثت فيه مصادر المثال والأجوف والناقص متعرضة للفيف المفروق واللفيف المقرون. وأما الفصل الثاني فقد جعلته للحديث عن أبواب تتعلق بالمصدر تعلقاً لاتنفك عنه وهي: المصدر الميمي، ومصدر المرة، ومصدر الهيئة، والمصدر المثنى والمصدر المضاف والمصدر الجامد، وجمع المصدر والمصدرالمؤول، وحاولت أن أخرج بشيء في هذه الأبواب مما هو مذكور في موضعه من هذا البحث.

٤- الباب الثالث: وهو مخصص للحديث عن المصدر والقياس وقدقسمته إلى ثلاثة فصول:

<u>الفصل الأول:</u> وجعلته للحديث عن قياسية المصدر وما يتعلق بها من قضايا كاقتران الفعل بالمصدر، وتعدد المصدر للفعل الواحد، حيث طبقت بعض القوانين على المصدر مقارنة مافي العربية بغيرها من اللغات السامية ولهجاتها، كالسريانية والحبشية والعبرية والاشورية

والقتبانية والسَّبئية وغيرها.

الفصل الثاني:وجعلته للحديث عن المصدر وسنن التطور اللغوي ، كأثر حروف الحلق (أصوات الحلق) في بنية المصدر، وأثر القوانين الصوتية واللهجات في بناء المصدر.

الفصل الثالث: وقد جعلته للحديث عن المصدر والدلالة حيث بحثت في تعدد المصدر مع بقاء المعنى واحداً، واختلاف المصدر لاختلاف المعنى، وهي دراسة جديدة لم أجدلها مراجع في مكتبتنا القديمة أو الحديثة.

٥-الخاتمة: وقد ضمنتها شيئاً من نتائج البحث المهمة التي توصلت إليها ثم أتبعت ذلك بثَبَتٍ للمراجع العربية والأجنبية، ثم أتبعت ذلك بفهرس لمفردات الرسالة وموضوعاتها.

وبعد هذا فأود أن أذكر أنني حاولت أن أقدم أفضل ماعندي واجتهدت في تتبع هذا الموضوع ماغادرت شيئاً يمكن أن يفيد البحث ماوسعني ذلك. حيث اعتمدت في كتابتي على المنهج الوصفي والتاريخي والمنهج المقارن، كما كنت أخرِّج الشواهد في مصادرها ماأمكنني ذلك متجنبة التكرار إن وجد، كما استثنيت ما يتعلق بدرس المصدر من الناحية النحوية التركيبية لأنني رأيت أن أقصر هذا البحث على النواحي الصوتية والصرفية.

وأسأل الله العفو عما وقعت فيه من سهو، وكل ابن آدم خطاء،

والله من وراء القصد

آمنة صالح محمد الزعبي

التمهيد

معنى المصدر

١- المعنى اللغوي:

للمصدر علاقة لفظية وثيقة بالصدور عن الشيء كما تنص المعاجم العربية، فقد ورد عند الأزهري: صدرت عن الماء صَدَراً، وهو الاسم، فإذا أردت المصدر جزمت الدال، وأنشدنا: (بسيط)

وليلةٍ قد جعلت الصبح موعدها   صَدْر المطية حتى تعرف السَّدفا[١]

قال: صَدْر المطية: مصدر.

وقال الليث: الصَّدَر: الانصراف عن الورد. وعن كل أمر يقال: صدروا وأصدرناهم، وطريق صادر معناه أنه يصدر بأهله عن الماء، وطريق وارد يرد بهم... وقال الليث: أصل الكلمة التي تصدر عنها صوادر الأفعال وتفسيره أن المصادر كانت أول الكلام كقولك: الذّهاب والسَّمْع والحفظ، وإنما صدرت الأفعال عنها، فيقال: ذهب ذهاباً، وسمع سَمْعاً وسماعاً، وحَفِظَ حفظاً[٢].

وورد مايشبه هذا الكلام عند ابن منظور، قال:[٣] «والصَّدَر بالتحريك الاسم، من قولك: صَدَرْتُ عن الماء وعن البلاد... وأصْدَرْتُهُ فصدر أي: أرجعته فرجع، والمَوْضعَ مَصْدر، ومنه مصادر الأفعال، والصَدْر نقيض الورد، صدر عنه يَصْدُرُ صَدَراً ومَصْدراً ومَزْدراً الأخيرة مضارعة، وقد أصْدَر غيره وصَدَره والأول أعلى.

وقال أحمد الفيومي صاحب المصباح المنير[٤]: «صَدَر القول صُدُوراً من باب (قَعَد) وأصْدَرته بالألف وأصله الانصراف يقال: صَدَر القوم وأصدرناهم، إذا صرفتهم، وصَدَرت عن الموضع صَدْراً من باب (قتل): رجعت... فـ (صَدْر) مصدر والاسم الصَدَر بفتحتين.

---

(١) البيت لابن مقبل، انظر ديوانه ص ١٨٥ وغير منسوب في تهذيب اللغة (صدر) ١٣٤/١٢ والمصباح المنير (صدر) ٢٢٤/١ ومجمل اللغة (صدر) ٢٦٣/٢.

(٢) تهذيب اللغة (صدر) ١٣٤/١٢-١٣٥.

(٣) لسان العرب (صدر) ٤٤٨/٤-٤٤٩.

(٤) المصباح المنير (صدر) ٢٢٤/١.

والمصدر عند ابن فارس من الصَدَر الذي هو خلاف الورْد، كقولهم: صدَرَ عن الماء وصَدَر عن البلاد إذا كان وَردها ثم شخص عنها.[1] وقال في مجمل اللغة[2]: «والصَّدْر للإنسان وغيره، والصَّدْر خلاف الورد،... صَدَرت عن البلاد صَدَراً، وهو الاسم ، فإن أردت المَصْدر جزمت الدال.

ولا يختلف ماذكرناه من قول القدماء عما ورد عند المحدثين، فقد قال سعيد الشرتوني صاحب معجم أقرب الموارد:[3] «صدر عن المكان، وصدر عن الماء، صَدْراً ومَصدراً، رجع عنه وانصرف، وصَدَر الرجل غيره، أرجعه» والصَّدَرُ بتحريك الدال: الاسم من صَدَر أي: رجع عن الماء[4]

وذكر W. wright أن «المَصْدر لغة هو المكان الذي يصدر منه الشيء، ويمكن أن يقارن مع صيغة المصدر في اليونانية الذي يستعمل مع الأداة»[5]

وبعد هذا العرض نخلص إلى أن المصدر هو ماصدر عنه الوارد إليه أصلاً، وهذه التسمية أساس للفكر اللغوي العربي في هذه المسألة ولاسيما عند البصريين الذين اعتقدوا أن المصدر هو الأصل الذي صدر عنه الفعل[6]

المصـدر فـي الاصـلاح:

لعل تسمية المصدر من أقدم المصطلحات التي عرفها النحو العربي، فقد استعملها النحويون العرب الأوائل للدلالة على مانحن بصدده، وللدلالة على باب المفعول المطلق[7].

والملاحظ أن سيبويه كان يفصل الذكر في أنواع المصدر فقد قال في موضع:[8] «هذا باب ما يكون المصدر فيه توكيداً لنفسه نصباً» وقد سماه المصدر الذي يكون فيه معنى

(١) مقاييس اللغة (صدر) ٣٣٧/٣

(٢) مجمل اللغة (صدر) ٢٦٣/٣ وانظر التكملة والذيل والصلة ٦٥/٣.

(٣) أقرب الموارد في فصح العربية والشوارد (صدر) ٦٣٧/١.

(٤) أقرب الموارد في فُصَح العربية والشوارد (صدر) ٦٣٨/١.

(٥) Wright,w., A Grammar of the Arabic Language, V.I, P.110

(٦) الأصول في النحو ١٩٠/١ وانظر اللمع في العربية ٤٨ والمفصل ٣١-٣٢ وأسرار العربية ١٧١و١٧٣ واللسان (صدر) ٤٤٩/٤

(٧) في المصطلح النحوي البصري ٧٢.

(٨) الكتاب ٣٨٠/١.

التعجب[1]. أو المصدر المثنى[2]، أو المصدر الجامد[3]، على عادة سيبويه في وصف المصطلحات بحسب حالتها التي هي عليها.

كما أطلق سيبويه على المصدر مصطلح الحدث[4]؛ لأن المصادر كلها أعراض حادثة، وقد يسمى اسم المعنى[5]، وذكر الزمخشري أن سيبويه سمّاه الفِعْل[6]، وهذه التسمية موجودة عند الأخفش الأوسط على قلة[7]. وقد وجدت أن المبرد يسمى المصدر إذا كان مفعولاً مطلقاً اسم الفعل[8]. وأما تعريفه، فقد قال ابن فضّال المجاشعي[9]: المصدر ما صدر عنه الفعل، وكان أصلاً له، وأصله من صَدَرت الإبل إذا رجعت بعد أن شربت، والإبل صادرة، والموضع الذي رجعت عنه مصدر لها، كما كان حين وردت إليه مورداً لها.

وقال ابن هشام[10]: «الاسم الدال على مجرد الحَدَث إن كان علماً، كفَجَار وحَمَاد للفَجْرة والمَحْمَدَة، أو مبدوءاً بميم غير زائدة لغير المفاعلة كـ(مَضْرَب) و(مَقْتَل). أو متجاوزاً فِعله الثلاثي، وهو بزنة اسم الحدث الثلاثي كـ(غُسْل) و(وُضُوء) في قولك: اغتسل غُسْلاً، وتوضأ وُضوءاً، فإنهما بزنة القرب والدخول في (قرب قُرْباً) و(دخل دُخُولاً)، فهو اسم مصدر.»

وقال الجامي في شرحه للكافية:[11] «اسم الحدث، يعني بالحدث معنى قائماً بغيره سواءً صدر عنه كالضرب والمشي أولم يصدر كالطول والقصر... والمراد بجريانه على الفعل أن يقع بعد اشتقاق الفعل منه تأكيداً له أي المفعول المطلق» .

---

(1) الكتاب ٣٢٨/١.
(2) الكتاب ٣٤٨/١.
(3) الكتاب ٣٢٢/١.
(4) الكتاب ٣٤/١ و١٢/١ وانظر لسان العرب ٢٣٢/٢.
(5) المفتاح في الصرف ٥٢.
(6) المفصل ٣١-٣٢.
(7) معاني القرآن للأخفش ١٨٤.
(8) المقتضب، ١٢٤/٢.
(9) شرح عيون الاعراب ١٥٧.
(10) شرح عيون الاعراب ١٥٧.
(11) الفوائد الضيائية ١٨٩/٢.

ولا يكاد ماجاء به المحدثون يختلف عن هذا الذي جاء به القدماء فقد ذكر W. right أن المصادر هي أسماء تشتق من لفظ الأفعال (متابعاً الكوفيين) بغض النظر عن المعنى أو الوقت الذي يشير إليه الفعل، وتسمى هذه المصادر أسماء الحدث أيضاً[1].

وذكر الدكتور عبد الهادي الفضلي أن المصدر هو الاسم الدال على الحدث المجرد من الزمان والمكان والشخص مثل جلوس وتَفَضُّل وإنسانية[2].

وبعبارة أخرى نلاحظ أن المعنى الاصطلاحي للمصدر مأخوذ من معناه اللغوي، فما صدر عن الشيء بعد أن يرد هو المصدر، فقد تصور البصريون أن المصدر هو أصل اشتقاق الأفعال؛ ولذلك سمي مصدراً؛ لأن الأفعال تصدر عنه.

---

(١) Wright,w., A Grammar of the Arabic Language, V.I, P.110.

(٢) مختصر الصرف، ٤٩ وانظر علم الصرف، دراسة وصفية ١٠٩.

الباب الأول

مصادر الأفعال الثلاثية المجردة

الفصل الأول:

وزن فَعْل

الفصل الثاني:

الأوزان المشهورة التي يكثر تداولها

الفصل الثالث:

الأوزان القليلة الاستعمال والنادرة التداول

الفصل الأول

وزن فَعْل

وزن فَعْـــل

تكوينـــه الصوتـي

يتكون هذا الوزن صوتياً من مقطعين قصيرين على النحو التالي:

١- المقطع الأول فع (faʿ) وهو مقطع قصير مغلق .

٢- المقطع الثاني لن (Lun) وهومقطع قصير مغلق .

بناؤه الصرفي

لقد قرر النحويون القدامى والمحدثون أن (فَعْل) يكون مصدراً للأفعال الثلاثية المتعدية التي على وزن (فَعَل يفعُلُ) و (فَعِل يَفْعَلُ)[1]، فمثال ما جاء منه من (فَعَل يفعُل): قَتَل يَقْتُلُ قَتْلاً وخَلَقَه يَخْلُقه خَلْقاً، ودَقَّه يَدُقُّه دَقّاً، ومنه شَجَبَ يَشْجُبُ شَجْباً، في الهلاك واليَبْس[2] وأما (فَعَل يَفْعِلُ) فمثاله: ضَرَبَ يضرِبُ ضَرْباً، وحَبَس يَحْبِسُ حَبْساً، وأما (فَعِل يَفْعَل) فنحو: لَحِسَ يَلْحَسُ لَحْساً، ولَقِمَه يَلْقَمُه لَقْماً وشرِبه يَشربُه شُرباً، ومَلِجَه يَملَجُه مَلْجاً، ومنه أيضاً وددْته وَدّاً[3].

وقد يجيء هذا المصدر من المعتل كما يجيء من الصحيح، فمثاله من الأجوف اللازم ما ورد في الفعل (راغ) فمصدره (الرَّوْغ) ومعنى راغ: حاد[4]، ومثال الناقص اللازم مصدر الفعل (جرى)، فمصدره الذي ذكرته المعاجم اللغوية هو (جَرْيٌ)[5]، وأما مثال المثال منه فالفعل (وضع) المتعدي هو (الوَضْعُ)[6] ومنه وَزَنَ يزن وَزْناً[7].

---

(١) الكتاب ٤/٥ والمقتضب ١٢٥/٢ والمقرب ص٤٨٦، والنكت الحسان ٢١٣ وأوضح المسالك ٢٦٠/٢ ونزهة الطرف ١٧ والهمع ١٦٧/٢ وحاشية فتح الجليل ٢٢٤ والاشتقاق ٢١٦، وعلم الصرف ١٠٩ ومختصر الصرف ٥٣ وانظر:
Wright, A Grammar of the Arabic Language, v.1, p. 112.

(٢) مجالس ثعلب ٤٩٦/٢.

(٣) الكتاب ٧٠٦/٤ وانظر همع الهوامع ٤٨/٦.

(٤) لسان العرب (روغ) ٤٣٠/٨. وتاج العروس (روغ) ١٣/٦ وجمهرة اللغة (رغه) ٣٩٨/٢.

(٥) لسان العرب (جرا) ١٤٠/١٤ وتاج العروس (جرا) ٧١/١٠ وجمهرة اللغة (جري) ٨٨/٢.

(٦) لسان العرب (وضع) ٣٩٦/٨ وتاج العروس (وضع) ٥٤٣/٥ وجمهرة اللغة (ضعة) ٩٥/٢.

(٧) الجمل للزجاجي ٢٨٣.

وقد عدّ الخليل وسيبويه هذا الوزن أصلاً للأوزان الأخرى، واحتجوا لذلك بكثرته في السماع، ولأن كل فعل ثلاثي تجيء المرة منه على وزن (فَعْلة) نحو: ضربتهُ ضَرْبة وقتلته قَتْلة، وشتمته شتْمة، فكأن المصدر منها (ضَرْب وقَتْل وشتْم)، إنما هو جمع (فَعْلة) نحو: تَمْرةً وتمر ونخلة ونخل، لأن المصدر إنما يدلُّ على الجنس كما أن التمر والنخل يدلان على الجنس، فَضَرْبة نظيره (تمرة) وضَرْب نظيره تَمْر. ولذلك فقد جعل الخليل وسيبويه ما خالف هذا الوزن فرعاً عليه لإنها لا تطّرد اطّرادَهُ، لأن (فَعْل) لا يمتنع منها جميعها فهو الأصل[1].

ولا يقتصر هذا الوزن على الأفعال المتعدية الصحيحة، بل ربما يجيء على بعض الافعال التي ذهب القدماء إلى قياس مصدرها، وذلك كالأفعال الدالة على القيادة أو الولاية أو الحرف، فالفعل (ساس) مصدره القياسي عندهم (السياسة) إلاّ أن العرب قالوا العَوْس على هذا الوزن[2].

وقد يجيء أيضاً من الأجوف على هذا الوزن إذا كان لازماً، فقد ذكر سيبويه أمثلة على هذا في الفعل (جال) والفعل (غَلى)، فالمنتظر أن تكون على وزن فَعَلان، بفتح الفاء والعين، غير أنه ذكر أن العرب قالوا: الجوْل والغَلْي على الأصل. كما قالوا أيضاً اللّمْع والخطْر والهَدْرُ على هذا الأصل، وذهب سيبويه إلى عدّ هذه الأمثلة مما شذّ عن القياس فهي لا تضبط به ولا بأمر أحكم منه وهكذا مأخذ الخليل[3].

ومما يدلّ على أنه غير مقيس أن بعض الأفعال عهد عنها غير هذا الوزن نحو: ذَبَلَ البَقْلُ ذَبْلاً والقياس (ذَبَل ذُبولا) وهو لازم أيضاً، كما قد تتشارك الأفعال في وزنين نحو: عثرت على الشيء عَثْراً وعثوراً، وعبرت النهر عَبْراً وعُبوراً[4].

ولا يقتصر هذا الخروج عن هذه القاعدة على هذه الأشياء، بل إن بعض الأفعال من باب (كرُم) جاءت على هذا الوزن وذلك نحو: مَجُدَ مَجْداً[5] كما أن بعض الأفعال

---

(١) المنصف لابن جني ١/١٧٩ وانظر شرح المفصل ٦/٤٤.
(٢) الكتاب ٤/١٠-١١.
(٣) الكتاب ٤/١٥.
(٤) نزهة الطرف ١٨ وانظر لسان العرب (عبر) ٤/٥٢٠ وجمهرة اللغة (عبر) ١/٢٦٦ وتاج العروس (عبر) ٣/٣٧٦.
(٥) نزهة الطرف ١٦.

كان قياسها أن تكون على هذا الوزن لأنها من باب (فَعِلَ يَفْعَلُ) التي نص النحاة على قياس مصدرها على هذا الوزن، إلا أنها جاءت على وزن (فَعِل) وذلك نحو : عَلِمَ يَعلَم عِلْماً[1]. على الرغم من كونه متعدياً أيضاً.

ومن الأمثلة على تعدد مصدر الفعل وقياسية هذا الوزن لتعدد اللغات واللهجات ما ورد في قوله تعالى: ﴿فقالوا هذا الله بزعمهم﴾[2] فقد قرأ الكسائي: بزُعْمهم بضم الزاي وقرأ باقي السبعة بفتح الزاي[3] وذكر أبو حيان الأندلسي أن الضم مصدر ولكنه جاء على لغة بني أسد والفتح مصدر في لغة الحجازيين[4] غير أن مكياً ذكر أن من العلماء من ذكر أن الفتح هو المصدر وأما الضم فاسم وليس بمصدر[5]. وكذلك في الفعل شرِب يَشْرَب المتعدي أيضاً، فقد ورد فيه (فَعْل) و(فُعْل) ففي قوله تعالى:﴿فشاربون عليه شرب الهيم﴾[6] قرأ نافع وعاصم وحمزة: شُرْب بضم الشين وهو مصدر وربما كان اسماً لما يشرب[7]، وتروى هذه القراءة عن ابن كثير من السبعة أيضاً[8] وقرأ الأعرج وابن المسيب وسيب بن الحبحاب ومالك بن دينار وابن جريج وأبو عمرو وابن عامر والكسائي، وتروى عن ابن كثير (شَرْب) بفتح الشين على وزن(فَعْل) وهو المصدر المقيس كما قال أبو حيان[9] وتروى هذه القراءة عن النبي صلى الله عليه وسلم[10] وقد عدّ ابن زنجلة هذا الخلاف في المصدر من قبيل اللهجات وذكر أن بعض العلماء فرق بينهما، فالشَرْب بالفتح المصدر والشُرْب بالضم الاسم[11] وقد جاء في حديث التشريق أن النبي صلى الله عليه وسلم قال:«إنها أيام

---

(1) الجمل للزجاجي ٢٨٤.
(2) الأنعام ١٣٦/٦.
(3) المبسوط ٢٠٣.
(4) البحر المحيط ٢٢٧/٤ وانظر حجة القراءات لابن زنجلة ٢٧٣ والكشف ٤٥٣/١.
(5) الكشف ٤٥٣/١.
(6) الواقعة ٥٥/٥٦.
(7) البحر المحيط ٢١٠/٨ وانظر الكشف ٣٠٥/٢.
(8) النشر ٣٨٣/٢.
(9) البحر المحيط ٢١٠/٨ وانظر الكشف ٣٠٥/٢.
(10) الكشف ٣٠٥/٢
(11) حجة القراءات لابن زنجلة ٦٩٦.

أكل وشَرْب وبعال»[1].

وفي قوله تعالى: «وعلم أن فيكم ضَعْفاً»[2] روي في هذا الحرف قراءة: ضُعْفاً عن ابن كثير ونافع وابن عامر وأبي عمرو والكسائي من السبعة وابن عمر والحسن والأعرج وأبي جعفر وقتادة وابن أبي اسحاق من غيرهم، كما روى عن عيسى بن عمر: ضُعُفاً، وروى عن حمزة وعاصم (ضَعْفاً) بفتح الضاد وسكون العين، وهذه القراءات جميعها توجه على أنها مصادر. وقد ذكر أبو حيان الأندلسي أن ضم الضاد (ضُعْفاً) لغة الحجاز، وأما الفتح (ضَعْفاً) فلغة تميم[3]. وأيد ابن زنجلة هذا فذكر أنهما لغتان مثل: المَكْث والمُكْث والفَقْر والفُقْر والقَرْح والقُرْح[4] ويجوز أن يشذّ عن هذا القياس في باب (فَعَلَ يفعَل) وذلك كما شذّ عَلِمَ يَعلَمُ فجاء على الكسر، والقياس الفتح فالفعل (سَحَرَ) متعدٍّ من باب (فَعَلَ يَفْعَلُ) الذي قياسه (سَحْر) على هذا الوزن غير أن المرويّ فيه (سَحَرَ يَسْحَر سِحْراً) بكسر السين، وذكر ابن منظور أنه يجوز فيه الفتح إذا كان من سَحَره بالطعام والشراب والمطر، وأما إذا كان من البيان أو من معونة الشيطان فبالكسر[5].

وعلى هذا فإن وزن (فَعْل) على الرغم من شيوعه مصدراً للفعل المتعدي إلا أنه كثيراً ما يأتي من غير هذا الوزن، كما خرجت كلمات كثيرة من الأفعال المتعدية عن هذا الوزن فاتخذت لنفسها أوزاناً أخرى.

وبسبب شيوعه في اللغة العربية فقد رأينا سيبويه والخليل يقرران أنه الوزن الأصلي في العربية، وأن ما جاء على غير وزنه الصوتي ما هو إلا فروع تفرعت منه، وتروي لنا كتب اللغة مصادر شاذة على هذا الوزن كما ورد في قول الهذلي: (البسيط)

إذ قدموا مائة واستأخرت مائة ... وَفْياً وزادوا على كلتيهما عدداً[6]

---

(1) النهاية في غريب الحديث والأثر ١٤١/١ وانظر حجة القراءات ٦٩٦ وقد روى الحديث في النهاية بضم الشين ولذلك فلا شاهد فيه على هذه الرواية.

(2) الأنفال ٦٦/٨.

(3) البحر المحيط ٥١٧/٤.

(4) حجة القراءات ٣١٣ وانظر الكشف ٤٩٥/١.

(5) لسان العرب (سحر) ٣٤٨/٤-٣٤٩ وانظر مختار الصحاح ٢٨٨ والسماع والقياس ٥٥ وتاج العروس (سحر) ٢٥٧/٣ وجمهرة اللغة (سحر) ١٣١/٢-١٣٢.

(6) الشاهد في لسان العرب (وفى) ٣٩٨/١٥ وتاج العروس (وفى) ٣٩٥/١٠، والشاهد =

وقد ذكر ابن منظور الذي أورد هذا الشاهد أن المصدر (وَفْي) مسموع، ويجوز أن يكون قياساً على غير مسموع، فإن أبا علي حكى أن للشاعر أن يأتي لكل (فَعَلَ) بـ(فَعْل) وإن لم يسمع[1] هذا لشدة اعتدادهم بقياسية الوزن (فَعْل). ويجوز أن يكون لقبيلة هذيل ميل إلى هذا الوزن، على الرغم من أن أحد المعاصرين ذكر أن هذيلاً لا تميل إلى هذا الوزن من خلال استعراضنا للأوزان التي تميل إليها هذه القبيلة[2]، وقد تابع النحويون الذين جاءوا بعد سيبويه رأيه في أن الأصل في المصادر هو (فَعْل)، ومنهم المبرد، فقد قال[3]: «والدليل على أن أصل المصادر في الثلاثة[4] (فَعْل) مسكن الأوسط مفتوح الأول أنك إذا أردت رَدّ جميع هذه المصادر إلى المرة الواحدة فإنما ترجع إلى (فَعْلة) على أي بناء كان بزيادة أو غير زيادة، وذلك قولهم : ذهبت ذهاباً، ثم تقول: ذهبت ذَهْبَةً واحدة، وتقول في القعود : قعدت قَعْدة واحدة وحَلَفت حَلْفة واحدة، وحلبته حَلْبة واحدة لا يكون في جميع ذلك إلا هكذا. و(الفَعْل) أقل الأصول، والفتحة أخف الحركات، ولا يثبت في الكلام بعد هذا حرف زائد ولا حركة إلا بثبت وتصحيح».

ولنا أن نحكم بعد هذا العرض على أن وزن (فَعْل) من الأوزان المشهورة الدارجة في اللغة العربية. وأن هذا الشيوع دفع النحويين العرب القدامى إلى الحكم على هذا الوزن بأنه الأصل في الأوزان جميعاً، ولو استدلوا بشيوعه في جميع أوزان الفعل لكان أحسن من استدلالهم بالمصدر الدالّ على المَرّة، إذ إنّ الدليل في هذا الأمر يظل نظرياً، وأما الدليل الاستعمالي، فقد رأينا أن هذا الوزن شائع في اللازم والمتعدي من الأفعال.

ولعل مما يلفت الانتباه أن هذا الوزن قد اقترن ببعض الصيغ الفعلية غير الثلاثية، فعلى سبيل المثال اقترن هذا الوزن بوزن (أفعل) المزيد بالهمزة وذلك كقول الحارث بن حلزة اليشكري في معلقته: (الخفيف)

= لعبد مناف بن ربع الهذلي كما في شرح أشعار الهذليين للسكري ٢/٦٧٣، وديوان الهذليين ٢/٤٠.

(١) لسان العرب (وفى) ١٥/٣٩٨ وتاج العروس (وفى) ١٠/٣٩٥.

(٢) من لغات العرب، لغة هذيل ٢٣٣ – ٢٤٨.

(٣) المقتضب ٢/١٢٧ وانظر ٢/١٢٢-١٢٣.

(٤) أي أوزان الفعل المتعدي.

يخلطون البريء منّا بذي الذنـــ ـب ولا ينفعُ الخليَّ الخلاءُ[1]

فجاء (الذنب) على وزن (فَعْل) مصدراً للفعل أذنب، والمصدر المقيس (إذناباً) ولم نعثر على استعماله في المعاجم العربية التي بين أيدينا.

ومن هذه الظاهرة أيضاً قول طرفة بن العبد البكري (الطويل)

وإن يَقْذِفوا بالقَذْعِ عِرْضَكَ أسقهم بكأسِ حياضِ الموتِ قبلَ التَهَدّدِ[2]

فالمصدر (قَذْع) على وزن (فَعْل) جاء مصدراً للفعل (أقذع) وليس للفعل (قذع) والقياس أن يكون على وزن إفعال أي: إقذاع[3].

وقد ذهب العلماء القدامى إلى القول بأن هذه الأفعال مما لم يستعمل المجرد منه البتة، ولذا فإن المزيد بحكم المجرد[4]، أي أن الفعل (أذنب) المستعمل بحكم المجرد (ذَنَبَ) وهو غير مستعمل، ولكن الخليل بن أحمد الفراهيدي روى لنا الفعل الثلاثي (قذع) مستعملاً ومصدره (القَذْع) كما روى لنا الفعل المزيد (أقذع) ومصدره (إقذاع)[5] كما أنهما مرويان بمعنى واحد في لسان العرب وفي تاج العروس.

وقد وردت صيغة (فَعْل) على أنها مصدر من المصادر التي تنوب مناب أفعالها في الاستعمال اللغوي الذي لم يتحدد له فعل وذلك كقول النابغة (البسيط):

مَهْلاً فداءٌ لكَ الأقوامُ كلهم وما أُثمِّرُ من مالٍ ومن ولدِ[6]

وقد حدد الفارابي فعل (مهلاً) بأنه بمعنى أمهل[7].

فالذي دفع القدماء إلى عدّ صيغة (فَعْل) الأصل في المصادر في الحقيقة هو شيوع هذا الوزن في الشعر الجاهلي والإسلامي الذي يحتج به، وكثرة ما رصد من أمثلة، فقد بلغ عدد ما رصدته الباحثة وسمية المنصور من هذا الوزن تسعة وتسعين ومائة في الشعر

---

(1) شرح القصائد العشر للتبريزي ٣٢٣ وانظر شرح المعلقات السبع للزوزني ٢٢٠، وديوان الحارث ١٢.

(2) شرح القصائد العشر للتبريزي ١٢٣ وانظر شرح المعلقات السبع للزوزني ٨٨ وديوان طرفة ٣٥.

(3) أبنية المصدر في الشعر الجاهلي ١٤٠.

(4) أبنية المصدر في الشعر الجاهلي ١٤٠.

(5) العين (قذع) ١/١٤٨.

(6) شرح القصائد العشر للتبريزي ٤٠٧ وانظر ديوان النابغة ٢٦.

(7) ديوان الأدب للفارابي ١/١٢٧.

الجاهلي[1] وبلغت أحد عشر ومائة موضع في القرآن الكريم، وفق الاحصائية التي قدمها الدكتور صلاح الدين صالح حسنين[2].

وعلى الرغم من هذا الشيوع فإنّ هذه الصيغة تشترك مع صيغ أخرى في المصدر نفسه وذلك نحو: شَرْب وشِرب وسَلْم وسِلْم وفَتْك وفِتك وصَرْع وصِرْع، وقد ردّه العلماء إلى اللهجات التي تعدد فيها المصدر، وإذا لم يكن الأمر كذلك فإن الأمر قد يخرج بإحدى الصيغتين عن كونها من المصادر، فتصنف في باب الأسماء، ويطالعنا هذا في المعاجم وكتب اللغة الأخرى.

وليس هذا هو المكان الوحيد الذي اشتركت فيه صيغة (فَعْل) مع صيغة أخرى وهي (فِعْل)، بل اشتركت مع كثير من الصيغ ففي شَرْب وشِرب وردت صيغة أخرى وهي شُرب على وزن (فُعْل) وهو وزن مستعمل في شعر أمرئ القيس في قوله: (السريع):

حلَّتْ لي الخَمْرُ وكنتُ امرأً عن شُربها في شُغُل شاغِلِ[3]

وقد فسر هذا الاشتراك بأنه من اشتراك اللهجات العربية [4]، وقد نسب إلى الفراء أنه قال إن وزن (فَعْل) في المصادر من خصائص لغة الحجازيين ووزن (فُعُول) من خصائص تميم[5]، وهذا قد يفسر لنا اشتراك وزن (فَعْل) مع (فُعُول)، فقد ذكر سيبويه أن مصدر الفعل (سكَتَ) هو (السُكُوت) وكذلك ذكر أن المصدر الآخر له هو (السكْت)[6]، وكذلك الفعل (وثب) فمصدره عنده (الوثْبُ والوثُوبُ) والفعل (هدأ) مصدره (الهَدْءُ والهُدوء)[7]، وهذا يعني أن الهَدْء والسكْت والوثْب حجازية وأما الهُدوء والسُكُوت والوثُوب فهي تميمية [8].

كما اشترك وزن (فَعْل) مع وزن (فَعَلان) الذي يدلُّ على التقلب والاضطراب.

---

(1) أبنية المصدر في الشعر الجاهلي ١٤٩ .

(2) أبنية المصادر في اللغتين العربية والعبرية ٢٤٣.

(3) ديوان امرئ القيس ١٢٢ وانظر أبنية المصدر في الشعر الجاهلي ١٥٢ .

(4) اصلاح المنطق ٩٠ .

(5) ديوان الأدب للفارابي ١٣٩/٢ وانظر لغة تميم ٤٤٩ .

(6) الكتاب ٩/٤ .

(7) الكتاب ١٥/٤ .

(8) الكتاب ١٥/٤ وانظر اللهجات في كتاب سيبويه ٤٤٥ .

فعدّ سيبويه (الفَعْل) أصلاً، وأما (فَعَلان) فهو الفرع، وذلك في قوله[1]: «وقد جاءوا بالفَعَلان في أشياء تقاربت وذلك : الطَّوَفان والدَّوران والجَوَلان، شبّهوا هذا حيث كان تقلّبا وتصرفاً بالغَلَيان والغَثَيان، لأنّ الغليانَ أيضاً تقلب ما في القدر وتصرفه، وقد قالوا : الجَوْل والغَلْيُ، فجاءوا به على الأصل».

ومع هذا التقرير إلا أن سيبويه عاد ونص على أن هذا الأمر ليس قياساً وإنما هو سماع فقال [2]:« وهذه الأشياء لا تضبط بقياس ، ولا بأمر أحكم من هذا وهكذا مأخذ الخليل». ومن هذا لحظَ يَلْحَظ لَحَظاً ولَحَظاناً [3].

ولم يقتصر هذا الاشتراك على ما ذكرنا من أوزان، فقد اشترك وزن (فَعْل) مع وزن (فِعَال) كما في الفعل (كتب) فمصدره الذي شاع هو (الكتاب) غير أن القياس عند القدماء هو (الكَتْبُ) وهو مستعمل عند بعض العرب كما يقول سيبويه، ونظيره الذي ساقه سيبويه هو (سقته سياقاً وسَوْقاً)[4].

كما ذكر سيبويه أمثلة أخرى على اشتراك (فَعْل) مع (فِعْلان) فقد قال [5]: «وقد جاء بعض مصادر ما ذكرنا على فِعْلان، وذلك نحو: حرمه يحرمه حِرماناً، ووجد الشيء يجده وِجداناً، ومثله أتيته آتيه إتياناً وقد قالوا : أتْياً على القياس ، وقالوا : لقيه لِقيانا وعرفه عِرفانا، ومثل هذا رئمه رِئماناً. وقالوا : رأماً».

كما اشترك وزن (فَعْل) مع وزن (فِعَالة) كما ذكر سيبويه، وذلك في مصدر الفعل (حمى) فهو حِمَاية كما هو شائع. إلا أنهم استعملوا المصدر القياسي (فَعْل) فقالوا (حَمْياً) بالإضافة إلى المصدر الآخر وهو (حِمية) على وزن (فِعْلة)[6]، وكذلك في الفعل (عاس) فمصدره الشائع هو (العياسة) على وزن فِعَالة، غير أنهم قالوا: (العَوْس) [7].

وإذا كنا لم نعثر على وزن مرادف أو شبيه بهذا الوزن في اللغات السامية المألوفة

---

(1) الكتاب ٤/١٥ .
(2) الكتاب ٤/١٥ .
(3) الفتح على أبي الفتح ٦٠ ولسان العرب (لحظ) ٧/٤٥٨
(4) الكتاب ٤/٧ .
(5) الكتاب ٤/٨ .
(6) الكتاب ٤/٨ .
(7) الكتاب ٤/١١ .

ـفي حدود الوسع والطاقة– وهي البابلية والعبرية والسريانية والحبشية، فهذا لا يعني أن هذا الوزن جديد في العربية، ولا ينفي ما ذهب إليه القدماء من إمكان كونه وزناً قياسياً أصيلاً في العربية، فقد استعمل في لغتين من اللغات السامية غير المألوفة وهما اللغة السبئية التي تعاني من مشكلة فقدانها الحركات القصيرة والطويلة، وهي مشكلة مستعصية على الحل، واللغة القتبانية، وهي لغة عربية جنوبية أيضاً، وتعاني مما تعاني منه اللغة السبئية وبعض اللغات الأخرى كالفينيقية، غير أن وزن (فَعْل) واضح المعالم فيها [1]، وهذا يصدق أيضاً على بعض الأوزان الأخرى مثل (فَعَل وفَعِل) وكذلك سائر الأوزان التي تحتوي على الجذور الثلاثة الأصلية (ف ع ل) فقط.

---

(١) Nebes, N. & Lahn, M. The Infinitive in Sabaean and Qatbanian Inscription (SAS) London, 1988, (Vol 18) P. 65 & PP. 70 - 71 .

الفصل الثاني

الأوزان المشهورة التي يكثر تداولها

وزن فَعَل

تكوينه الصوتي

يتكون هذا الوزن من ثلاثة مقاطع صوتية:

١- فَ (fa) وهو مقطع قصير مفتوح .

٢- عَ (ʕa) وهو مقطع قصير مفتوح .

٣- لن (Lun) وهو مقطع قصير مغلق .

بناؤه الصرفي :

وهي صيغة شائعة في اللغة العربية، ولكن القدماء عدّوها صيغة مطردة في الفعل اللازم من باب (فَعِل يَفْعَل) ولذلك فما جاء على هذا الوزن من الأفعال المتعدية، فإنما هو محمول على اللازم الذي يشبهه في الوزن والقيم الحركية، أي من باب (فَعِل يفعَل)، فقد ذكر سيبويه أن الفعل (عَمِلَ) مصدره (العَمَل) وهو محمول على الفعل (فزع يفزع فَزَعاً) فَشبَّهَ به (١).

وقال سيبويه (٢): «وجاء أيضاً ما كان من الترك والانتهاء على فَعِل يَفْعَل فَعَلاً، وجاء الاسم على فَعِل، وذلك أجِم يأجَمَ أجَماً وهو أجِمٌ، وسَنِقَ يسنَق سَنَقاً وهو سَنِق ... ومثل هذا في التقارب بَطِن يَبْطَن بَطَناً وهو بطين وبَطِن...»

وقال الزجاجي (٣): «وما كان على فَعِلَ يَفْعَل بكسر العين في الماضي وفتحها في المستقبل غير متعد فمصدره اللازم له (فَعَلٌ) بفتح الفاء والعين نحو: عَجِبَ يَعْجَبُ عَجَباً، وأشِر يَأشَرُ أشَراً، وبَطِر بَطَراً، وعَمِي عمىً، وصَدِي صدىً من العطش.» وقال الميداني (٤): «وأما فَعِل يَفْعَلُ فإن مصدره في الغالب (فَعَل) نحو : تعب تَعَباً وحَدِب حَدَباً وفرح فَرَحاً».

وقد استمر هذا الرأي، أي أن (فَعَل) المصدر يأتي من الأفعال اللازمة من باب

---

(١) الكتاب ٤/٦ .

(٢) الكتاب ٤/١٦ وانظر ٤/١٧ .

(٣) الجمل للزجاجي ٢٨٤ .

(٤) نزهة الطرف ١٨ .

(فَعِل يفْعَل)، فقد ذكر ابن هشام هذا قائلاً[1]: «وأما فَعِل القاصر فقياس مصدره (الفَعَل) كالفَرَح والأشَر والجوى والشَّلَل إلا إن دلّ على حرفة أو ولاية فقياسه الفِعالة، كولي عليهم ولاية.»

وقال السيوطي[2]: «ويطرد لفَعِل بالكسر لازماً فَعَل بفتحتين صحيحاً كان كفرح فَرَحاً أو معتلاً كجوى جَوَىً ووجل وَجَلاً وعور عَوَراً وردي رَدَىً أو مضاعفاً كشَلَّ شَلَلاً».

ومن الأمثلة على هذا الوزن الفعل (هَبِصَ) من النشاط والعجلة، فهو فعل مشترك بين وزنين (هَبِصَ) بكسر العين و (هَبَص) بفتحها، فقد ورد أن مصدره على وزن (فَعَل) أي (هَبَص)[3]، وأورد العلماء له مصدراً آخر غيره، فقد ذُكِرَ أنه يجيء من (هَبِصَ) على الهِبِّص[4] ومثله عَرِص يَعْرَص عَرَصاً وهو النشاط أيضاً[5]، ومنه أيضاً دَبِلَ البعيرُ دَبَلاً إذا امتلأ لحماً وشحماً[6].

هذا من جهة التركيب الصوتي والصرفي لهذا الوزن. وأما من الناحية الاستعمالية فقد ورد هذا الوزن مشتركاً مع الأوزان الأخرى مثل:

١- فَعَل وفُعْل

ذكر سيبويه أن هذين الوزنين قد يشتركان في الدلالة على مصدر الوزن (فَعِلَ يَفْعَل) الذي عدّه سيبويه والقدماء الوزن القياسي لفعل المصدر (فَعَلَ) بفتح الفاء والعين. فقد ذكر أن مصدر الفعل سَقِمَ يَسْقَم هو (السُقْم) و (السَقَم) والأخير هو القياسي، ومنه أيضاً ما ذكره سيبويه نفسه في هذا الموضع وهو الفعل (حَزِنَ، يَحْزَنُ) ومصدره (الحُزْن والحَزَن) وعلل هذا بأنهم جعلوه بمنزلة الداء والمرض[7]، ومنه أيضاً الفعل (أنس) حيث

---

(١) أوضح المسالك ٢٦٠/٢.
(٢) همع الهوامع ٤٩/٦ .
(٣) مجالس ثعلب ٥١٦/٢.
(٤) لسان العرب (هبص) ١٠٢/٧ وتاج العروس (هبص) ٤٤٧/٤ والجمهرة (هبص) ٣٠١/١.
(٥) مجالس ثعلب ٥١٦/٢ ولسان العرب (عرص) ٥٣/٧ وتاج العروس (عرص) ٤٠٦/٤ والجمهرة (عرص) ٣٥٣/٢.
(٦) لسان العرب (دبل) ٢٣٤/١١ وجمهرة اللغة (دبل) ٢٤٧/١ – ٢٤٨ .
(٧) الكتاب ١٧/٤ وانظر ٢٣/٤ .

ورد في بعض المعاجم أن مصدره (أُنْس) و(أَنَس) وأَنَسَة)[1].

وقال ابن منظور في مادة (حزن) [2]: «والحُزن والحَزَن نقيض الفرح، وهو خلاف السرور، قال الأخفش: والمثالان يقتضيان هذا الضرب باطراد والجمع أحزان ... وقد حزن بالكسر: حَزَناً وتحازن وتحزّن، ... وحزنه الأمر يحزنُه حُزْناً، وأحزنه ...) أي أن ابن منظور فرق في المصدر بين (حزِن) اللازم ومصدره القياسي هو (الحَزَن)، وبين المتعدي الذي يكون مصدره على وزن (فُعْل) وهو (الحُزن).

كما شبه به الفعل الآخر وهو (سقم) فقد ذكر أن السُّقام والسُّقْم والسَّقَم: المرض وهي لغات مثل حُزْن وحَزَن، وقد سَقِمَ وسَقُم سُقْماً وسَقَماً وسَقَاماً وسَقَامة، يَسقُم، فهو سَقِم وسقيم[3]، وقد نسبت صيغة (فَعَل) إلى القبائل النجدية كتميم، فقد قال الفراء[4]: « ويقال . أرض جُرُز وجُرْز وأرض جَرَزٌ وجَرْزٌ لبني تميم، كلّ لو قرئ به لكان حسناً، وهو مثل البُخْل والبُخَل والبَخَل والرُّغْبُ والرهب والشُّغْل فيه أربع مثل ذلك» . وعزاها في موضع آخر إلى العرب في غير الحجاز[5].

وأما صيغة (فُعل) فهي صيغة حجازية، ففي حديث الفراء عن قوله تعالى (والذين لا يجدون إلا جهدهم)[6]، ذكر الفراء أن الجُهْد لغة أهل الحجاز، وكذلك الوُجْد، ولغة غيرهم الجَهْد والوَجْد[7]، وفي قوله تعالى: «ويأمرون الناس بالبُخْل»[8]، قرأ حمزة والكسائي بالبَخَل بفتح الباء والخاء، وقرأ الباقون: بالبُخْل وذكر أبو زرعة صاحب حجة القراءات أنهما لغتان مثل (الحُزن والحَزَن والرُشْد والرَّشَد)[9]

---

(١) لسان العرب (انس) ١٢/٦ .

(٢) لسان العرب (حزن) ١١١/١٣ وتاج العروس (حزن) ٣٧٤/٩ وجمهرة اللغة (حزن) ١٥٠/٢ .

(٣) لسان العرب (سقم) ٢٨٨/١٢ وتاج العروس (سقم) ٣٣٦/٨ وجمهرة اللغة (سقم) ٤٢/٣ .

(٤) معاني القرآن للفراء ٢٣٣/٢ .

(٥) معاني القرآن للفراء ٤٤٧/١ .

(٦) التوبة ٧٩/٩ .

(٧) معاني القرآن للفراء ٤٤٧/١ .

(٨) النساء ٣٧/٤ .

(٩) حجة القراءات لأبي زرعة ٢٠٣ .

٢- فَعَل وفَعَلة

ولا يختلف الوزنان كثيراً من الناحية الصوتية، غير أن الأخير قد يكون مؤنثاً للمصدر (فَعَل)، وتذكر المعاجم اللغوية أن الفعل (أَنِسَ)، مصدره الشائع هو (أَنَس) و (أَنَسَة)[1].

٣- فَعَل وفِعْل

وذلك مثل شَبِع شَبَعاً وشِبْعاً[2]

٤- فَعَل وفَعَال

ومنه الوَحَى وهو الصوت، وهو مقصور يكتب بالياء، وأما الوَحاء فهو من قولنا للرجل توحَّ وَحَاءً وهو مما يُمَدُّ[3].

ويذكر الفراء مثالاً آخر على هذا، وهو الجرَاء، وهو يكسر ويمدّ، فإذا فتح قصر، وربما مُدّ، وهو مفتوح في الشعر، قال الشاعر. (رجز)

قــد علمت أم أبي السعْــلاءِ
وعلمــت ذاك مــــع الجـَراء
أن نعم مأكولاً على الخَواء[4].

وهذه الأبيات استشهد بها الكوفيون على جواز مد المقصور للضرورة الشعرية كما يذكر ابن هشام[5]، والسيوطي[6]، كما ذكر الأخير نقلاً عن الأول أن هذه الأبيات لا يعلم قائلها فلا حجة فيها[7].

---

(١) لسان العرب (أنس) ١٢/٦ .
(٢) الكتاب ٢٢/٤ .
(٣) المنقوص والممدود ١٠ .
(٤) المنقوص والممدود ٢٥ والشاهد بلا عزو فيه وفي المزهر بلا عزو ١٤١/١ - ١٤٢، وهو كذلك في شذرة الذهب ٥٠٩ ونسبها صاحب سمط اللآلى إلى أبي المقدام انظر : سمط اللآلى في شرح أمالي القالي ٨٧٤، اللسان (لها) ٢٦٢/١٥ وهو في هذا المكان غير منسوب.
(٥) أوضح المسالك ٤٦/٢ .
(٦) المزهر ١٤١/١ .
(٧) المزهر ١٤٢/١ .

٥- فَعَل وفَعَالة : كما في سقِم سَقَماً وسَقَمة، وظمِيء ظماءة وظمأً[1].

٦- فَعَل وفَعِل:

كما اشترك وزن فَعَل مع وزن فَعِل في الفعل (فَعَل يَفْعُل وفَعَل يفعِل) مثل : سرق يَسْرُق سَرَقاً، وحَلَبها يحلُبها حَلَباً[2].

٧- فَعَل وفِعَل:

وذلك مثل طوى يطوي طَوَىً، وبعض العرب يقول (الطِّوى) على وزن فِعَل وهما عند سيبويه بناء واحد ولا اختلاف بينهما إلا كسرة الأول[3].

مجيء وزن فَعَل مصدراً للرباعي:

رأينا في الوزن السابق، كيف أنه يجيء مصدراً للفعل الرباعي أيضاً، وكذلك ههنا، فالخطأ بفتح الخاء والطاء مصدر للفعل خَطِئ أو الفعل أخطأ بمعنى خطِئ، وقرأ بذلك بعض القراء ﴿إنّ قَتْلَهُم كان خَطَأً﴾[4] بفتح الخاء والطاء[5]، وقد فرق ابن منظور بين الخِطء والخَطَأ، فالخِطء ما تعمّد والخَطأ ما لم يتعمد[6].

ومنه أيضاً أن المصدر (الجَنَف) على وزن (فَعَل) جاء مصدراً للفعل (جَنِفَ) الثلاثي و(أجنف) الرباعي وهما بمعنى واحد أي جارَ عليه[7].

ومن الأمثلة الاستعمالية على هذا الوزن (فَعَل) من الثلاثي كما هو عند القدماء ماورد في المواضع التالية: في قوله تعالى: ﴿يَجعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقاً حَرَجاً﴾[8].

فقد قرأ أبو بكر ونافع وعمر وابن عباس حَرَجا بفتح الراء[9] وهي لغة لبني مدلج

---

(١) الكتاب ٢١/٤ .

(٢) الكتاب ٦/٤ .

(٣) الكتاب ٢٢/٤ .

(٤) الاسراء ٣١/١٧ .

(٥) إتحاف فضلاء البشر في القراءات الاربعة عشر ١٩٧/٢ والبحر المحيط ٣٢/٦ .

(٦) انظر لسان العرب (خطأ) ٦٦/١ وتاج العروس (خطئ) ٦١/١ وجمهرة اللغة (خطئ) ٢٢٨/٢ .

(٧) مجالس ثعلب ٥٠٠/٢ وانظر لسان العرب (جنف) ٣٣/٩ وتاج العروس (جنف) ٦١/٦ وجمهرة اللغة (جنف) ١٠٨/٢ .

(٨) الأنعام ١٢٥/٦.

(٩) البحر المحيط ١٢٥/٤ واللسان (حرج) ٢٣٣/٢.

من كنانة كما ذكر صاحب البحر المحيط[1] وهو مصدر للفعل حَرِج يَحْرَجُ وحَرَجاً[2] وفي قوله: ﴿إنما المشركون نَجَس فلا يقربوا المسجد بعد عامهم هذا﴾[3] قرأ الجمهور (نَجَس) وهو مصدر نَجِس يَنْجَسُ أي قذر يقذر[4]

اشتقاقه من غير (فَعِلَ)

وتذكر كتب القدماء أمثلة على أن هذا الوزن لايقتصر اشتقاقه على وزن (فَعِلَ) المذكور، وإنما قد يشتق من الأوزان التالية:

١—فَعَلَ:

فالفعل جَلَب مصدره (الجَلَب) والفعل حَلَب مصدره (الحَلَب) كما ذكر المبرد[5] وطلب طَلَباً[6].

٢—فَعُلَ:

وذلك مثل الفعل (كَرُم) حيث مصدره الغالب عليه هو (الكَرَم)، وكذلك الفعل شَرُف فان مصدره الغالب عليه هو (الشَرَف) مثل (الكَرَم)[7].

مصـــدر فَعَــل دلاليـــاً

ذكر سيبويه أن لهذا الوزن علاقة بالجوع والعطش، فما كان من الجوع والعطش فان مصدره الغالب عليه هو الفَعَل نحو: ظَمِئ يَظْمَأ ظَمَأ، وعَطِش يَعْطَش عَطَشاً، وصدِيَ يَصْدَى صَدَى، وغَرِث غَرَثاً وعلِهَ عَلَهاً وهو الحرص على الأكل[8].

هذا، وعلى المستوى الدلالي، فقد ربط القدماء صيغة (فَعَل) بمعان متعددة مثل:

---

(١) البحر المحيط ٤/٢١٨.

(٢) لسان العرب (حرج) ٢/٢٣٣ وتاج العروس (حرج) ٢/٢٠ وجمهرة اللغة (حرج) ٢/٥٤.

(٣) التوبة ٩/٥٨.

(٤) البحر المحيط ٥/٢٧ وانظر لسان العرب (نجس) ٦/٢٢٦ وانظر تاج العروس (نجس) ٤/٢٥٣.

(٥) المقتضب ٢/١٢٣ وانظر نزهة الطرف للميداني ١٨.

(٦) نزهة الطرف للميداني ١٨.

(٧) نزهة الطرف ١٩.

(٨) الكتاب ٤/٢١.

١- الترك والانتهاء:

قال سيبويه[1] «وجاء أيضاً ما كان من الترك والانتهاء على فَعِل يفْعَلُ فَعَلاً وجاء الاسم على فَعِل وذلك مثل: أجِمَ يأجَمُ أجَماً وهو أجِمٌ، وسَنِق يَسْنَقُ سَنَقاً وهو سَنِقٌ، وغرِض يَغْرَضُ غَرَضاً وهو غَرِض.» .

٢- الأدواء والأوجاع وما يقاربها في المعنى

وقد ذكره سيبويه أيضاً، قال[2]: «هذا باب ما جاء من الأدواء على مثال وَجِعَ يَوْجَعُ وَجَعاً وهو وَجِعٌ، لتقارب المعاني وذلك حَبِطَ يَحْبَط حَبَطاً وهو حَبِطٌ، وحَبِج يَحْبَجُ حَبَجاً وهو حَبِجٌ، وقد يجيء الاسم فعيلا نحو: مرض يَمْرَض مَرَضاً وهو مريض، وقالوا: سَقِمَ يَسْقَمُ سَقَماً وهو سقيم، وقال بعض العرب: سَقُمَ كما قالوا كَرُم كَرَماً وهو كريم، وعَسُرَ عَسَراً وهو عسير، وقالوا السُّقْم كما قالوا: الحُزْن، وقالوا حَزِن حَزَناً، وهو حزين، جعلوه بمنزلة المرض، لأنّه داءٌ، وقالوا الحُزْن. كما قالوا : السُّقْم»

٣- الذعر والخوف:

وقد عدّه سيبويه من باب الأدواء والأوجاع لتقاربها من حيث المعنى.

قال[3]: «وجاء ما كان من الذعر والخوف على هذا المثال لأنه داء قد وصل إلى فؤاده كما وصل ماذكرنا إلى بدنه، وذلك قولك: فزِعت فَزَعاً وهو فَزِع وفَرِق يَفْرَق فَرَقاً وهو فَرِق، ووَجِلَ يَوْجل وَجَلا وهو وَجِلٌ، ووجِرَ وَجَراً وهو وجِرٌ».

٤- الصفات

ومنها ماهو في الخِلْقَة محسوس ظاهر مثل أشِر يأشَرُ أشَراً[4]. ومنها ماهو صفات في النفس وذلك نحو بَطِرَ يَبْطَر بطَراً وفرح يَفْرَحُ فَرحاً، وجَذِلَ يَجْذَل جَذَلاً[5].

٥- في الحركة والهياج والخفة والطيش:

في معنى تحرك الريح نجد أن الفعل أرِجَ يأرج مصدره الأرَجُ، ومنه حَمِسَ

---

(١) الكتاب ١٦/٤.
(٢) الكتاب ١٧/٤.
(٣) الكتاب ١٨/٤.
(٤) الكتاب ١٩/٤.
(٥) الكتاب ١٩/٤.

يَحْمَسُ حَمَساً، وذلك في اشتداد الغضب[1]، كما قالوا في الخفة سَلِسَ يَسلَسُ سَلَساً، وقَلِقَ يَقْلَقُ قَلَقاً، ونَزِقَ يَنْزَقُ نَزَقاً، وذكر سيبويه أنهم إنما جعلوا هذا حيث كان خفة وتحركاً كالأَرَج والحَمَس[2].

٦- العسر والصعوبة:

وهذا المعنى نقيض السلاسة التي سبق عرضها ومثاله عَسِرَ يَعْسَرُ عَسَراً، وشَكِسَ يَشْكَسُ شَكَساً[3].

٧- ما يتعلق بالجوف:

ومنه ما يدل على فراغ مثل عَطِش يَعْطَش عَطَشاً، ومنه ما يمكن أن تلحقه بالهياج مثل غَضِبَ يَغْضَبُ غَضَباً، فقد ذكر سيبويه أن الغضب يكون في الجوف كما يكون العطش وجعل منه ثَكِلَ يَثْكَلُ ثُكَلاً لأنه حرارة في الجوف[4].

وذكر ابن مكي الصقلي أن العامة في أوائل القرن السادس الهجري قد سكنوا عين هذا المصدر حتى فيما أوله حرف حلق، فهم يقولون، بَلِعْتُ بَلْعاً والصواب: بَلَعاً بفتح اللام[5]، وقد استمر هذا اللحن في (بَلْع) إلى القرن الثامن الهجري، فقد أورده ابن أيبك الصفدي. في تصحيح التصحيف[6].

ويذكر أن قبيلة أسد قد تغير في بناء الفعل مما يؤدي إلى تغيير صيغة المصدر فالفعل حَفَرَ يَحْفِر يصاغ منه المصدر على وزن فَعْل أي (حَفْر) غير أن لهجة أسد غيّرت في بناء الفعل فقالت: حَفِرَ حَفَراً مثل: تَعِبَ يَتْعَبُ تَعَباً[6]، وقد نقل الزبيدي بأنها لغة رديئة[7]

---

(١) الكتاب ٤/٢٠.
(٢) الكتاب ٤/٢٠.
(٣) الكتاب ٤/٢١.
(٤) الكتاب ٤/٢٤.
(٥) تثقيف اللسان ١٣٩.
(٦) تصحيح التصحيف ١٦٧.
(٦) لهجة قبيلة أسد ١٤٩ وانظر لسان العرب (حفر) ٤/٢٠٤-٢٠٥.
(٧) تاج العروس (حفر) ٣/١٥١.

وزن فُعُول

تركيبه الصوتي

يتكون هذا الوزن من ثلاثة مقاطع صوتية وهي :

١- فُ (fu) وهو مقطع قصير مفتوح.

٢- عو (ū) وهو مقطع طويل مفتوح.

٣- لن (lun) وهو مقطع قصير مغلق.

بناؤه الصرفي

يجيء هذا الوزن كما نص سيبويه من الوزنين الفعليين (فَعِلَ يَفْعَلُ) و(فَعَلَ يَفْعُلُ)، قال[1]: «وقد جاء بعض ما ذكرنا من هذه الأبنية على فُعُول. وذلك: لَزِمَهُ يَلْزَمُهُ لزوما، ونَهِكَهُ نُهُوكاً، ووردت وروداً، وجَحَدْتُهُ جُحوداً، شبهوه بـ (جلس يجلس جُلُوساً وقَعَدَ يَقْعُدُ قُعُوداً ورَكَنَ يركُنُ رُكُوناً لأن بناء الفعل واحد» وقال المبرد في هذا المعنى[2]: «وتكون الزيادة فيكون على (فُعُول) و(فِعَال) نحو: جلس جُلُوساً وقعد قُعُوداً، ووقَدَت النار وُقُوداً وشكرتُهُ شكوراً وكفرته كفوراً.»

وذكر القدماء أن الأكثر أن يجيء هذا الوزن من الثلاثي اللازم، قال المبرِّد:[3] «وزعم سيبويه أن الأكثر في الفعل الذي لا يتعدى إلى المفعول أن يأتي على (فُعُول) وإن كان (الفَعْلُ) هو الأصل، فكأن الواو إنما زيدت، وغُيِّر للفصل بين المتعدي وغيره، وذلك نحو: جلست جُلُوساً، ووقَدت النار وُقُوداً.»

وقال الزجاجي أيضاً[4]: «وما كان على (فَعَلَ يَفْعِلُ) بفتح العين في الماضي وكسرها في المستقبل غير متعد فمصدره اللازم له (فُعُول) وكذلك إن كان مستقبله مضموماً نحو: القُعُود والجُلُوس وما أشبهَهُ» وقال ابن عصفور[5]: «وإن كان مضمومها فإن

---

(١) الكتاب ٤/٥-٦.

(٢) المقضب ٢/١٢٣.

(٣) المقتضب ٢/١٢٥.

(٤) الجمل ٢٨٤.

(٥) المقرب ٤٨٨.

المصدر منه سيكون على (فُعُول) كـ (قُعُود).» وقال ابن هشام[1]: «وأما فَعَلَ القاصر فقياس مصدره (الفُعُول) كالقعود والجلوس والخروج.»

وقال السيوطي[2]: «والفَعَل بالفتح لازماً: فُعُول بضم الفاء سواءً كان صحيحاً كركع رُكُوعاً وخرج خروجاً أو معتلاً كوقف وقوفاً وغابت الشمس غُيُوباً ودنى دُنُواً، ومضى مُضِيًّا أم مضاعفاً كمرَّ مروراً.»

ومن الأمثلة على هذا الوزن ما ورد في قول الله تعالى: «فمنها ركوبهم ومنها يأكلون»[3] فقد ذكر أبو حيان أن الحسن وأبا البرهسم والأعمش قرءوا: رُكوبهم بضم الراء، وهو مصدر أُقيم مقام مضافه أي: ذو رُكوبهم[4].

وقد يأتي هذا الوزن من المعتل كما يأتي من الصحيح، فمن اللفيف المقرون نجد أن مصدر الفعل أوَيْت الرجل، هوالأُوْي[5] ولكن إذا كانت أويت إلى الرجل فقد ذكر ابن منظور أن العرب تقول: أوى فلان إلى منزله يأوي أُوِيّاً على (فُعُول)، وإواءً على (فِعَال)[6]. كما يأتي من المضعّف، فقد روى لنا أبو حاتم السجستاني عن الأصمعي: مَحَّ يمحُّ مُحُوحاً وذكر غيره، مَحَّ يَمَحُّ ويَمِحُّ مَحّاً ومُحُوحاً ومَحَّةً.[7]

ومثاله من الصحيح أيضاً ما ذكره ثعلب من أنه قيل: حَدَجَ يحدجُ حُدُوجاً، ويقول الرجل لصاحبه: إنك لتحدجني بعينيك، والحُدُوج: شدة النظر[8]، ومن الفعل المثال ماورد في الفعل (ورع) من ذلك يَرِع ويَوْرَعُ، رِعَةً وورَعاً ووَرَع وَرْعاً ووَرُعَ وُرُوعاً ووَرَاعة.[9].

---

(1) أوضح المسالك ٢/٢٦٠-٢٦١.

(2) همع الهوامع ٦/٤٩.

(3) يس ٣٦/٧٢.

(4) البحر المحيط ٧/٣٤٧.

(5) الأفعال للسرقسطي ١/٦٧.

(6) لسان العرب (أوا) ١٤/٥١.

(7) كتاب فعلت وأفعلت المنسوب لأبي حاتم السجستاني ٨٨-٨٩.

(8) مجالس ثعلب ٢/٥٧٨.

(9) لسان العرب ٨/٣٨٨.

اشتراك وزن (فُعُول) مع الأوزان الأخرى

١- فُعُول مع فَعْل:

ومثال ذلك قول العرب: سمعت لحوافر الدواب وَقْعاً ووُقُوعاً[١] وفي الفعل المضعف (مَحَّ) الذي مضارعة يَمَحُّ أو يَمِحُّ سمع مَحّاً ومُحُوحاً.[٢] وفي الفعل (ورع) يأتي المصدر على (فَعْل) و(فُعُول) كما ذكرنا.

٢-فُعُول مع فَعِيلة:

فقد ورد في لسان العرب: وقع به ماكر يقع وُقُوعاً ووقيعة: إذا نزل به[٣].

٣-فُعُول مع فَعَل:

ذكر ابن منظور: وَقِعَ الرجل والفرس يَوْقَعُ وَقَعاً فهو وَقِع حَفِيَ من الحجارة والشوك واشتكى لحم قدميه.[٤] ويَنَعَ الثمرُ يَيْنَعُ يَنَعاً ويُنْعاً ويُنُوعاً فهو يانع من ثَمَر يَنْع: أدرك ونضج[٥].

٤-فُعُول مع فَعُول :

الوَضوء بفتح الواو هو الماء الذي يُتوضأ به كما ذكر ابن منظور، وهو أيضاً من توضأت للصلاة، والوُضوء بالضم المصدر. وهو من المختلف فيه، فقد روى عن أبي عمرو بن العلاء أن المصدر بالفتح وأما الضم فهو غير مسموع، غير أن الأخفش حكاهما وذكر أنهما لغتان بمعنى واحد، كما روى عن الأصمعي وأبي عبيد عدم إجازتهما للضم إلاّ أن ثعلبا أجازه وذكره مسموعاً[٦].

٥-فُعُول وفَعَال وفَعَالة وفُعْلة :

ومثال ذلك ما ورد في اللسان من مصادر للفعل وَرُع، فقد ورد وُرُوعاً على (فُعُول) ووَراعة على وزن (فَعَالة) ووَرَاعاً على وزن (فَعَال) ووُرْعَةً على وزن (فُعْلَة)[٧].

---

(١) لسان العرب (وقع) ٤٠٢/٨.

(٢) فعلت وأفعلت المنسوب لأبي حاتم ٨٩.

(٣) لسان العرب (وقع) ٤٠٣/٨.

(٤) لسان العرب (وقع) ٤٠٧/٨.

(٥) لسان العرب (ينع) ٤١٥/٨

(٦) لسان العرب (وضأ) ١٩٤/١.

(٧) لسان العرب (ورع) ٣٨٨/٨.

٧–فُعُول مع مَفْعول:

قال ابن منظور[1]: «ويقال سمعت لحوافر الدواب وَقْعاً ووُقوعاً وقول أعشى باهلة: (البسيط)

وألجأ الكلب موقوعُ الصقيع به   وألجأ الحيَّ من تنفاحِها الحجرُ

إنما هو مصدر كالمجلود والمعقول...».

أثر الحذلقة في صياغة بعض مصادر هذا الوزن

ورد في لسان العرب: ساخت بهم الأرض تَسوخ سَوْخاً وسُئوخاً وسَوَخاناً إذا انخسفت[2] والهمزة في المصدر الثاني (سؤوخاً) غير أصلية وإنما أقحمها العرب في هذا النمط كما أقحموا غيرها من الهمزات في غير المصادر لأن العربية الفصحى اتخذت الهمز شعاراً لها، ولذلك فقد قام العرب الذين لا يهمزون في لهجاتهم، بإعادة الهمزات التي أسقطوها نتيجة لقانون السهولة والتيسير، وهم في عملهم هذا حاولوا محاكاة العربية الفصيحة، ومع هذه الهمزات التي عادت إلى مواضعها توهموا وجود همزات في مواضع مشابهة فقاموا بإعادتها إلى المواضع التي توهموا أنها سقطت منها. وهذا أحد قوانين التطور اللغوي الذي أطلق عليه أستاذنا الدكتور رمضان عبدالتواب قانون (الحذلقة أو المبالغة في التفصح) وذكر فيه بعض الأمثلة على هذه الظاهرة، قال[3]:«وإذا كانت الكلمة التي تعني (القمر) في أصل اللغات السامية تبدأ بالواو في الأصل كما في الحبشية warh والآشورية القديمة warḫu، وتتحول هذه الواو كما تحولت في غيرها إلى ياء في العبرية ˀ ērah والآرامية yarḥā فإن الأصل الذي كان في العربية في مقابل هذه الكلمات كلها هو (وَرْخ). وإذا كانت هذه الكلمة قد ماتت في العربية فإن الفعل منها

---

(١) لسان العرب (وقع) ٨/٤٠٢–٤٠٣، والشاهد في جمهرة أشعار العرب ص٢٥٤ (دار صادر) برواية:

وأَجْحَرَ الكَلْبَ مُبْيَضُّ الصقيع به   وحَمَّتِ الحيَّ من صُرَّادِهِ الحُجَرُ

وعلى هذه الرواية لا شاهد فيه.

(٢) لسان العرب (سوخ) ٣/٢٧.

(٣) التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه ١١٩.

وهو:(يورَخ) موجود في اللغة، وقد تحذلق فيه الحجازيون، فأقحموا عليه الهمزة وقالوا (يؤرخ).»

ومن الأمثلة التي توضح هذه الظاهرة أنه إذا كانت« فقأت عينه» فصيحة و«فقيت» غير فصيحة و«وجأت بطنه» فصيحة، و«وجيت» غير فصيحة، فإنه لا مانع من تحوّل« حليت السويق» و «لبيت بالحج» و« رثيت زوجي» إلى حلأت ولبأت ورثأت عن طريق القياس الخاطيء مبالغة في التفصح»[1].

كما ورد مثل هذا في مصدر الفعل (باح)، قال ابن منظور[2] «وباح الشيء: ظهر، وباح به بَوْحاً وبؤوحاً وبؤوحة، أظهره» فالهمزة في هذين المصدرين ليست أصلية.

وزن فِعَال

تركيبه الصوتي

يتكون هذا الوزن من ثلاثة مقاطع صوتية هي:

١- فِ (fi) وهو مقطع قصير مفتوح.

٢- عا (ā) وهو مقطع طويل مفتوح.

٣- لن (lun) وهو مقطع قصير مغلق.

بناؤه الصرفي

تختلف نظرة القدامى إلى هذا الوزن من أوزان المصدر في أن أغلبهم ركز على اشتقاقه من جهة المعنى إلاّ أن الميداني ذكر اشتقاقه البنائي معتمداً على وزن الفعل الذي اشتق منه، فذكر أنه يشتق من الوزن (فَعَلَ يَفْعُلُ) الذي قياسه (فَعَل) وذلك نحو: كتب كِتاباً وصام صياماً وقام قياماً[3].

ولكن أكثر النحويين ركزوا على المعنى وتأثيره في اشتقاق هذا الوزن، فهذا سيبويه يقول[4]« وجاءوا بالمصادر حين أرادوا انتهاء الزمان على مثال فِعَال، وذلك: الصِّرام والجِزازُ والجِداد والقِطاع والحِصاد» كما ذكر سيبويه ما تقارب مع هذا المعنى (انتهاء

---

(١) التطور اللغوي، مظاهره وعلله وقوانينه ١١٨.

(٢) لسان العرب (بوح) ٤١٦/٢.

(٣) نزهة الطرف للميداني ١٨.

(٤) الكتاب ١٢/٤

الزمان) وذلك نحو: الفِرار والشِراد والنِفار والطِماح وهو مباعدة كما يقول سيبويه[1].

كما أن ما يتعلق بالوسم (العلامة) فإنه يجيء على (فِعَال) أيضاً، قال سيبويه[2]: «وأما الوَسْمُ فإنه يجيء على (فِعَال) نحو: الخِبَاط[3] والعِلاَط[4] والعِراض[5] والجِنَاب[6] والكِشَاح[7]».

وأما المبرد فقد نظر إلى زيادة حروف هذا الوزن، وعَدَّ الألف حرفاً من حروف الزيادة، فقال:[8] « وتكون الزيادة فيكون (فُعُول) و(فِعَال) نحو: جلس جلوساً وقعد قعوداً...والفِعَال نحو: قمت قياماً وصمت صياماً ولقيته لِقَاءً» والواو ليست حرفاً، ولكنها حركة، وهذا وهم من أوهام السابقين دفعهم إليه الخط العربي.

ونظر السيوطي إلى هذا المعنى قائلاً[9] :«والإباء أي: الإمتناع (فِعَال) بكسر الفاء كنفر نِفَاراً وجمع جماحاً».

ولا يكاد ما جاء به المحدثون يختلف عما جاء به القدماء، فقد ذكر عبدالله أمين أن ما دل على امتناع يكون مصدره على وزن فِعَال بكسر أوله نحو: إِباء وشِراد وجِماح[10] ، وهذا لا يختلف عما جاء به السابقون وهو ما جاء به المستشرق Wright[11].

---

(1) الكتاب ٤/١٢

(2) الكتاب ٤/١٣

(3) الخِباطُ : سِمَةٌ تكون في الفخذ، وهي لبني سعد، وقيل هي التي تكون في الوجه، انظر لسان العرب (خبط) ٧/٢٨٣.

(4) العِلاط: سِمَةٌ تكون في عُرْضِ عنق البعير والناقة، انظر لسان العرب (علط) ٧/٣٥٣ .

(5) العِراض: من سمات الإبل وَسْمٌ، قيل هو خط في الفخذ عرضاً، انظر لسان العرب (عرض) ٧/١٦٦ .

(6) الجناب : كي البعير في جنبه، انظر الافعال لابن القطاع ١/١٥٢ .

(7) الكِشاح : سِمَة في موضع الكَشْح من البعير، لسان العرب (كشح) ٢/٥٧٢ .

(8) المقتضب ٢/١٢٣-١٢٤.

(9) همع الهوامع ٦/٥٠.

(10) الاشتقاق لعبدالله أمين ٢١٨.

(11) Wright, A Grammar of the Arabic Language, P. 113.

اشتراك وزن (فِعَال) مع الأوزان الأخرى

١- يشترك وزن فِعَال مع وزن فَعْل وفَعْلة

يشترك وزن فِعَال مع أوزان أخرى لأداء ما يؤديه من معنى، فالذي دلّ على وَسْم عند سيبويه جاء على (فَعْل) أيضاً، وجاء على (فَعْلة) وذلك نحو: القَرْمة والجَرْف[1]، وقال سيبويه[2]: «وقد جاء بعض ما ذكر على (فِعَال) كما جاء على (فُعُول) نحو: كذبته كِذابا وكتبته كتاباً وحجبته حجاباً وبعض العرب يقول: كَتْباً على القياس».

ومن الأمثلة على اشتراك هذين الوزنين ما ورد في قوله تعالى: «قد أنزلنا عليكم لباساً يواري سوآتكم وريشاً»[3]، فقد قرأ عثمان بن عفّان وابن عباس والحسن ومجاهد وقتادة والسلمي وعلي بن الحسين وزيد بن علي والعطاردي وزر بن حبيش وعاصم في راوية عنه وأبو عمرو في راوية: (ورِيَاشاً)، وهو مصدر بمعنى (وريشاً) في قراءة الجمهور، راشه الله يريشه رَيْشاً ورِياشاً: أنعم عليه[4].

٢- اشتراك وزن فِعَال مع وزن فاعلة :

وذلك نحو الفعل (وقى) حيث يأتي مصدره على (فِعَال) ويجيء على (فاعلة) أي (واقية) وذلك كقول الشاعر معقل بن خويلد الهذلي: (وافر)

فَعَاد عليكِ إنّ لكُنَّ حَظّاً وواقية كواقية الكلابِ[5]

وله أوزان أخرى[6].

٣- اشتراك وزن فِعَال مع أوزان أخرى :

يشترك وزن فِعَال مع أوزان أخرى وذلك مثل: فُعُول مثل (لِقَاء ولُقِيّ)[7]، و(عُثُور وعِثَار)[8] وفعيل نحو: (لَقِيّ)[9]. كما يشترك مع فُعلان وفَعَلان وفِعْلانة وفُعْلة وفُعَل

(١) الكتاب ١٣/٤.
(٢) الكتاب ٧/٤ وانظر ١٢/٤.
(٣) الأعراف ٢٦/٧.
(٤) البحر المحيط ٢٨٢/٤.
(٥) الشاهد في لسان العرب (وقى) ٤٠١/١٥، وانظر ديوان الهذليين ٣٨٧/١.
(٦) لسان العرب (وقى) ٤٠١/١٥.
(٧) لسان العرب (لقا) ٢٥٣/١٥.
(٨) لسان العرب (عثر) ٥٣٩/٤.
(٩) لسان العرب (لقا) ٢٥٢/١٥.

وفَعالة وفُعَالة وغيرها.

وللغة أو للهجة أثر في هذا الاشتراك وذلك في وزن (فِعّال وفَعّال). فقد ذكر سيبويه أن اللغة دخلت في بعض هذا فكان فيه (فِعّالٌ وفَعّالٌ)[1]

صيغة فِعّال بين الثلاثي والرباعي

ورد في كتب اللغة والتراث أن مصدر الفعل (كَذَبَ) هو كِذابٌ، فقد قال الخليل بن أحمد الفراهيدي[2] «والكِذابُ لغة في الكَذِب، ويقرأ: «لا يسمعون فيها لغواً ولا كِذَابا»[3] بالتخفيف، والكِذّاب بالتشديد لغة، تقول: كَذَبَك كَذِبا، أي: لم يصدقك، فهو كاذب وكذوب، أي: كثير الكذب، وكذّبته جعلته كاذباً ... وقوله جلّ وعز (لا يسمعون فيها لغواً ولا كذّابا) أي تكذيبا وذلك أن العرب تقول: كذّبته تكذيباً، ثم تجعل بدل التكذيب: كِذّاباً».

وذهب الأخفش الأوسط (ت ٢٢١هـ) إلى أنه مصدر للرباعي لأن «فعله على أربعة، أراد أن يجعله مثل باب (أفعلت)، (إفعالا) فقال: (كِذّاباً) فجعله على عدد مصدره وعلى هذا القياس، تقول: قاتل قِيتالاً، وهو من كلام العرب»[4].

وقال أبو علي الفارسي[5]: «كَذَبَ يكْذِب كَذِباً وكِذَابا، قال: «افترى على الله كَذِبا»[6] وقال الأعشى: (مجزوء الكامل)

(فصدقتها وكَذَبْتُها) والمرء ينفعه كِذابُه[7]

فالكَذِب كالضَحِك واللَعِب، قال سيبويه: والكِذّاب كالكتاب والحجاب، وفي التنزيل

---

(١) الكتاب ١٢/٤.

(٢) العين ٣٤٧/٥ وانظر التفسير الكبير للرازي ١٨/٣١ و ٢٠/٣١.

(٣) النبأ ٣٥/٧٨.

(٤) معاني القرآن للأخفش ٧٢٧/٢.

(٥) الحجة لأبي علي الفارسي ٢٤٧/١.

(٦) سبأ ٨/٣٤.

(٧) في الحجة للفارسي ٢٤٧/١ منسوباً إلى الأعشى. وهو كذلك في الكشاف للزمخشري ٢٠٩/٤ وتنزيل الآيات على الشواهد من الأبيات في آخر الكشاف ٢٤٨/٤ والتفسير الكبير للرازي ١٨/٣١ برواية (أو). وعليه فالبيت مكسور وليس في الديوان، وفيه قصيدة من وزنها وقافيتها ٣٣٥-٣٤١.

﴿وكذبوا بآياتنا كِذَّابا﴾[1] فالكِذَّاب على وزن الإكرام، ولم يجئ المصدر كمصادر دحرج وصعرر ليعلم أن الفعل ليس بالإلحاق كما لم يجئ أهم وأعدّ على وزن قردد وجلبب».

وقد ذكر الزمخشري دليلا على هذا في قراءة (وكَذَبوا بآياتنا كِذَاباً) بالتخفيف[2] وهي قراءة علي بن أبي طالب[3] وذكر الفراء أنها لغة يمانية[4].

وورد في لسان العرب أن مصدر الفعل كذب متعدد، فهو فيه (كَذَبَ يَكْذِبُ كَذِباً وكِذْباً وكِذْبة وكَذِبة وكِذَاباً وكِذَّاباً، وذكر شاهداً على هذا الوزن، وهو قول الشاعر: (كامل)

نادت حليمة بالوداع وآذنت   أهل الصفاء وودّعت بكِذَابِ[5]

وقد ورد مثل هذا الاشتراك في غير موضع، ففي قوله تعالى (وحَمْلُهُ وفِصالُه ثلاثون شهراً)[6] قرأ الجمهور: وفِصاله، وهو مصدر (فاصل) كأنه اشتراك بين اثنين، فاصل أُمُّهُ وفاصلته. وقرأ العطاردي والحسن وقتادة والجحدري: وفصله، والفصل والفِصال مصدران كالعظم والعظام[7].

وفي قوله تعالى﴿ فإما منّاً بعد وإما فِداء حتى تضع الحرب أوزارها﴾[8] روى شبل عن ابن كثير أنه قرأ: وإما فِدى، بالقصر، وذكر أبو حاتم أنه لا يجوز قصره لأنه مصدر فاديته، ونفى أبو حيان الأندلسي هذا، قائلاً إنه ليس بسيء، فقد حكى الفراء فيه أربع لغات فِداءً بالمدّ، وفِدى لك بالكسر، وفُدى لك وفَداء لك [9]، ولم أقف على هذا في كتاب الفراء «معاني القرآن» ولكنني عثرت له على هذا الرأي في كتابه المنقوص

---

(١) النبأ ٧٨/٢٨.
(٢) الكشاف ٤/٢٠٩.
(٣) معاني القرآن للفراء ٣/٢٢٩.
(٤) معاني القرآن للفراء ٣/٢٢٩ وانظر التفسير الكبير ٣١/١٨ وإملاء ما من به الرحمن ٢/٢٧٩.
(٥) لسان العرب (كذب) ١/٧٠٤ ، ولم أقف على قائل البيت، وانظر أساس البلاغة للزمخشري (كذب) ٣٨٩.
(٦) الاحقاف ٤٦/١٥.
(٧) البحر المحيط ٨/٦١.
(٨) محمد ٤٧/٤.
(٩) البحر المحيط ٨/٧٥.

والممدود، وروى فيه (الفِدى والفِداء) ولكنه إذا فتح أوله فإنه يقصر لا غير أي: (فَدى) مثل: قم فَدَىً لك أبي[1].

وقد فسّر الدكتور صلاح الدين حسنين جانباً من هذا المصدر وهو المعتل، فهو عند أهل الحجاز مصدر للفعل الثلاثي نحو: قام قياماً وصام صياماً، وأما عند التميميين فإن هذه الواو تثبت فيقولون: قِوَام وصِوام وعِواد وليس هذا شذوذاً في رأي الدكتور صلاح الدين حسنين، وأما إذا كان المصدر لفعل رباعي معتل فإن الواو تثبت عند الحجازيين أيضاً نحو: لاوَذَ لِواذاً وجاور جِواراً وحاور حِواراً[2].

وفي العبرية تُعدّ هذه الصيغةُ –مع ما طرأ عليها من تَطُورات لتناسبَ اللغةَ العبريةَ، القياسَ– وهي ما يسمى فيها بالمصدر المضاف، فهي فيها على وزن P<ōL= وذلك نحو =šfōṭ في العبارة šfōṭ- ha‿š‿šōfṭīm ومعناها: حكم القضاة[3] ويكثر استعمال هذا المصطلح في اللغة العبرية وذلك مثل = šmōr مصدر الفعل šāmar = حفظ[4]، ومما ورد في الكتاب المقدس= wayhibzōḇrō ومعناها (جاء ليعبر عند تذكره) ومن= wayhi kzāḇōrhammēleḥ ومعناها (عند تذكر الملك)[5].

وتدخل حروف الجر واللواحق الأسمية على المصدر المضاف في العبرية إذا كان مبنياً من الفعل المبني للمجهول وذلك على النحو التالي:

١– جاء ليعبر عندما كانت المدينة قد احترقت، تتحول في حالة المصدر إلى (جاء ليعبر عند احتراق المدينة) = wayhi bhiššārfā

٢– أما الصيغة التالية لمثل هذا الإلحاق، فمثل: جاء ليعبر عندما احترقت المدينة، فهذه الصيغة عند بناء المصدر منها تصبح (جاء ليَعْبُر في أثناء احتراق المدينة أي:

---

(١) المنقوص والممدود ٢٥–٢٦.

(٢) المدخل إلى علم الأصوات للدكتور صلاح الدين حسنين ٢٠٠.

(٣) في قواعد الساميّات ٤٧.

(٤) انظر Gesenius, Hebrew and English Lexicon of the old Testament p.1036

و Weingreen, J., A practical Grammar for Classical Hebrew, P. 79.

(٥) Weingreen, J., A practical Grammar for Classical Hebrew, P. 132.

=wayhi bhiššārēf ha<<īr[1] وهذه اللواحق ولا سيما حروف (بخلم) التي تلحق المصدر في العبرية لا تضاف إلاّ في حالة المصدر المضاف[2].

وعند دخول هذه الحروف على المصدر الذي قلنا إنه يقابل وزن (فِعَال) في العربية، فإن هذا الوزن يتغير، فالأصل أن هذه الحروف إذا دخلت على المصدر أن تشكل بالحريق وأن تشدد فاء المصدرية بعد (m) فقط، وذلك إذا كان المصدر سالماً من حروف العلة، أو إذا كان معتل اللام بالألف أو بالهاء مثل: Šāmōr ، ويتضح هذا فيما يلي:

فالمصدر = Šamōr

عندما تدخل الباء على هذا المصدر يصبح =bišmōr

وعندما تدخل الكاف على هذا المصدر يصبح =kišmōr

وعندما تدخل اللام على هذا المصدر يصبح =lišmōr

وعندما تدخل الميم على هذا المصدر يصبح=miššmōr[3]

وإذا كانت فاء المصدرية حرفاً من حروف >hḫ<r ، أي الحروف الحلقية والراء، فإنها تشكل بالصيريه (ֵ) عوضاً عن الحريق (ִ) ، وتخلو فاء المصدرية في هذه الحالة من الشدة مثل:

mēḫākōr = mē>āḫōl =

[4] mē<ānōṯ = mēhārōs =

كما أن وزن (فِعَال) في اللغة العربية يقابل وزن (P<ōL) في اللغة الفينيقية في حالة المصدر المضاف فيها غير أننا لا نستطيع أن نحكم باطمئنان على هذا الوزن في اللغة الفينيقية لأن كتابتها خلت من أصوات المدّ والحركات، وبقيت الحروف الصامتة فقط، إلاّ من خلال معرفتنا باللغة العبرية، فالمصدر المضاف فيها mlkh = حكمه و Lmlkh = حكم الملك، وأما المصدر المضاف المستعمل مع حرف الجر (L) فيصاغ بالطريقة نفسها

---

(١) Weingreen, J. A practical Grammar for Classical Hebrew, P. 133.

(٢) Harper, W.R., Elements of Hebrew, P. 85.

(٣) الأساس ٢٥٧.

(٤) الأساس ٢٥٨.

التي يصاغ بها في اللغة العبرية مثل = أي : لعمله[1].

ومن الجدير ذكره أن اصطلاح المصدر المضاف في اللغتين العبرية والفينيقية mogbel[2] لا يقابل مصطلح المصدر المضاف الذي استخدمه سيبويه ليبين المعنى من المصدر مثل: سقياً لك وويلك وويحك وويسك وويبك[3].

وبقي أن نقول إن بعض أمثلة وزن (فعَال) قد تأثرت في مرحلة التحول من اللهجات إلى الفصحى بقانون الحذلقة والمبالغة في التفصيح، وذلك بهمز هذه الأمثلة، وذلك نحو: ورث وراثاً وإراثاً[4]. كما تأثر بقانون القياس الخاطيء فاشتقوا منه التراث، فاصل التاء فيه الواو[5].

وزن فعيل

تركيبه الصوتي

يتكون وزن فعيل من ثلاثة مقاطع صوتية على النحو التالي:

١— فَ (fa) وهو مقطع قصير مفتوح.

٢— عيـ (ʕī) وهو مقطع طويل مفتوح.

٣—لن (lun) وهو مقطع قصير مغلق.

وعلى هذا التركيب الصوتي لا يختلف هذا الوزن عن وزن (فَعِل) إلاّ في الوقت المستعمل في نطق فونيم الكسرة الذي يلي العين (faʕilun) فهي كسرة قصيرة، وأما في وزن (faʕīlun) فالكسرة مشبعة طويلة.

ولا نكاد نجد إلاّ بعض النحويين الذين خاضوا في أمر اشتقاقه الصرفي، وذلك

---

(١) Harris, Z., A Grammar of the Phoenician Language, P. 41.

(٢) Goldberg, N., the New Functional Hebrew-English, P. 153.

و Danby and Segal, Aconcise English-Hebrew Dictionary, P. 215.

و Kautman, English-Hebrew Dictionary, P. 345.

وانظر معجم مصطلحات النحو العبري ٢٤٦.

(٣) الكتاب ٣١٨/١.

(٤) لسان العرب (ورث) ٢٠٠/٢.

(٥) لسان العرب (ورث) ٢٠٠/٢.

كالميداني الذي ذهب إلى أنه مصدر للفعل (فَعِلَ يَفْعُل) وذلك نحو: نبح نبيحاً وصهل صهيلاً وخَبّ خَبيباً ودبّ دبيباً.[1]

وأما جلّ النحويين وعلماء اللغة فقد نظروا إليه نظرة دلالية في أكثر نصوصهم، فقد ذكر سيبويه أن العرب قالوا:«وجب قلبه وجيباً ووجف وجيفاً ورسم البعير رسيما، فجاء على فعيل كما جاء على فُعَال، وكما جاء فعيل في الصوت كما جاء فُعال، وذلك نحو: الهدير والضجيج والقليخ والصهيل والنهيق والشحيج. فقالوا: قَلَخ البعير يقلخُ قليخاً، وهو الهدير.»[2]

كما ذكر آخرون أنه لا فرق في اشتقاقه من حيث الدلالة بين أن يكون الفعل سالماً أو مضعفاً، فقد ذكر ثعلب من هذا الوزن: القضيض، وهو أن تسمع من الوتر والنّسع صوتاً كأنه قطع، وذلك نحو: قضّ يقضّ قضيضاً.[3]

ولم يخرج السيوطي في همع الهوامع عن هذا، فقد ذهب إلى أن المصدر إذا دلّ على سير فهو على قياس (فعيل) إلا أن هذا لا ينسحب على الناقص الذي لا يتأتى منه (فعيل)[4].

ومن الأمثلة الحية التي يمكن أن نسوقها على هذا الوزن من المصادر ما ورد في قوله تعالى:« نذيراً للبشر»[5] فقد ورد في البحر المحيط أن (نذيراً) مصدر بمعنى الإنذار في قراءة الجمهور[6]، وفي قوله تعالى« وأخذنا الذين ظلموا بعذاب بئيس بما كانوا يفسقون»[7] قرأ حفص عن عاصم ونافع في رواية وأبو عمرو وابن عامر وابن كثير وحمزة والكسائي وأبو عبدالرحمن السلمي ومجاهد والأعرج والأعمش وغيرهم: بئيس على وزن رئيس، وقد وُجّه هذا على أنه فعيل التي للمبالغة أو على أنه مصدر وصف به كالنكير[8].

---

(١) نزهة الطرف ١٨.
(٢) الكتاب ٤/١٤.
(٣) مجالس ثعلب ٢/٥٠٠-٥٠١.
(٤) همع الهوامع ٦/٤٩.
(٥) المدثر ٧٤/٣٦.
(٦) البحر المحيط ٨/٣٧٩.
(٧) الأعراف ٧/١٦٥.
(٨) البحر المحيط ٤/٤١٢.

وورد في لسان العرب «البؤس: الشدة والفقر، وبَئِسَ الرجل يبأس بُؤساً وبَأساً وبئيساً، إذا افتقر واشتدت حاجته، فهو بائس، أي: فقير، وأنشد أبو عمرو[1]، (طويل)

وبيضاء من أهل المدينة لم تذق ... بئيساً ولم تتبع حَمُولة مُجحِدِ

قال: هو اسم وضع موضع المصدر... وقد بَؤُس بأسة وبئيساً»[2].

ولا يكاد هذا الذي توصل القدماء إلى تقريره يختلف عما جاء به المحدثون، إذ ذكر عبدالله أمين أن وزن فعيل يشتق مما دل على سَيْر نحو: رحيل وذميل ورسيم بالإضافة إلى أن هذا قد ورد على (فَعْل) مثل :(ذَمْل) كما أنه يشتق مما دلّ على صوت مثل: زئير الذي ورد منه زأر أيضاً[3].

وأما المستشرق Wright فقد غَيَّرَ المصطلح فقال:[4] «الأفعال التي تدل على تغير المكان يأتي مصدرها على (فعيل) مثل: رحل رحيلاً، ودبّ دبيباً ورسم رسيماً وذمل ذميلاً ووجف وجيفاً وَبرق بريقاً وومض وميضاً».

وأما فيما دلّ على صوت فإن Wright لم يغير المصطلح ومثّل بـ: نعب نعاباً ونعيباً، وشهق شهيقاً وصهل صهيلاً ونهق نهيقاً ونهت نهيتاً ونهاتاً[5].

ويمكن لنا أن نذكر في هذا المقام أن مصدر فَعَل المجرد في اللغة الجعزية الحبشية يأتي على وزن ḳatīlō أي على وزن فعيل faʿīL، غير أنه في حالة الإضافة يلحق به المقطع (ōt) في آخره فيقال على سبيل المثال ḳatīlōt، وذلك نحو قولهم.

samīʿōt ḳāla ʾabūhōmū ومعناها: سماع صوت أبيهم[6]. بالإضافة إلى الأوزان

---

(1) الشاهد للفرزدق كما في لسان العرب (بأس) ٢١/٦ وانظر ديوان الفرزدق، ١٣٩ برواية.

وليَبْضاءَ مِنْ أهل المدينة لم تَعِشْ ... ببؤس ولم تتْبعَ حَمُولَة مُجْحَدِ

وعليه فلا شاهد في البيت

(2) لسان العرب (بأس) ٢٠/٦-٢١.

(3) الاشتقاق ٢١٩.

(4) Wright, A Grammar of the Arabic Language, P. 113.

(5) Wright, Ibid, P. 113.

(6) في قواعد الساميات ٢٢٥.

القياسية الأخرى[1].

وقد يكون في هذا الذي ذكرناه من استعمال هذا الوزن في اللغة الحبشية القديمة ما يمكن أن يرشدنا إلى أصالة هذا الوزن في اللغة العربية.

وزن فَعَلة

تكوينه الصوتي

يتكون هذا الوزن من أربعة مقاطع صوتية على النحو التالي:

١- فَ (fa) وهو مقطع قصير مفتوح.

٢- عَ (ʿa) وهو مقطع قصير مفتوح

٣- لَ (la) وهو مقطع قصير مفتوح.

٤- تن (tun) وهو مقطع قصير مغلق.

تكوينه الصرفي

كان سيبويه أول من تعرض لهذا الوزن من المصادر، غير أنه لم ينظر إلى اشتقاقه من جهة البناء، ولكنه نظر إليه نظرة دلالية، فهو مشتق مما دلّ على الصوت وذلك نحو: الرَّزَمة والجَلَبة، والحَذَمَة والوحاة[2].

وقال ابن منظور في معنى الرَّزَمة[3]: «الرَّزمة بالتحريك ضرب من حنين الناقة على ولدها حين ترأمه» وذكر ابن منظور أن العرب استعارت هذا المصدر للدلالة على صوت الرعد[4]، وأما الحَذمة أو الحَمَدَة مقلوب عنها فهو صوت التهاب النار، ومنه هذا يوم محتدم ومحتمد، إذا كان شديد الحَرّ[5].

وأما الجَلَب والجَلَبة: فالأصوات، وقيل اختلاط الصوت، ويذكر أن الجَلَب بدون

---

(١) في قواعد الساميات ٢٢٥-٢٢٦ و Moscati, An Introduction to the Comparative Grammar of the Semitic Language, p. 159.

(٢) الكتاب ١٦/٤.

(٣) لسان العرب (رزم) ٢٣٨/١٢.

(٤) لسان العرب (رزم) ٢٣٨/١٢.

(٥) لسان العرب (حدم) ١١٧/١٢.

الهاء قد يكون الجمع[1] وأما الوَحْيُ والوَحَى مثل الوغى، فالصوت يكون في الناس وغيرهم، ومثله الوحاة بالهاء، وقيل: سمعت وحاة الرعد وهو صوته الممدود الخَفِيّ، والرعد يحي وحاة، وخص ابن الأعرابي مرة بالوحاة صوت الطائر[2].

ومن المصادر الغريبة التي جاءت على هذا الوزن مصدر الفعل (عَبِدَ عليه)، قال ابن منظور[3]: وعَبِدَ عليه عَبَداً وعَبَدَةً فهو عابد وعَبِدٌ: غضب، وعدّاه الفرزدق بغير حرف فقال: (بسيط)

علام يَعْبَدني قومي وقد كثرت فيهم أباعر ما شاءوا وعُبْدانُ[4]

... وقيل: عَبِدَ عَبَداً فهو عَبِدٌ وعابد: غضب وأنف، والأسم العَبَدة.»

وأما الميداني فقد ذكر أن هذا الوزن من المصادر يشتق من (فَعَل يَفْعِل) وذلك نحو: غَلَب غَلَبةً[5]، أي أنه نظر إليه صرفياً وفق الفعل الذي يشتق منه، والغَلَبة في حقيقة الأمر لا تدل على صوت.

ويشترك هذا الوزن مع الوزن المشابه له في غير الأصوات، ونعني بالوزن المشابه له وزن (فَعَل) وذلك نحو: أنِسْتُ به أَنَساً وأَنَسَةً[6]، وهو من غير الأفعال الدالة على الأصوات كذلك، كما يشترك مع فُعْل في هذا المثال أيضاً، إذ أورد ابن منظور فيه لغة أخرى: أَنَسْت به أُنساً[7]، وفي المثال الأسبق عَبِد عليه عَبَداً وعَبَدَةً أيضاً[8].

وأغلب الظن أن هذا الوزن من الأوزان الخاصة باللغة العربية، إذ لم نتمكن من العثور على استعماله في غيرها من اللغات السامية الأخرى.

---

(1) لسان العرب (جلب) ١/٢٦٩.
(2) لسان العرب (وحى) ١٥/٢٨١.
(3) لسان العرب (عبد) ٣/٢٧٥.
(4) لم أقف عليه في ديوان الفرزدق .
(5) نزهة الطرف ١٨.
(6) لسان العرب (أنس) ٦/١٢.
(7) لسان العرب (أنس) ٦/١٢.
(8) لسان العرب (عبد) ٣/٢٧٥.

وزن فَعْلة

تكوينه الصوتي

وهو يشبه الوزن السابق (فَعَلة). ولكن تسكين العين غيّر من شكله المقطعي، فإذا كان الوزن السابق يتكون من أربعة مقاطع صوتية، فإن هذا التسكين قد جعل وزن (فَعْلَة) يتكون من ثلاثة مقاطع صوتية هي:

١– فَعْ (fa<) وهو مقطع قصير مغلق.

٢– لَ (La) وهو مقطع قصير مفتوح.

٣– تن (tun) وهو مقطع قصير مغلق.

ونورده في هذا الموضع على أنه مصدر مسموع وأصلي، لا على أنه مصدر للدلالة على المرة، فقد ورد في لسان العرب مثلاً: «وجب وَجْبَةً، سقط إلى الأرض، ليست الفَعْلَة فيه للمرة الواحدة، إنما هو مصدر كالوجوب»[1].

وأورد أبو حاتم السجستاني عن الأصمعي: «مَحَ يَمَحُ محوحاً، وغيره، مَحَ يَمَحُ ويَمِحُ مَحّاً ومحُوحاً ومَحّة»[2] كما ورد في لسان العرب «بؤُس بأسَةً وبئيساً»[3].

وقد أدرجه سيبويه في حديثه عن الأوزان الدالة على مطلق الحدث، لا للدلالة على المرة في قوله[4]: «وقالوا كَثُرَ كَثَارة وهو كثير، وقالوا الكَثْرة، فبنوه على الفَعْلة، والكثير نحو من العظيم في المعنى، إلا أن هذا في العدد» كما قال[5]: «وجاءوا بالمصدر على (فَعْلة) لأنه كان في الأصل على (فَعَل) كما كان العَطَش ونحوه على (فَعَل)، ولكنهم أسكنوا الياء وأماتوها، كما فعلوا ذلك في الفعل، فكأن الهاء عوض من الحركة، ومثل ذلك: غرتَ تَغارُ غَيْرةً، وهو في المعنى كالغضبان، وقالوا: حرت تحارُ حَيْرةً، وهو حيران، وهي حيرى، وهو في المعنى كالسكران، لأن كليهما مرتج عليه» ومن الأمثلة التي يمكن أن تساق على هذا الوزن قول إمرئ القيس: (رمل)

---

(١) لسان العرب (وجب) ٧٩٣/١.

(٢) فعلت وأفعلت ٨٨–٨٩.

(٣) لسان العرب (بأس) ٢٠/٦.

(٤) الكتاب ٣٠/٤.

(٥) الكتاب ٢٤/٤–٢٥ .

ليت شعري ولَيْت نَبْوة   أين صار الروح إذ بان الجسد[1]

فـ(نَبْوة) مصدر للفعل نبا، وهو على وزن (فَعْلة).

ويرى W. Wright أن التاء التي يختم بها هذا الوزن هي تاء التأنيث[2]، ومما يجدر ذكره أن هذا الوزن لم يرد من الأجوف، إلاّ ما دلّ منه على اسم المرة.

وقد تحدث بعض النحويين عن العدول في بناء هذا المصدر إلى صيغة (فَعَالِ) ليتغير من كونه مصدراً إلى اسم للمصدر ومثال ذلك قول سيبويه:[3]«ومما جاء اسماً للمصدر قول الشاعر النابغة:(كامل)

إنا اقتسمنا خطتينا بيننا   فَحَمَلْتُ بَرَّةَ واحتملت فجارِ[4]

فقجار معدول عن الفَجْرة»

وذهب ابن منظور إلى أن ابن جني قال: فجار معدولة عن فَجْرة، وفَجْرة علم غير مصروف، كما أن (بُرَّة) كذلك، قال، وقول سيبويه إنها معدولة عن (الفَجْرة) تفسير على طريق المعنى لا على طريق اللفظ، وذلك أن سيبويه أراد أن يعرف أنه معدول عن (فَجْرَة) علَماً، فيريك ذلك، فَعَدل عن لفظ العلمية المراد إلى لفظ التعريف فيها كالمعتاد وكذلك لو عدلت عن (بَرّة) قلت بَرَارِ، كما قلت فَجَارِ، وشاهد ذلك أنهم عدلوا حذامِ وقطامِ عن حاذمة وقاطمة وهما علمان، فكذلك يجب أن تكون فَجَار معدولة عن فَجْرة علماً أيضاً[5].

وفي قوله تعالى:« فقد كذبتم فسوف يكون لِزاما»[6] رُوِيَ عن أبي السَّمّال إنه قرأ: لَزامِ على وزن حَذامِ، وهو مصدر معدول عن اللَّزْمة كفَجَار المعدول عن الفجرة[7]، وورد في لسان العرب لابن منظور أن الكسائي قال: تقول سببته سبّة تكون لزامِ مثل قطام أي لازمة، وحكى ثعلب: لأضربك ضربة تكون لَزامِ، كما يقال دَراكِ ونَظارِ، أي ضربة

(١) ديوان امرئ القيس ٢١٧.

(٢) W.Wright, Comparative Grammar of the Semetic Languages, P.195.

(٣) نقلاً عن ابنية المصدر في الشعر الجاهلي ٢٠٩. الكتاب ٣/٢٧٤.

(٤) ديوان النابغة ٥٥ وانظر الخصائص ٣/٢٦١.

(٥) لسان العرب (فجر) ٥/٤٨ وانظر الخصائص ٣/٢٦١.

(٦) الفرقان ٢٥/٧٧.

(٧) البحر المحيط ٦/٥١٨.

يذكر بها فتكون لِزَاما أي لازمة[1].

ومما يجدر ذكره أن هذا الوزن المعدول هو وزن أصيل لاسم الفاعل في اللغة الجعزية الحبشية وذلك نحو: katālī =قاتل و takālī= زارع و sala‍ā = كاره و ḫasāwī= كاذب و ḫarāsī = بنّاء و nagāšī = مالك أو ملك، وغيرها[2].

وهذا الوزن أيضاً موجود في اللغة العربية وذلك نحو: كسَابِ للكلبة التي يصاد بها، وكلاحِ للسنة المجدبة، وغَدارِ وفساقِ للمرأة الغادرة والفاسقة[3]، وقد ورد في لسان العرب أن (كَسابِ) اسم للذئب وهو اسم كلبة أيضاً أو من إناث الكلاب[4].

وزن فَعَال

تكوينه الصوتي

يتشكل هذا المصدر بمطل الحركة التي بعد عين (فَعَل) فيتولد منها الفتحة الطويلة أو ما أطلق عليه القدماء الألف ومع هذا المطل إلا أن عدد المقاطع الصوتية لهذا الوزن يبقى كما هو في (فَعَل) الوزن الأصلي مع تغيير في كمية الحركة في أحد هذه المقاطع، إذ إنّ تشكيله الصوتي يكون على هذا النحو:

١– فَ (fa) وهو مقطع قصير مفتوح.

٢– عا (ā‍) وهو مقطع طويل مفتوح.

٣– لن (lun) وهو مقطع قصير مغلق.

تكوينه الصوتي

يشتق هذا المصدر من باب فَعَل يَفْعُل، وذلك نحو: ثبت ثُبوتاً وثَباتاً، وذهب ذُهوباً وذهاباً[5]، وقال سيبويه في موضع آخر[6]: «وقالوا نمى ينمي نماءً، وبدا بَدَاءً، ونثا ينثو

(١) لسان العرب (لزم) ٥٤٢/١٢.

(٢) في قواعد الساميات ٢٢٧.

(٣) في قواعد الساميات ٢٢٧ وانظر لسان العرب (كلح) ٥٧٤/٢ و(غدر) ٨/٥ و(فسق) ٣٠٩/١٠.

(٤) لسان العرب (كسب) ٧١٦/١.

(٥) الكتاب ٩/٤.

(٦) الكتاب ٤٧/٤.

ثَنَاءً، وقضى يقضي قضاءً، وإنما كثر الفَعَال في هذا كراهية الياءات مع الكسرة والواوات مع الضمة مع أنهم قد قالوا الثَّبات والذَّهاب فهذا نظير للمعتل».

وقد قرر سيبويه أنه يمكن اشتقاق (فَعَال) كراهة اشتقاقه من وزن آخر وهو وزن (فُعُول) فقال:[1] «وقالوا دام يدوم دواماً وهو دائم وزال يزول زوالاً وهو زائل، وراح يروح رَوَاحاً وهو رائح كراهية للفُعُول».

وعلى هذا فإن هذا الوزن من المصادر يمكن أن يأتي من اللازم المعتل الناقص نحو (نَمَاء) كما قرر سيبويه في أحد مواضعه السابقة، كما يأتي هذه الصيغة من اللازم المضاعف نحو: تمَّ تماماً، وحَنَّ حناناً، قال امرؤ القيس: (وافر)

وَيَمْنَحُهَا بنو شَمَجَى بن جَرْمٍ ... مَعِيزَهُمُ حنانَكَ ذا الحنانِ[2]

كما يشتق هذا الوزن من الوزن (فَعَلَ يَفْعَلُ) كقول لبيد بن ربيعة: (كامل)

لا يطبعون ولا يبورُ فَعَالُهم ... إذ لا تَمِيلُ مع الهوى أحلامها[3]

كما يرد هذا الوزن من أوزان المصدر من باب فَعِلَ يَفْعَلُ المتعدي كما قرر سيبويه، فقد ذكر أن العرب قالوا سمعته سَمَاعاً فجاء على (فَعَال) كما جاء على فُعُول في لزمته لزوماً[4].

كما يَرِد من هذا الباب في حالة اللزوم أيضاً، فقد ذكر سيبويه أنهم قالوا: الرشاد كما قالوا:الشقاء، وذكر أيضاً أنهم قالوا:البذاء والشقاء والدهاء[5] ولا يزيد كون النحاة عدّوا هذه الصيغة صيغة سماعية في هذا الباب[6] إذ إن المصادر سماعية بعامة، ومن الأمثلة الحية على هذا الوزن قول المتلمس: (طويل)

عصاني فما لاقى الرَّشادَ وإن ... تبيَّنُ من أمر الغَوِيِّ عواقبه[7]

---

(1) الكتاب ٥٢/٤.
(2) ديوان امرئ القيس ١٤٣ وانظر أبنية المصدر في الشعر الجاهلي ١١٣.
(3) شرح القصائد العشر ٢٢٨ وانظر شرح المعلقات السبع ١٦٠ برواية (فِعَالهم) بالكسر وعليه فلا شاهد في البيت وفق رواية الزوزني.
(4) الكتاب ٨/٤.
(5) الكتاب ٢٤/٤ وانظر ٤٨/٤.
(6) شرح المفصل ٤٥/٦.
(7) ديوان المتلمس ١٩٤.

والمصدر الرُّشاد.

وذكر الدكتور صلاح الدين حسنين أن استقرار صيغة فَعَال وشيوع استخدامها قد جاء مرتبطاً بالفعل الماضي (فَعَل) وتوسعوا في استخدام هذه الصيغة مرتبطة بالأفعال الثلاثية مكسورة العين مثل: شرب شراباً ورشِد رشاداً، والمضمومة العين مثل: جَمُل جَمَالاً.(1)

وقد عدّ المبرد مطل الحركة زيادة في الحروف تمشياً مع النظرة القديمة لأحرف اللين (أصوات المد)، قال(2): «ويكون على (فَعَال) نحو: ذهبت ذهاباً، وخفيت خفاءً وشربت شراباً يقول بعضهم: هو مصدر، وأما أكثر النحويين فالشراب عنده المشروب وهذا لا خلاف فيه، وإنما تزعم طائفة أنه يكون للمصدر، وتقول: جَمُل جَمَالاً وخَبُل خَبَالاً وكَمُل كَمَالاً.» وقد ألحق المبرد بهذا الوزن وزن (فَعَالة)بالتاء قال(3):« ويكون على هذا الوزن بالهاء نحو: سَفُه سَفَاهة وضل ضلالة وجَهُل جَهَالة وسَقُم سَقَامة.»

وقرر الميداني أن هذه الوزن (فَعَال) يصاغ للفعل الثلاثي على وزن (فَعَل يَفْعُل) بضم العين في المضارع وفتحها في الماضي نحو: نَبَتَ نَبَاتاً، وثَبَتَ يَثْبُت ثَبَاتاً، وفَسُدَ فساداً، وكَسُدَ كساداً»(4)

كما يشتق من (فَعُل) بضم العين يَفْعُل بضمها أيضاً نحو: جَمُلَ جمالاً وكَمُل كمالاً(5) وذهب الفراء إلى مجيئه على هيئة الممدود، قال الشاعر:(رجز)

والمرء يُبليه بلاء السربال

مَرُّ الليالي وانتقال الأحوال

فـ(بَلَاء) مصدر ممدود، فإن قصرَ كُسِر أوله ليصبح (بِلَى)(6)

ومنه أيضاً: الجَرا بالفتح منقوصاً، وربما مُدّ وهو مفتوح في الشعر كما قال الشاعر:(رجز)

(1) أبنية المصادر في اللغتين العربية والعبرية 186.

(2) المقتضب 2/123-124.

(3) المقتضب 2/124.

(4) نزهة الطرف 18.

(5) نزهة الطرف 19.

(6) المنقوص والممدود 23. وجاء بلا نسبه في كتاب الأفعال للسرقسطي 4/98 ونسبه ابن منظور في اللسان (بلا) 14/85 للعجاج وليس في ديوانه .

قد علمت أم أبي السِّعلاء
وعلمت ذاك مع الجَسراء
أن نعم مأكولاً على الخَواء[1]

ويجيء هذا المصدر من الثلاثي المعتل، فمن (اللفيف المقرون) مثلاً: خَوَت الدار وخويت خياً وخَوِيّاً وخَواء وخَوَاية: إذا خلت من أهلها[2]، ومثله (زويا)[3]، وأما الفعل (وقى) فيمثل اشتراكاً متداخلاً بين عدد ليس قليلاً من أوزان المصدر إذ ورد فيه: الوِقاء والوَقاء والوِقاية والوَقاية والوُقاية والواقية، وكل هذه الأوزان مصادر للفعل وقيته الشيء[4]. وفي الحديث الشريف قوله صلى الله عليه وسلم: «من عصى الله لم يقه منه واقية إلا بإحداث توبة»[5].

ونذكر أيضاً أن الفَعَال يأتي بمعنى الإفعال، فقد ذكر جلال الدين السيوطي أن العرب استعملوا العَطاء مصدراً بمعنى الإعطاء والثواب مصدراً بمعنى الإثابة، قال الشاعر: (وافر)

... ... وبعد عطائك المائة الرِّتاعا[6]

وقال تعالى: «ثواباً من عند الله»[7] ونص السيوطي على أن هذا مسموع لا يقاس عليه[8].

وزن فَعَال دَلالياً

قرر سيبويه أن صيغة (فَعَال) تدل في بعض المواضع على الحُسن أو القُبح وذلك

---

(1) المنقوص والممدود ٢٥ وانظر أمثلة أخرى في المنقوص والممدود ٢٠-٢٥ وهو بدون عزو، وهو كذلك في تذكرة النحاة ٥٠٩. وصاحبه أبو المقدام كما في سمط اللآلي ٨٧٤.

(2) لسان العرب (خوى) ٢٤٥/١٤

(3) لسان العرب (زوى) ٣٦٣/٤.

(4) لسان العرب (وقى) ٤٠٢/١٥.

(5) لسان العرب (وقى) ٤٠٢/١٥ وانظر النهاية ٢١٧/٥.

(6) عجز بيت للقطامي صدره: أكفراً بعد ردّ الموت عني، انظر الخصائص ٢٢١/٢ (الهامش). وهو في ديوان القطامي ص ٣٧ وإعراب القرآن للنحاس ١٥٥/١.

(7) آل عمران ١٩٥/٣.

(8) همع الهوامع ١٠٢/٣.

كما في الجمال والكمال[1]. كما تدل على انتهاء الزمان مثل: الصرَام والجزَاز والقطاع والحصاد[2].

وقد ذكر الميداني أن باب (فَعُلَ يَفْعُلُ) إذا جاء منه هذا الوزن من المصادر، فهو كله لازم من باب بناء الطبائع والخلق إلا حرفاً واحداً جاء نادراً وهو قولك رحبتك الدار[3].

ووزن (فَعَال) بهذا البناء الصوتي وزن خاص بالعربية، إذ لم نعثر له على أمثلة في اللغات السامية الأخرى، وقد ذكر بروكلمان أن كل لغة من اللغات السامية تستخدم أسماء فعلية مختلفة للدلالة على المصادر، فحين تمد حركة عين الماضي، ينتج مصدر الوزن الأصلي، وهذه الطريقة المعتادة في بناء المصادر في اللغة العربية فيما عدا وزن الشدة في المبني للمعلوم، ووزن الشدة والهدف في الانعكاسية[4]

وذكر الدكتور صلاح الدين حسنين أن صيغة (فَعَال) صيغة قديمة جداً، ترجع إلى السامية الأم، وأنها تكونت من الأفعال المتعدية التي تحتوي على حركة الفتح بعد الصامت الثاني، ولذا فإنه يجوز لنا أن نتوقع الشيء نفسه بالنسبة للأفعال اللازمة التي تحتوي على حركة الكسرة أو الضمة بعد الصامت الثاني. ونستطيع أن نثبت أن المصدر من هذه الأفعال يتكون بطريقة مشابهة، أي بتطويل الحركة التي تلي الصامت الثاني[5].

ولا ينسحب هذا الذي ذكره بروكلمان والدكتور صلاح حسنين، على جميع الأفعال الثلاثية المتعدية، إذ هناك الكثير من الأفعال تخرج عن هذه القاعدة، إذ لم تذكر المصادر القديمة أن الفعل (قطع) المتعدي يأتي مصدره على (قَطَاع). اللهم إلاّ إذا كان هذا الوزن قد مات في هذه الكلمة وما شابهها. كما لم تذكر أن شَرُفَ وهو مضموم العين، يمكن أن يأتي مصدره على فَعُول (شَرُوف) قياساً على وَقَد وَقُود بالإضافة إلى هذا فإن الفعل فَرِحَ المكسور العين لا يمكن أن يأتي مصدره على فعيل في ضوء هذه القاعدة.

---

(١) الكتاب ٢٨/٤.
(٢) الكتاب ١٢/٢ وانظر أبنية المصدر في الشعر الجاهلي ١١٧.
(٣) نزهة الطرف ١٩.
(٤) فقه اللغات السامية ١٢٠-١٢١.
(٥) أبنية المصادر في اللغتين العبرية والعربية ١٧٠.

وزن فُعَل

تكوينه الصوتي

يتكون وزن (فُعَل) من ثلاثة مقاطع صوتية قصيرة على النحو التالي:

١—فُـ (fu) وهو مقطع قصير مفتوح.

٢— عَ(ʿa) وهو مقطع قصير مفتوح.

٣—لن (lun) وهو مقطع قصير مغلق على اعتبار الوصل.

بناؤه الصرفي

تحدث سيبويه عن باب (فُعَل) حديثاً صوتياً وذلك في باب (الأفعال الثلاثية الناقصة) الذي أطلق سيبويه عليه تسمية (هذا باب نظائر ما ذكرنا من بنات الياء والواو التي الياء والواو منهن في موضع اللامات) حيث قال[1]:(وقد جاء في هذا الباب المصدر على (فُعَل) قالوا: هَدَيْتُه هُدىً، ولم يكن هذا في غير (هُدى) وذلك لأن (الفِعَل) لا يكون مصدراً في هديت فصار (هُدىً) عوضاً منه».

وعلى هذا فإن هذا الوزن كما نرى ليس وارداً في العربية كما يرى سيبويه ولولا أن الوزن المقيس في هذا الباب وهو (فِعَل) بكسر الفاء وفتح العين لا يأتي من هذا الفعل لما استعمل فيه، فهو عوض من الوزن الأصلي، وليس وزناً أصلياً لهذا البناء من الأفعال، وقد رأينا سيبويه يشرك بين هذين الوزنين (فُعَل) و (فِعَل) كما في قَلَيْتُهُ قِلًى وقَرَيْتُهُ قِرى، واستخدم في هذا علة النظير، إذ إن هذين الوزنين يشتركان في الجمع أيضاً[2].

ومع أن المبرد سار على هَدْيِ سيبويه فقال[4]:«وقلمّا نجد المصدر الأول مقصوراً، لأن (فُعَلاً) قلمّا يقع في المصادر» إلا أنه أضاف مصدراً جديداً غير هدى، فقد ذكر البُكى[5].

وقد استمر النحويون على هذا النهج، حيث ذكر ابن عصفور أن وزن (فُعَل) لم يجئ منه إلا هُدىً وسُرىً وبُكَى في لغة من قَصَرَ[6]. ونقل السيوطي عن الفراء أنه قال:

(١) الكتاب ٤/٤٦.

(٢) الكتاب ٤/٤٦.

(٤) المقتضب ٢/٨٦.

(٥) المقتضب ٢/٨٦.

(٦) المقرب ٤٨٩.

المصادر على (فُعَل) قليلة، وقد جاء من ذلك الهُدى ولقيته لُقًى، وعن المرزوقي: السُّرَى[1].

ومن الأمثلة الحية على هذا الوزن قول قيس بن الملوح: (طويل)

فإن كان مقدوراً لُقَاها لقيتها ولم أخشَ فيها الكاشحين الأعاديا[2]

وقال آخر: (طويل)

فإن لُقَاها في المنام وغيره وإن لم تَجُدْ بالبذل عندي لرابح[3]

وقال آخر أيضاً: (طويل)

فلولا اتقاء الله ما قلت مرحـباً لأول شيبات طلعن ولا سهــــلا

وقد زعموا حُلْماً لُقاكِ فلم يزد بحمد الذي أعطاك حِلْماً ولا عقلا[4]

وقد ذكر ابن منظور لهذا الوزن (لُقًى) ثلاثة عشر مصدراً مشتركاً[5]، وأما من الناحية الدلالية فلم نعثر على من تحدث عن قيمة دلالية معينة لهذا الوزن، كما أنه خاص بالعربية، لم يرد في غيرها في حدود ما توصلنا إليه.

وزن فِعْل

تكوينه الصوتي

يتألف بناء هذا الوزن من المصادر من مقطعين صوتيين باعتبار الوصل والاعراب، على النحو التالي:

١- فِعْ = (fiʿ) وهو مقطع قصير مغلق.

٢- لن = (lun) وهو مقطع قصير مغلق.

وعلى هذا فإن تسكين العين غيّر بناء وزن (فِعَل) من حيث المقاطع الصوتية من ثلاثة مقاطع إلى مقطعين.

---

(١) المزهر ٢/٦٢.

(٢) لسان العرب (لقا) ١٥/٢٥٣ وانظر ديوان المجنون ٢٤١ برواية (لِقاها) بالكسر وعليه فلا شاهد في البيت.

(٣) لسان العرب (لقا) ١٥/٢٥٣. وهي لغة طائية، انظر معجم متن اللغة (لقي) ٥/٢٠٢ والقاموس المحيط (لقي) ٤/٣٨٦ .

(٤) لسان العرب (لقا) ١٥/٢٥٣-٢٥٤. ولم نقف على قائل البيتين.

(٥) لسان العرب (لقا) ١٥/٢٥٣-٢٥٤.

بناؤه الصرفي

ذكر سيبويه أن هذا الوزن مما يدخل مشتركاً مع الأوزان الأخرى، حيث نظر إليه نظرة دلالية، إذ أشركه مع ما يطلق من أوزان على الأفعال الدالة على الجوع والعطش فقال[1]: «رَوِي يروى رِيّاً وهو ريان، فأدخلوا (الفِعْل) في هذه المصادر، كما أدخلوا (الفُعل) فيها حين قالوا: السُكْر، ومثله خزيان وهو الخِزْيُ للمصدر وقالوا الخَزَى كما قالوا العطش.»

كما نصّ سيبويه أن هذا الوزن قد يشترك مع أوزان أخرى في البناء، فهو يشترك مع وزن (فُعْل) قال سيبويه[2]: «وقالوا وددته وُدّاً، مثل شربته شُرْباً، وقالوا ذكرته ذِكْراً كحفظته حِفْظاً، وقالوا ذُكْراً كما قالوا: شُرْباً.» وقال[3]: «فَسَقَ فِسْقاً كما قالوا فَعَل فِعْلاً.» ويُعْتَقَدُ أن (فِعْلاً) لغة في نجد قياساً على (حجّ حِجّاً)[4]

وأما المبرد فقد ذكر أن هذا الوزن يجيء من الأفعال على وزن (فَعِل يَفْعَل) نحو عَلِمَ عِلْماً وحَلِمَ حِلْماً[5]. وذكر ثعلب من هذا الوزن (الوِرْد) في قوله تعالى﴿إلى جهنم وِرْداً﴾[6] فوِرْد هنا مصدر[7].

وأما وزن (فَعَلَ يَفْعَل) فليس منه إلا سَحَرَ يَسْحَرُ سِحْراً، إذا كان من السحر المعروف، وأما إذا كان من المصدر والغذاء فهو بالفتح، أي: سَحْراً[8].

ومن الأمثلة على هذا ما ورد في قوله تعالى﴿قد أنزلنا عليكم لباساً يواري سوآتكم وريشاً﴾[9] فـ «ريشاً» في هذا الموضع مصدر للفعل راشه الله ريشاً ورياشاً: أنعم عليه، وقرأ على الوزن الأخير (رياش) ابن عباس والحسن البصري ومجاهد وقتادة وأبو عبدالرحمن السلمي وعلي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، وزيد بن علي وأبو رجاء

(١) الكتاب ٤/٢٢.
(٢) الكتاب ٤/٧.
(٣) الكتاب ٤/٧.
(٤) البحر المحيط ٣/١٠ وانظر اللهجات في كتاب سيبويه ٤٤٩.
(٥) المقتضب ٢/١٢٣.
(٦) مريم ١٩/٨٦.
(٧) مجالس ثعلب ٢/٢٦٧.
(٨) لسان العرب (سحر) ٤/٣٤٨-٣٤٩ ومختار الصحاح ٢٨٨ والسماع والقياس ٥٤.
(٩) الأعراف ٧/٢٦.

العطاردي وزر بن حبيش وتروى عن عاصم وأبي عمرو[1]. وتروى عن النبي صلى الله عليه وسلم وعلي بن أبي طالب[2] وهي مثل لِبْس ولِبَاس، ويرى الزمخشري أن الريش ليس مصدراً وإنما هو اسم للباس الزينة.[3].

وفي قوله تعالى:﴿والذي تولى كِبْرَهُ منهم له عذاب عظيم﴾[4] قرأ الجمهور: كِبْرَه على وزن (فِعْل) بكسر الفاء وإسكان العين وهو مصدر لكنه ليس وحيداً في هذا النمط، إذ قرأ الحسن والزهري، وأبو رجاء العطاردي ومجاهد والأعمش وحميد بن قيس وإبراهيم بن أبي عبلة وسفيان الثوري ويزيد بن قطيب والزعفراني وسَوْرة عن الكسائي ومحبوب عن أبي عمرو: كُبْره بضم الكاف وإسكان الباء وهو مصدر على وزن (فُعْل) أيضاً[5] والكِبْر بالكسر هو الإثم أو معظم الشيء كالخطء من الخطيئة[6] وأما الكُبْر بضم الكاف فهو أكبر الذرية[7].

وقد ورد في الحديث:﴿أنه نهى عن لِبْسَتَيْن﴾ وهي بكسر اللام الهيئة والحالة، وقد روى هذا الحديث بالضم فهو مصدر[8]، وذكر ابن منظور مصدراً آخر له وهو اللَّبْس بفتح اللام، وأما بالكسر فهو ما يلبس[9].

وأما الدكتور صلاح حسنين فقد ذهب إلى ربط هذه الصيغة بالوزن الفعلي لأفعالها ربطاً صوتياً، فذكر أنها تصاغ من الفعل المكسور العين سواء أكان الفعل ماضياً على وزن (فَعِلَ) أو مضارعاً على وزن (يفعِل) كما ذكر أنها قد تكون متطورة عن وزن آخر وهو وزن (فِعِل)[10].

وقد تأثرت بعض أمثلة هذا الوزن في مرحلة التحول من اللهجات إلى العربية

---

(١) البحر المحيط ٢٨٢/٤.
(٢) مختصر في شواذ القرآن ٤٣.
(٣) الكشاف ٧٤/٢.
(٤) النور ١١/٢٤.
(٥) النشر ٣٣١/٢ والبحر المحيط ٤٣٧/٦.
(٦) النهاية ١٤٢/٤.
(٧) النهاية ١٤١/٤.
(٨) النهاية ٢٢٦/٤.
(٩) لسان العرب (لبس) ٢٠٢/٦.
(١٠) أبنية المصادر في اللغتين العربية والعبرية ٢٤٦.

الفصحى بقانون الحذلقة والمبالغة في التفصح وذلك بهمز غير المهموز في هذه الأمثلة مثل: ورث ورثا وإراثا[1].

وزن فِعَالة

تكوينه الصوتي

يتكون هذا الوزن من أربعة مقاطع صوتية وهي:

١- فِ (Fi) وهو مقطع قصير مفتوح.

٢- عا (ā) وهو مقطع طويل مفتوح.

٣- لَ (la) وهو مقطع قصير مفتوح.

٤- تن (tun) وهو مقطع قصير مغلق.

بناؤه الصرفي

ربط سيبويه بين هذا الوزن من أوزان المصدر، وبين فعله من جهتين: فهو مصدر لـ(فَعَلَ) اللازم كما أنه يأتي على معنى القيام بالشيء، كما قال سيبويه. قال[2]:«وقالوا: عَمَرت الدار عِمَارة، فأنثوا، كما قالوا: النِكَاية وكما قالوا: قصرت الثوب قِصَارة حسنة وأما الوِكالة والوِصاية والجِراية ونحوهن، فإنما شُبِهن بالولاية لأن معناهن القيام بالشيء، وعليه الخِلافة والإِمَارة والنِكاية والعِرافة، وإنما أردت أن تخبرَ بالولاية. ومثل ذلك الإِيالة والعِياسة والسِّياسة وقد قالوا: العَوْس وقالوا: التِّجارة والخِياطة والقِصابة وإنما أرادوا أن يخبروا بالصنعة التي يليها فصار بمنزلة الوِكالة، وكذلك السِقاية، إنما أخبر بولايته كأنه جعله الأمر الذي يقوم به»

وقال المؤدب[3]:« اعلم أن المصادر التي جعلت للصناعات تخرج على.(فِعَالة) كالخِبازة والقِصَارة والخِياطة والإمارة والسِقَاية في ولاية الصدقات، أي أنه ربط بين المصدر وبين المعنى فقط، وأما الميداني فقد ربط بين هذا المصدر وبين الفعل ربطاً شكلياً بنائياً، فهو عنده يأتي من وزنين، الأول منهما من (فَعَل يَفعُل) مثل: حَرَسَ يَحْرُسُ حِراسة، والثاني من

(١) لسان العرب (ورث)٢/٢٠٠.

(٢) الكتاب ٤/١٠-١١ وانظر ٤/٨.

(٣) دقائق التصريف ١٣٣.

(فَعَل يَفْعَل) نحو: قرأ يقرأ قِراءة، ورعى يرعى رِعاية[1].

أمَّا ثَعْلَبٌ فَيُفْهَمُ من نَصٍّ له أنَّهُ رَبَطَ بين المصدرِ وبين المعنى، فقد ذكروأنه إذا كان يَتَفرس في الأشياء وينظر فيها فإنه يقال بيِّن الفراسة»[2] كما يفهم من أمثلة أخرى له، أنه يشتق من وزن (فَعَل يَفْعُل) وذلك نحو: عَرَف يَعْرُفُ عِرافة، ونَقَب يَنْقُب نِقابة، ونَكَب يَنْكُب نِكابة بمعنى نَقَب[3].

أما السيوطي فلم ينتبه إلى الربط الشكلي البنائي، بل اكتفى بالربط الدلالي، فقال: وللحرفة والولاية (فِعَالة) بالكسر كـ (كتب كِتَابة) و(خاط خياطة) و(ولي ولاية) و (نَقَب نِقابة).[4]

وقد تابع المحدثون السيوطي في هذا الذي ذهب إليه، ومن هؤلاء عبدالله أمين، والمستشرق W. Wright[5]. فقد ذكر عبدالله أمين أن ما دلّ على حرفة أو ولاية فيمكن أن يأتي على مثال (فَعْل) أيضاً، مثل زَرْع وتَجْر وحَوْك، في مقابل زِراعة وتِجارة وحِياكة[6].

ومن الأمثلة على هذا الوزن ما ورد في قوله تعالى:«أجعلتم سِقاية الحاج وعِمارةَ المسجد الحرام كمن آمن بالله»[7] فقد قرأ الجمهور: سِقَاية وعِمَارة على أنهما مصدران نحو: الصِيَانة والوِقاية[8].

اشتراك وزن فعالة مع الأوزان الأخرى

يشترك وزن (فِعَالة) مع كثير من الأوزان الأخرى وهي: (فِعَال) نحو: لِقَاء ولِقَاءَة، و (تَفْعَال) نحو: تَلْقَاء، و(فُعُول) نحو: لُقِيّ، و(فعيل) نحو: لِقِيّ، و(فِعْلان) نحو: لِقيان، و(فُعْلان) نحو: لُقيان، و(فِعْلانة) نحو: لِقيَانة، و(فَعْلة)نحو: لَقْيَة، و(فَعْل) نحو: لَقْي، و(فُعَل) نحو: لُقَى، و(فَعَل)، نحو (لَقَى) و(فَعْلة) معتلاً بالألف أي (فعاة) نحو: لَقَاة[9]

(١) نزهة الطرف ١٨.
(٢) الفصيح ٢٨٣.
(٣) مجالس ثعلب ٢/٥١٩.
(٤) همع الهوامع ٦/٥٠.
(٥) الاشتقاق٢١٨وانظر. Wright. W. A Grammar of the Arabic Language, P. 114
(٦) الاشتقاق ٢١٨.
(٧) التوبة ٩/١٩.
(٨) البحر المحيط ٥/٢٠.
(٩) لسان العرب (لقا) ١٥/٢٥٣.

و(فاعلة) نحو: واقية و(فَعَال) نحو: وَقاء، و(فُعَالة) نحو: وُقاية[1].

وأما دلالياً فقد رأينا كيف نص القدماء على ربط هذا الوزن بمعنى الولاَيَة والصنعة، وقد فصّلنا في هذا فيما مضى.

وقد ذكر لنا ابن مكي الصقلي، أن أهل أوائل القرن السادس الهجري، قد فتحوا أول هذا الوزن وهو من لحن العامة، وذكر أنهم يقولون أهل الفَلاحة، وكتاب الفَلاحَة والصواب: الفِلاحة بكسر الفاء لإنها صناعة من الصناعات مثل: الزراعة والحِراثة[2] كما أن العامة يغيرون هذا الوزن الى فَعَلة، فهم يقولون: حَضَنَ الطائر بيضه يَحْضُنُه حَضَنَةً، والصواب يحضُنُ حِضَانَةً[3].

وزن فَعَالة

تكوينه الصوتي

يتكون هذا الوزن من أربعة مقاطع:

١– فَ (fa) وهو مقطع قصير مفتوح.

٢– عا (ā) وهو مقطع طويل مفتوح.

٣– لَ (la) وهو مقطع قصير مفتوح.

٤– تن (tun) وهو مقطع قصير مغلق.

بناؤه الصرفي

نصّ سيبويه على ربط هذا الوزن بالوزن (فَعُلَ يَفْعُلُ) بنائياً، بالإضافة إلى ربطه بما سماه والخصال التي تكون في الأشياء، وذلك في قوله :«وأما ما كان حُسْناً أو قُبْحاً، فإنه ما يبنى فعله على (فَعُلَ يَفْعُلُ) ويكون المصدر (فَعَالاً) و(فَعَالة) و(فُعْلاً) وذلك قولك: قَبُحَ يَقْبُحُ قباحة، وبعضهم يقول: قُبُوحة، فبناه على (فُعُولة) كما بناه على (فَعَالة)، ووَسُمَ يوسُمُ وَسَامة، وقال بعضهم: وَساماً، فلم يؤنث، كما قال: السَّقام والسَّقامة، ومثل ذلك: جَمُلَ جمالاً، وأما (الفُعْل) من هذه المصادر فنحو: الحُسْنُ والقُبْحُ، والفَعَالة أكثر، وقالوا: مَلُحَ

(١) لسان العرب (وقى) ١٥/١/٤٠.

(٢) تثقيف اللسان ١٥٩ وانظر تصحيح التصحيف ٤٠٧-٤٠٨.

(٣) تثقيف اللسان ١٧٢.

مَلاَحَة وسَمُحَ سَمَاحة، وقالوا بَهُوَ بَهَاءً كجمل جمالاً، وقالوا: شَنُعَ شناعة، وقالوا: طَهُرَ طُهْراً وطَهَارة[1]؛

كما ربط سيبويه بين هذا الوزن ووزن (فَعُلَ يَفْعُلُ) إذا اقترنا بمعنى الصغر والكبر وذلك نحو: عَظُمَ عَظَامة، ونَبُلَ نَبَالة، وصَغُرَ صَغَارة، وقَدُمَ قَدَامة[2] وربط أيضاً بينه وبين معنى الرِّفعة والضّعة مثل: لَؤُم لآمَة ودَنُؤ دَنَاءة، وسَعُد سَعادة وغيرها[3].

وفَعَلَ الميداني ما فعله سيبويه من أمر الربط لكنه سَمّى الناحية الدلالية (باب الطبائع والخُلُق) وأضاف الربط بينه وبين بناء (فَعُلَ يَفْعُلُ)اللازم[4]، وربط بينه وبين الفعل (فَعَلَ يَفْعُلُ) نحو: طَهُرَ يَطْهُرُ طَهَارة[5]، وربط كذلك بينه وبين وزن (فَعَلَ يَفْعَلُ) نحو: مَهَرَ يَمْهَرُ مَهَارة[6].

وأما المبرد فقد بحث هذا الوزن ضمن بحثه للمصادر التي جاءت بالهاء وذلك نحو: سَفُهَ سَفَاهة وضلّ ضَلالة، وجَهُل جَهَالة وسَقُم سَقَامة[7].

ومن هذا الوزن أيضاً (مَرُءَ مَرَاءة)[8]، وأَصُلَ الرجل أصالة: إذا عقل[9]، وخَوَت خَوَاية: إذا خلت الدار من أهلها[10]، ووَقُحَ وَقَاحة[11]، ووَرِعَ يَرِعُ وَرَاعة[12] ومنها أيضاً ودع وَدَاعة[13] وتمّ الشيء يتم تَمَامة[14].

وقد ورد في بعض الأنماط اللغوية، ما يدل على أن الفِعَالة والفَعَالة من قبيل

---

(1) الكتاب ٢٨/٤.
(2) الكتاب ٢٩/٤.
(3) الكتاب ٣٢/٤.
(4) نزهة الطرف ١٩.
(5) نزهة الطرف ١٨.
(6) نزهة الطرف ١٨.
(7) المقتضب ١٢٤/٢.
(8) مجالس ثعلب ٤٣٥/٢ ولسان العرب (مَرُءَ) ١٥٤/١-١٥٥.
(9) مجالس ثعلب ٤٣٥/٢.
(10) لسان العرب (خوى) ٢٤٥/١٤.
(11) لسان العرب (وقح) ٦٣٧/٢.
(12) لسان العرب (ورع) ٣٨٨/٨.
(13) لسان العرب (ودع) ٣٨١/٨.
(14) لسان العرب (تمم) ٦٧/١٢ وانظر القياس في اللغة العربية ٥١.

اختلاف اللغات، ففي قوله تعالى:﴿ما لكم من وَلايتهم شيء حتى يهاجروا﴾[1] قرأ الأعمش ويحيى بن وثاب وحمزة وهو من السبعة (وِلايتهم بالكسر) وقرأ الجمهور (وَلايتهم بالفتح) وقد عدّه الأخفش من اللغات، وكذلك أبو حيان[2].

اشتراك وزن فعالة مع الأوزان الأخرى

يشترك هذا الوزن مع وزن فُعُولة نحو: (مَرَاءة ومُروءة)[3]، وفَعْل وفُعُول وفَعَال، نحو: الخَيّ والخَوي والخَوَاء والخَوَاية[4]، كما يشترك مع (العِلّة والعَلّة) كما في القِحَة والقَحَة والوَقاحة[5]، ويشترك مع الفَعَل كما في الوَرَع والوَراعة[6] وغيرها من الأوزان[7].

وقد اتخذ هذا الوزن شكلاً آخر عند التميميين وهو وزن (فَعَالِيَة) فالحجازيون يقولون:(كراهة) على وزن (فَعَالة) وأما تميم فتقول (كراهية) على وزن (فَعَالية)[8]. وسيأتي تفصيل هذا الوزن.

وزن فُعْل

تكوينه الصوتي

يتكون هذا الوزن من أوزان المصدر بإجراء تغيير في نوع الحركات المكونة للوزن الذي نص السابقون على أنه أصل لأوزان المصدر وهو وزن (فَعْل) إذ تُغَيَّرُ حركة المقطع الأوّل من الفتح إلى الضم، ولذا فإن هذا الوزن يتكون من مقطعين مع الأخذ بحالة الرفع:

١– فُعْ(< u f) وهو مقطع قصير مغلق.

---

(١) الانفال ٨/٧٢.

(٢) معاني القرآن للأخفش ٢/٥٤٩ وانظر البحر المحيط ٤/٥٢٢ و٦/١٣٠.

(٣) لسان العرب (مرء) ١/١٥٤.

(٤) لسان العرب (خوى) ١٤/٢٤٥.

(٥) لسان العرب (وقح) ٢/٦٣٧.

(٦) لسان العرب (ورع) ٨/٣٨٨.

(٧) لسان العرب (سَوَا) ١/٩٥ والمقتضب ٢/١٢٣–١٢٤ والكتاب ٤/٢٨–٣٢ ونزهة الطرف ١٨–١٩.

(٨) الوجيز في فقه اللغة ١١١.

٢–لن (Lun) وهو مقطع قصير مغلق.

بناؤه الصرفي

لعل سيبويه هو أول من ربط هذا الوزن من أوزان المصدر بالفعل الذي هو مصدر له، إذ يشتق هذا المصدر من وزن (فَعِل يَفْعَل) مثل شَرِب شُرْباً، ومثله الشُّغْل[1]، ويشترك مع هذا الوزن في الفعل (شَرِب) وزنُ فَعْل أي (شَرْب) ويشترك معه أيضاً وزن (فِعْل)، أي (شِرْب)[2]، وأما (الشُّغل) على وزن (فُعْل) فنجده يشترك مع (الفَعْل) أي:الشَّغْل و (الفَعَل) أي:الشَّغَل و (الفُعُل) أي (الشُّغُل)[3]

كما نص سيبويه على ارتباط هذا الوزن بوزن (فَعُلَ يَفْعُلُ) رابطاً إياه بالمعنى أيضاً، فما كان من الحسن والقبح من هذا الوزن من الأفعال فإن مصدره يجيء على (فَعَال) و(فَعَالة)و (فُعْل) وذلك قولك: قَبُحَ يَقْبُحُ قُبْحاً وقَبَاحة وقُبوحة وقُبُوحاً وقُباحاً، وأكثر ما يجيء من هذا على وزن (فَعَالة)[4].

ومن الأمثلة التي ساقها سيبويه في غير الحسن والقبح:البُطء والجُبْن[5] والفُقْر[6]، ولا يكاد المبرد يخرج عما قاله سيبويه في شيء، حيث نظر إلى هذا البناء نظرة صرفية محضة[7]، وكذلك الميداني الذي زاد على هذا تحديد نوع الفعل من التعدي واللزوم، وربط المعنى بالمصدر، فقد ذكر أنه لا يأتي إلا من اللازم في باب بناء الطبائع والخلق[8] بالإضافة إلى أنه ذكر اشتراك هذا الوزن مع صيغة (فَعَل) بفتح الفاء والعين، وذلك نحو: السُّقْم والسَّقَم والبُخْل والبَخَل والحُزْن والحَزَن والعُدْم والعَدَم[9] كما نجد مثل هذه الأمثلة

---

(١) الكتاب ٦/٤.

(٢) لسان العرب (شرب) ٤٨٧/١.

(٣) لسان العرب (شغل) ٣٥٥/١١

(٤) الكتاب لسيبويه ٢٨/٤ وانظر لسان العرب (قبح) ٥٥٢/٢ وانظر المفتاح في الصرف ٦٣و ٦٤.

(٥) الكتاب ٣٢/٤.

(٦) الكتاب ٣٣/٤.

(٧) المقتضب ١٢٣/٢.

(٨) نزهة الطرف ١٩.

(٩) نزهة الطرف ١٩.

عند ابن هشام[1].

وقد يجيء من المعتل كما يجيء من الصحيح، فقد ذكر ابن منظور أننا نقول : يَنَعَ الثمر يَيْنَع ويَيْنِع يَنْعاً ويُنْعاً ويُنوعاً: نضج[2]، أي أن هذا الوزن في هذا الفعل مشترك مع وزن (فَعْل) ووزن (فُعُول).

وفي غير هذه المادة ذكر ابن منظور أن وزن (فُعْل) يشترك مع (فَعْل) و(فعيل) و(فَعْلة) مثل: بُؤس وبأس وبئيس وبأْسَة[3] .

ومن الأمثلة على هذا الوزن ما ورد في قوله تعالى﴿أسكنوهن من حيث سكنتم من وُجْدكم﴾[4] فقد قرأ الجمهور: وُجْدكم، والوجد مصدر بمعنى الغنى والقدرة، وأما في قراءة مَنْ فتح الواو وهو الحسن والأعرج وابن أبي عبلة وأبو حيوة فيستعمل الوَجد في الحزن والغضب والحب[5].

وفي قوله تعالى:﴿وهو كُرْهٌ لكم﴾[6] قرأ الجمهور: كُرْه بضم الكاف وسكون الراء، فاحتمل أن يكون مصدراً على وزن (فُعْل) واحتمل أن يكون الثلاثي مصدراً للرباعي أي: أكره كُرْهاً، وهذا لا ينقاس، ولا يصح إلا إذا رُوي استعماله عن العرب[7].

ومن الأمثلة على اشتراك هذا الوزن مع أوزان (فَعَل) و(فُعُل) و(فَعَال)، ما ورد في قوله تعالى:﴿ وإن يروا سبيل الرُشْد لا يتخذوا سبيلا﴾[8] فقد قرأ حمزة والكسائي الرَّشَد، وقرأ عاصم وابن عامر ونافع وابن كثير وأبو عمرو: الرُّشْد، ورُوي عن ابن عامر أنه قرأ: الرُّشُد، وقرأ أبو عبدالرحمن السلمي: الرَّشاد، وهي كلها مصادر غير أن أبا عمرو بن العلاء فرق بينها معنوياً، حيث ذكر أن الرُّشْد: هو الصلاح في النظر، وأما الرَّشَد فهو الدين[9].

---

(1) أوضح المسالك ٢ /٣٦١.

(2) لسان العرب (ينع) ٨/٤١٥.

(3) لسان العرب (بأس) ٦/٢٠.

(4) الطلاق ٦٥/٦.

(5) البحر المحيط ٨/٥٨٥.

(6) البقرة ٢/٢١٦.

(7) البحر المحيط ٢/١٤٣.

(8) الأعراف ٧/١٤٦.

(9) البحر المحيط ٤/٣٩٠.

وفي قوله تعالى: ﴿وقولوا للنّاس حُسْنا﴾[1] قرأ حمزة والكسائي ويعقوب: حَسَنَاً بفتح الفاء والسين وقرأ عطاء بن أبي رباح وعيسى بن عمر: حُسُنا بضمهما، وقرأ الجمهور: حُسْنا بضم الحاء وسكون السين، وهو مصدر[2].

الأثر الدلالي

وبالإضافة إلى ما ذكرنا من أن النحويين قد ربطوا بين هذا الوزن من المصادر وبين بعض المعاني، وذلك كالحُسن والقبح عند سيبويه، وبناء الطبائع والخلق، كما ذكر الميداني، وقد ذكرناهما سابقاً، نضيف هنا أنها تطلق على بعض المعاني الوجدانية، كالحُزن والذُل والسُخْط، كما تطلق للدلالة على بعض الأدواء ونقيضها مثل: سُقْم وهُلْك، وجُرْح، ورُزء وبُرء، بالإضافة إلى ما يدل على المسافات كالقُرْب والبُعْد[3].

وقد ذكر الدكتور صلاح الدين حسنين أن هذه الصيغة متطورة عن صيغة (فُعُل)[4].

ومن حيث القياس في هذا الوزن فقد ذكر الأشموني أن الزجاج وابن عصفور عدّا وزن (فُعْل) بضم الفاء وسكون العين كالحُسْن مقيساً في مصدر (فَعُلَ) بضم العين في الماضي كـ(حَسُنَ) وهو خلاف ما قاله سيبويه[5].

ولقد أخطأ المستشرق برجشتراسر عندما توهم أن هذه الصيغة تقابل المصدر المضاف في اللغة العبرية الذي يأتي على وزن(ا P<ō)، قال[6]: «وللعبرية مصدر ثان، وهو العادي، وصيغته(ا P<ō) يوازنها (فُعْل) في العربية، وهي نادراً ما توجد بين المصادر العربية نحو: (ثُقْل) و(قُبْح)، وهذا غلط منه، فإن هذا المصدر الذي يستعمل في العبرية في حالة الإضافة يوازن في العربية (فَعَال) كذلك، بدليل بقاء الفتحة الطويلة فيه وقد أميلت إلى (ō) وفق قوانين العبرية كما يرى الدكتور رمضان عبدالتواب في تعليقه على هذه الفقرة من الكتاب.

---

(١) البقرة ٨٣/٢.

(٢) البحر المحيط ٢٨٤/١.

(٣) ابنية المصدر في الشعر الجاهلي ١٨٥.

(٤) ابنية المصادر في اللغتين العربية والعبرية ٢٥٢.

(٥) حاشية الصبان ٣٠٦/٢.

(٦) التطور النحوي ١٠٢-١٠٣.

ويذكر في هذا المقام أن قبيلة أسد تميل إلى المصدر فُعْل كما يذكر أن مصدر الفعل (زَعَمَ) يرد في الفصحى (زَعْم) في حين تستعمل قبيلة أسد صيغة (فُعل) أي (زُعْم).[1]

وزن فُعْلَة

تكوينه الصوتي

ويتكون هذا الوزن من ثلاثة مقاطع صوتية على هذا النحو:

١- فُعْ (fu<) وهو مقطع قصير مغلق.

٢- لَ (La) وهو مقطع قصير مفتوح.

٣- تن (tun) وهو مقطع قصير مغلق.

بناؤه الصرفي

قام القدماء بالربط بين هذا الوزن من أوزان المصدر ووزن الفعل الذي يشتق منه مع ضرورة الأخذ بالمعنى، إذ نصوا أن هذا الوزن يرتبط بالفعل (فَعِلَ يَفْعَلُ) إذا كان دالاً على الألوان، قال سيبويه[2]: «وأما الألوان فإنها تبنى على أفعل ويكون الفعل على (فَعِلَ يَفْعَلَ) والمصدر على (فُعْلَة) أكثر، وربما جاء الفعل على (فَعُل) وذلك قولك: أدِمَ يأدَمُ أُدْمَة، ومن العرب من يقول: أدُم يأدُم أُدمَة، وشهِبَ يَشْهَبَ شُهْبَة وقَهِبَ يقْهَبُ قُهْبة، وكَهِبَ يكْهَبُ كُهْبَة، وقالوا: كَهُبَ يكهُبُ كُهْبَةً، وشهِبَ يشهُبُ شُهبَةً. وقالوا صدِئَ يَصْدَأُ صُدأَة، وقالوا أيضاً: صدأً ...وقالوا الغُبْسة كما قالوا الحُمرة.»

وورد في اللسان: «والأُدْمَة البياض، وقد أدِم وأدُم»[3] كما ورد فيه أيضاً «وقد شَهُب وشَهِب شُهبَة»[4]. وفيه «كَهِب وكَهُب كَهَباً وكُهْبَة»[5].

وهذا يعني أن الربط الأساسي لا يتم بين الفعل والمصدر وإنما يتم بين المعنى الذي

---

(١) لهجة قبيلة أسد ١٤٩.

(٢) الكتاب ٢٥/٤ وانظر ٣٦/٤.

(٣) لسان العرب (أدم) ١١/١٢.

(٤) لسان العرب (شهب) ٥٠٨/١.

(٥) لسان العرب (كهب) ٧٢٨/١.

هو اللون والمصدر الذي يرتبط به وهو وزن (فُعْلَة). كما يرتبط هذا الوزن أيضاً بالأدواء، مشتركاً مع وزن (فَعَل)، وكأن صيغة (فَعَل) متصلة بهذا الوزن إذا هي موجودة في الألوان كما رأينا في (كَهَبَ)، وأما في العيوب، فالأصل أن نستعمل الوزن (فَعَل)، غير أنه يقال: القُطْعة على وزن (فُعْلة) مشتركاً مع (الفَعَلة) أي: القَطَعَة وهو مؤنث، فالأصل (فَعَل) ويقال: الجُذْمة والجَذَمَة على هذا، وكذلك الصُّلعة والصَلَعة والصَلَع[1]، إلاّ أن الارتباط بين هذا المعنى والوزن (فُعْلة) ارتباط ضعيف إذ لا ينفرد به، وإنما يرتبط به الوزن (فَعَل) وأما ارتباط الوزن (فُعْلة) باللون فهو ارتباط وثيق قوي.

وقد ورد في لسان العرب أن المصدر القياسي للفعل (جَذَم) هو (الجَذْم) على وزن (فَعْل) بالإضافة إلى (الفَعَل) أي: (جَذَم) والجُذْمة والجَذَمة. كما فرق ابن منظور بين المصدر في هذا الفعل معنوياً وفق الحدث، فإذا انقطعت اليد من تلقاء نفسها فمصدر الفعل هو الجَذَم على (فَعَل) وإذا قطعتها انت فهو (الجَذْم) على وزن (فَعْل)[2]، وذكر أن مصدر الفعل (صَلَع) هو (الصَّلَع) على وزن (فَعَل) وأما الصَلَعة والصُّلعة فهي موضع الصَلَع من الرأس[3]، كما أن القَطَعة والقُطْعة هما موضع القطع من اليد[4].

ولا يختلف ما جاء به المحدثون عما جاء به السابقون، إذ ذكر الأستاذ عبدالله أمين ما ذكره سيبويه ولم يزد عليه شيئاً[5].

ومما تجدر الإشارة إليه أن وزن (فُعْلة) قد يشتق من المزيد أيضاً، وذلك نحو: أسرع سُرْعة واستن سُنّة[6].

وربما كان اشتقاق صيغة فُعْلة من قبيل ميل اللغة العربية إلى التخصيص، وهو رأي برجشتراسر[7] وهناك رأي يقول إن صيغة فُعْلة من الصيغ غير المختصة، فهي صيغة فرعية في بنائها (فُعْل + التاء) أو أنها ناتجة من (فَعْلة) أو (فِعْلة) بالمخالفة بين الحركات، كما

---

(1) الكتاب ٤/٢٦-٢٧.

(2) لسان العرب (جذم) ١٢/٨٦-٨٧.

(3) لسان العرب (صلع) ٨/٢٠٤.

(4) لسان العرب (قطع) ٨/٢٧٨.

(5) الاشتقاق ٢١٩.

(6) أبنية المصدر في الشعر الجاهلي ٢١١.

(7) التطور النحوي ١٠٠-١٠١.

يمكن ردها إلى كثير من الصيغ الأساسية، وهي صيغة فرعية من حيث الدلالة، فالعيوب والألوان تشركها في صيغة (فَعَل) و(فُعُولة) وهذا هو الذي دعا أصحاب المعاجم إلى تصنيفها في باب الأسماء وليس في باب المصادر[1]. كما رأينا في لسان العرب لابن منظور.

وزن فُعال

تكوينه الصوتي

يتألف هذا الوزن من ثلاثة مقاطع صوتية على النحو التالي:

١- فُ (fu) وهو مقطع قصير مفتوح.

٢- عا (ā) وهو مقطع طويل مفتوح.

٣- لن (lun) وهو مقطع قصير مغلق.

بناؤه الصرفي

اتجه النحويون منذ البداية إلى عدم الربط بين وزن (فُعَال) وبين الصيغ الفعلية المختلفة، ولكنهم ربطوا بينه وبين القيم الدلالية التي ينصب عليها هذا الوزن دلالياً، فقد ذكر سيبويه أن هذا الوزن يدل على الداء، وقال[2]: «وقد جاء بعضه على (فُعَال) كما جاء على (فَعَال) و(فُعُول)، قالوا: نَعَس نُعَاساً، وعطس عُطاساً ومزح مُزَاحاً. وأما السُكات فهو داء، كما قالوا العطاس، فهذه الأشياء لا تكون حتى تريد الداء، جُعِل كالنخار والسُّهام وهما داءان وأشباههما.» ومما يدل على أنه لا رابط بين بناء الفعل ومصدره في هذا المقام أن الفعل (عَطَس) ليس له سمت واحد يتخذه من حيث البناء ولكنه يرتبط بهذه الصيغة، فقد ورد في لسان العرب «عَطَسَ الرجل يَعْطِس بالكسر ويَعْطُس بالضم عَطْساً وعُطَاساً وعَطْسة»[3] وقد جاء في الحديث «كان يحب العُطَاس ويكره التثاؤب»[4].

وفي موضع آخر من الكتاب نرى أن سيبويه ربط بين (فُعَال) مصدراً وبين

---

(١) أبنية المصدر في الشعر ٢١٣-٢١٤.

(٢) الكتاب ١٠/٤ وانظر لسان العرب (سكت) ٤٣/٢ و(نحز) ٤١٥/٥.

(٣) لسان العرب (عطس) ١٤٢/٦.

(٤) النهاية في غريب الحديث والأثر ٢٥٦/٣ ولسان العرب (عطس) ١٤٢/٦.

الأفعال الدالة على الصوت فقال[1]: «وقد جاء على فُعَال نحو النُّزاء والقُماص، كما جاء عليه الصوت نحو: الصُراخ والنُباح لأن الصوت قد تكلف فيه من نفسه ما تكلف من نفسه في النُّزاء ونحوه.»

أما الميداني فقط ربط بين بناء المصدر وبناء الفعل، فهو عنده مشتق من فَعَل يَفْعُل، نحو: صرخ صُراخاً ودعا دُعاءً[2].

وذكر البغدادي صاحب ذيل الفصيح أن هذا المصدر يرتبط بالمعنى، قال[3] «والقُلاع من أدواء الفم، وأكثر الأدواء تأتي على (فُعَال) كالدُّوار والزُّكام والسُّلال وغيره.» وذكر في مكان آخر من هذا الكتاب: الذُّباح، وهو تشقق بين الأصابع»[4].

وذهب السيوطي هذا المذهب أيضاً، وذكر اشتراك الأفعال الدالة على الصوت في المصدرين (فُعَال وفعيل)، قال[5]: «فإن كان لعلة ففُعال كسَعَل سُعَالاً وعَطَس عُطاساً أو سير ففعيل، كرحل رحيلاً ويكونان: أي(فعيل وفُعَال) للصوت كصرخ صُراخاً وصَهَل صَهيلا، ويختص فُعال بالمنقوص كرغا رُغَاءً فلا يأتي على فعيل، وغلب فعيل في المضعّف.»

وقد يكون هذا الذي ذكره السيوطي أخيراً من أن المنقوص يختص بالفُعال والمضعف يختص بصيغة (فعيل) أهم إضافة إلى هذا الوزن من حيث بناؤه منذ زمان سيبويه، إذ إن صيغة (فعيل) لا تشتق من الفعل الناقص كما لا تشتق صيغة (فُعَال) من المضّعف.

ومن هذا الناقص ما ورد في الفعل (عَوَى) فقد ذكر ابن منظور أنه يقال: عوى الكلب والذئب يعوي عيّاً وعُواءً وعَوّة وعوية، كلاهما نادر بمعنى لوى خَطْمة ثم صوّت.[6]

---

(١) الكتاب ١٤/٤.
(٢) نزهة الطرف ١٨.
(٣) ذيل الفصيح ٢٩.
(٤) ذيل الفصيح ٣٥.
(٥) همع الهوامع ٤٩/٦.
(٦) لسان العرب (عوى) ١٠٧/١٥.

وقد خص السجاعي ما دلّ على داء أو مرض بوزن (فُعَال)[1] وقد ذكر و. رايت W. Wright هذا الوزن دالاً على ارتباطه بمعنى الداء أو المرض أيضاً[2]، وهذا هو ما ذهب إليه عبدالله أمين أيضاً[3].

وقد ترد بعض المصادر على هذا الوزن ولكنها ليست دالة على داء أو لون، وذلك كما في قوله تعالى: «فيذهب جُفاءً»[4] فقد ذكر الفراء أنه يقال: جفأ الوادي غُثاءه جَفْأً، وقيل الجُفَاء كما قيل الغُثَاء، وكل مصدر اجتمع بعضه إلى بعض مثل القُماش والدُّقاق والغُثاء والحُطام فهو مصدر ويكون في مذهب اسم على هذا المعنى[5].

ويرى هنري فليش أن صيغة (فُعَال) مشتركة مع صيغة (فَعَال) وأن الصيغة الأخيرة هي الأصل وأما صيغة (فُعَال) فهي متحولة عنها، إذ تحولت الفتحة إلى ضمة بفعل قانون المخالفة في الصامت المتصل بها[6] وهو رأي بارت والدكتور صلاح حسنين[7].

وزن فيعولة

بناؤه الصوتي

يتألف هذا الوزن من أربعة مقاطع صوتية وهي كالآتي:

١- فَيْ = (fay) وهو مقطع قصير مغلق

٢- عو = (ū) وهو مقطع طويل مفتوح.

٣- لَ = (la) وهو مقطع قصير مفتوح.

٤- تن = (tun) وهو مقطع قصير مغلق.

وإذا كان وزنه فعلولة كما نص بعض النحويين الكوفيين فإنه سوف تكون المقاطع كما يلي: ١- فع = fa< ٢-لو lū ٣- لَ: la ٤-تن tun.

---

(١) حاشية السجاعي ٢٢٤.

(٢) Wright, W., A Grammar of the Arabic Language, P. 113.

(٣) الاشتقاق لعبدالله أمين ٢١٩.

(٤) الرعد ١٣/١٧.

(٥) معاني القرآن للفراء ٢/٦٢.

(٦) العربية الفصحى لهنري فليش ٧٨ وانظر أبنية المصدر في الشعر الجاهلي ٢٠١.

(٧) أبنية المصادر في اللغتين العربية والعبرية ٢٠٤.

اشتقاقه الصرفي

يشتق هذا الوزن من الثلاثي الأجوف، وقد اختلف النحويون في تحديده، فقد ذكر السيوطي أن أبا القاسم الزجاجي ذكر أن نظير كينونة في الوزن: القيدودة وهي الطول، والهيعوعة وهي مصدر هاع الرجل إذا جُبِّن هيعوعة، والطيرورة من الطيران، وكل هذا أصله عند البصريين فيعولة(1).

وأما أبو البركات الأنباري فقد قال نقلاً عن الكوفيين (2): «وأما كينونة وقيدودة فالأصل كَوْنونة وقودودة على فُعْلولة نحو بهلول، وصندوق، إلا أنهم فتحوا أوله لأن أكثر ما يجيء من هذه المصادر مصادر ذوات الياء كقولهم: طار طيرورة وصار صيرورة، وسار سيرورة، وحاد حيدودة ففتحوه حتى تسلم الياء، ثم حملوا ذوات الواو على ذوات الياء، لأنها جاءت على بنائها وليس للواو فيه حظ» ثم ذكر أبو البركات أن هذا القول للكوفيين باطل، لأنه لا مبرر لقلب الواو ياءً في هذا الباب، ذاكراً أن هذا الوزن قليل الورود في العربية سواء من ذوات الياء أو من ذوات الواو، وذلك نحو: كينونة وقيدودة، وحيلولة وديمومة وسيدودة وهيعوعة(3).

وقد ذكر ابن جني أن أصل هذه المصادر التي ذكرناها (فيعلولة) وأنها كانت في الأصل كَيْونونة وقيودودة وصَيْوَرورة، فاجتمعت الواو والياء وسبقت الأولى بالسكون فقلبوا الواو ياءً، وأدغموا فيها الياء الأولى فصارت في التقدير كيّنونة وقيّدودة، فحذفوا الياء الثانية المنقلبة عن الواو التي هي عين الفعل، فصارت قَيْدودة وكينونة وصار هذا الحذف لازماً لأن الكلمة طالت، والوزن لا يأتي إلاّ من المعتل خاصة(4).

وقد ورد في بعض المواد في المعاجم ما يؤكد أن هذه الصيغة كانت كثيرة، وربما كان لطول الصيغة أثر في الانتهاء منها، لأن استعمالها أصبح قليلاً واقتصر فيه على مورد السماع، فقد ورد في لسان العرب لابن منظور: صار الأمر إلى كذا يصير صَيْراً ومصيراً وصَيْرورة ...والصيرورة مصدر صار يصير(5). كما يروى عن اللحياني وكراع النمل وابن

(1) الأشباه والنظائر ٢/٩٧.
(2) الانصاف ٢/٧٩٨-٧٩٩ وانظر ٢/٧٥٨.
(3) الانصاف ٢/٧٩٩.
(4) المنصف ٢/١٠.
(5) لسان العرب (صير) ٤/٤٧٧.

فتية: طار طَيْروة وطَيْراً وطَيَراناً[1]، كما ورد في مصادر (سار) السيرورة[2]، وفي مصادر (حاد): الحَيْدودة وهي مروية عن اللحياني[3]، كما أورد ابن منظور من مصادر الفعل (قاد) المصدر (قَيْدودة)[4].

ومن الأمثلة على ذلك أيضاً، ما ورد من حديث ابن منظور في مادة (صوغ)، قال[5]: «والصَّوْغُ: مصدر صاغ الشيء يصوغه صَوغاً وصياغة، وصغتُهُ أصوغه صياغةً وصيغةً وصيغوغة؛ الأخيرة عن اللحياني: سبكه، ومثله كان كينونة ودام ديمومة وساد سيدودة، قال: وقال الكسائي: كان أصله كونونة وسودودة ودومومة فقلب الواو ياءً طلب الخفة، وكل ذلك عند سيبويه فَعلولة؛ كانت من ذوات الياء أو من ذوات الواو»

وليس هناك رابط معنوي يربط بين الفعل واشتقاق هذا الوزن، وإنما الرابط الذي يمكن أن نتحدث عنه في هذا الباب هو الاشتقاقي، إذ لم يقع بين أيدينا مصدر واحد من هذا الوزن اشتق من غير الأجوف بفرعيه الواوي واليائي.

ومن الممكن جداً أن يكون لهذا الوزن ما يوازيه من المصادر السماعية في اللغة السريانية، إذ نجد فيها المصدر: ṭaybūṯā= عطف أو شفقة أو طيبة[6].

---

(١) لسان العرب (طير) ٥٠٨/٤.
(٢) لسان العرب (سير) ٣٨٩/٤.
(٣) لسان العرب (حيد) ١٥٩/٣.
(٤) لسان العرب (قود) ٣٧٠/٣.
(٥) لسان العرب (صوغ) ٤٤٢/٨ وانظر (غيب) ٦٥٤/١ و(ذوغ) و(زيغ) ٤٣٢/٨.
(٦) في قواعد الساميات ٢٥٢ وانظر

Costaz, L., Syriac-English Dictionary, P. 123.

الفصل الثالث

الأوزان القليلة الاستعمال والنادرة التداول

وزن فِعْلى

تكوينه الصوتي

يتتج هذا الوزن بمطل المقطع الأخير من وزن (فِعِل) نحو الفتح، وعلى هذا فالوزن يتكون من مقطعين مختلفين:

١- فعْ (fi<) وهو مقطع قصير مغلق.

٢- لى (lā) وهو مقطع طويل مفتوح.

بناؤه الصرفي:

وهو من الأوزان النادرة، وقد ذكر القدماء منه (الذِكْرى)، وذكروا انه لم يأتِ على وزن (فِعْلى) غيره[1]. وذكر أبو حيان أن منه أيضاً (ضِيزى) بالياء في قراءة الجمهور في قوله تعالى «تلك إذاً قسمة ضيزى»[2] وذكر كذلك (ضِئْزى) وهي قراءة ابن كثير[3].

وقد ذهب ابن زنجلة إلى بحث هذين المصدرين (ضِيْزى) و(ضِئْزى) من منطلق أنهما لغتان، وأن وزن (ضِيزى) هو (فُعْلى) وأصلها (ضُوزى) بالضم مثل (حُبْلى) لأن الصفات لاتأتي إلا على وزن (فَعْلى) بفتح الفاء مثل سَكْرى وغَضْبى، أو على وزن (فُعْلى) بضم الفاء نحو: فُضْلى وحُسنى وحُبْلى، ولا تأتي على وزن (فِعْلى) بكسر الفاء، والواو هي الأصل في (ضيزى) فلو تركت الضاد على ضمتها لانقلبت الياء واواً لانضمام ماقبلها[4].

والأصل أن يأتي هذا المصدر على وزن فِعْل، نحو: ذِكراً ضيزاً، وذكر ابن منظور أنه قد يهمز، ولكنه ذكر أن القراء جميعاً على ترك الهمز، وأنه لم يقرأ به أحد بعلمه[5]. وهذا يخالف إجماع علماء القراءات.

وقد بحث سيبويه هذا في باب (ما جاء من المصادر وفيه التأنيث) وذلك نحو ذكّرته ذِكرى[6]. فهو مصدر للرباعي المزيد من الثلاثي.

---

(١) المقرب ٤٩٠.

(٢) النجم ٢٢/٥٣

(٣) البحر المحيط ١٦٢/٨ وانظر اتحاف فضلاء البشر ٥٠١/٢ والمبسوط ٤١٩ والعنوان ١٨٢.

(٤) حجة القراءات ٦٨٦ وانظر الكشف ٢٩٥/٢ والنشر ٣٧٩/٢.

(٥) لسان العرب (ضيز) ٣٦٨/٥.

(٦) الكتاب ٤٠/٤ وانظر الاصول لابن السراج ١٠٩/٣

وزن فَعْلى

تكوينه الصوتي

يتكون هذا الوزن بإجراء تغير كمي وشكلي في طول الحركات وشكلها في وزن (فَعْل)، وذلك بمطل حركة اللام على هيئة الفتحة، وعلى هذا، فالتكوين الصوتي لهذا الوزن يأتي من مقطعين مختلفين أيضاً:

١- فَعْ (fa<) وهو مقطع قصير مغلق.

٢- لى (lā) وهو مقطع طويل مفتوح.

فالاختلاف بينه وبين وزن (فِعْلى) بكسر الفاء هو اختلاف في شكل حركة المقطع الأول.

بناؤه الصرفي

لم تذكر المصادر المتوافرة بين أيدينا أن هذا الوزن من المصادر يرتبط بوزن فعلي بعينه، غير أن بعض العلماء ذكرأنه من الأوزان النادرة في اللغة العربية، فقد ذكر ابن عصفور أنه لم يجئ منه إلا دَعْوى وعَدْوى[1].

وقد بحث سيبويه هذا الوزن من أوزان المصدر بحثاً شكلياً، ولم يربط بينه وبين المعنى أو نوع الفعل وذلك في باب «ما جاء من المصادر وفيه الف التأنيث، وذلك نحو، اشتكيت شكوى. وأعداه عَدْوى ومثله قول الشاعر بشير بن النِكث: (رجز)

ولت ودَعْواها كثير صَخَبُه[2]

وذكر ابن منظور أن هذا المصدر (الدَّعوى) مصدر للثلاثي دعاه دُعاءً ودَعْوَى[3].

وقد رأينا سيبويه يذكر أن المصدر (شكوى) للفعل اشتكى فهو مصدر من المزيد، وأما ابن منظور فقد ذكره مصدراً للثلاثي المجرد، قال: شكا الرجل أمره، يشكو شكْواً على (فَعْل) وشكوى على (فَعْلى) وشكَاة وشكاية[4].

ولم يبحث العلماء السابقون دلالة هذا الوزن، أو ارتباطه بأي صيغة معنوية عدا عن كونه مؤنثا أو مختوماً بألف التأنيث.

---

(١) المقرب ٤٩٠.

(٢) الكتاب ٤/٤٠-٤١ وفي لسان العرب (دعا) ١٤/٢٥٧ (شديد صخبه).

(٣) لسان العرب (دعا) ١٤/٢٥٧-٢٥٨.

(٤) لسان العرب ١٤/٤٣٩.

ومنه ما ورد في قوله تعالى «كذبت ثمود بطغواها»[1] فقد ذكر ابن منظور أن الطَّغْوى مصدر الفعل (طغى)[2] وقال الفراء في حديثه عن هذه الكلمة:[3] «أراد بطغيانها إلا أن الطَّغْوى أشكل برءوس الآيات فاختير لذلك، ألا ترى أنه قال: «وآخر دعواهم أن الحمد لله»[4] ومعناه آخر دعائهم، وكذلك: «دَعْواهم فيها سبحانك اللهم»[5] ودعاؤهم فيها هذا.»

وزن فُعْلى

تكوينه الصوتي

يستحدث هذا الوزن بتغيير آخر وزن (فُعْل) بضم الفاء وسكون العين، مع إثبات الفتحة الطويلة حركة بناء لآخره، وهو يتكون على هذا من مقطعين.

١- فُعْ (fu) وهو مقطع قصير مغلق.

٢- لى (lā) وهو مقطع طويل مفتوح

بناؤه الصرفي

لقد أدرجه سيبويه مصدراً للثلاثي في باب ماجاء من المصادر وفيه ألف التأنيث وذلك نحو: رَجَعْتُهُ رُجْعى، وبشرته بُشْرى، وأفتيته فُتيا، والبقيا[6]

وذكر ابن منظور أن الفُتْيا هو ما أفتى به الفقيه، وأهل المدينه يقولون الفَتْوى، بفتح الفاء[7]، وأما الرُّجعى فقال ابن منظور فيها (رَجَعَ يرجعُ رَجْعاً ورُجوعاً ورُجْعى ورُجعاناً ومرجعاً ومَرْجِعَةً: انصرف)[8]. وفي قوله تعالى (إن إلى ربك الرُّجعى)[9] قال الزمخشري[10]: «الرُّجعى مصدر كالبُشْرى بمعنى الرجوع.»

(١) الشمس ٩١/١١.

(٢) لسان العرب (طغى) ١٥/٨

(٣) معاني القرآن للفراء ٣/٢٦٧.

(٤) يونس ١٠/١٠

(٥) يونس ١٠/١٠

(٦) الكتاب ٤/٤٠ وانظر الأصول لابن السراج ٣/١٠٩.

(٧) لسان العرب (فتى) ١٥/١٤٨.

(٨) لسان العرب (رجع) ٨/١١٤

(٩) العلق ٩٦/٨

(١٠) الكشاف ٤/٢٧١.

وذكر ابن عصفور أنه لم يجئ من (فُعْلى) إلا رُجْعى وفتيا وبقيا[1]، ومن الأمثلة عليه قول اللعين المنقري: (وافر)

فما بُقّيا على تركتماني ولكنْ خِفتُمَا صَرَدَ النِّبالِ

وكذلك البَقْوى بفتح الياء[2].

وقد ذكر بدر الدين الزركشي أن الرُّجعى في الآية السابقة اسم كالشورى والعليا، أو أنه صفة كالحسنى مؤنث الأحسن والسوءى مؤنث الأسوأ غير أنه نقل عن الفارسي أنه يحتمل أن يكون مصدراً[3].

وزن فَعِل

تكوينه الصوتي

يتكون هذا الوزن بتغيير قليل في حركة عين (الفَعْل) الذي نَصَّ القدماء على أنه الأصل في بناء المصادر، وذلك باضافة الكسرة على العين، مما يغير البناء من مقطعين صوتيين إلى ثلاثة مقاطع على النحو التالي:

١– فَ (fa) وهو مقطع قصير مفتوح.

٢– عِ (<i) وهو مقطع قصير مفتوح.

٣– لن (lun) وهو مقطع قصير مغلق باعتبار حالة الرفع والتنوين.

بناؤه الصرفي

قام سيبويه بربط هذا الوزن من المصادر بوزن فعله الذي اشتق منه، إذ ذكر أنه مصدر للوزنين: فَعَلَ يَفْعُلُ وفَعَلَ يَفْعِلُ وذلك نحو: خَنَقَهُ يَخْنُقُهُ خَنِقاً، وكَذَبَ يكذِبُ كَذِباً، والأخير مشترك مع وزن فِعَال أي: كِذَاباً.[4] كما يشترك الأول مع الوزن (فَعْل) وهو الأصل المفترض للمصادر، أي (خَنْقاً)[5].

---

(١) المقرب ٤٨٩–٤٩٠.

(٢) لسان العرب (بقي) ١٤/ ٨٠ وهو للعين المنقري يهجو جريراً والفرزدق، وانظر اللسان (صرد) ٣/ ٢٤٩ وفعلت وافعلت للاصمعي ق٣٣ والتنبيهات ٢١٩ والفرق بين الحروف الخمسة ٥٦٥ والشعر والشعراء ١/ ٥٩٩ ومجالس ثعلب ٢/ ٥٨٧.

(٣) البرهان في علوم القرآن ٢/ ٥١٥–٥١٦.

(٤) الكتاب ٤/ ٦

(٥) لسان العرب (خنق) ١٠/ ٩٢.

وقد ذكر ابن منظور أن هذا الوزن يشترك مع وزن (فِعْل) مثل: كِذْب و(فِعْلة) مثل (كِذبة) و(فَعِلة) أي: كَذِبة بالإضافة إلى وزن فِعَال أي: كِذاب الذي ذكره سيبويه، وكذلك مع الوزن (فِعَّال) مثل: كِذّاب[1].

وبالإضافة إلى هذا ذكر سيبويه أن هذا الوزن يرتبط كذلك بالوزن (فَعِل يَفْعَل) وذلك نحو: ضَحِكَ يَضْحَكُ ضَحِكاً، ولَعِبَ يَلْعَبُ لَعِباً.

كما ذهب الميداني إلى ربط هذا الوزن بالقيم الحركية للفعل في حالته الماضية والمضارعة، قال[2]: «وأما فَعَل يَفعِل، فإن مصدره يجيء على (فَعِل) نحو: كَذَبَ كَذِباً وسَرَق سَرِقاً.»

وقد ذكر المبرد هذا الوزن بعد حديثه عن أنَّ المصادرُ تجري مجرى الأسماء والأسماء لا تقع بقياس وذكر من هذه المصادر وزن (فَعِل) نحو: ضَحِك ضَحِكاً وحَلِف حَلِفا وخنقه خَنِقاً.[3]

ومما يجدر ذكره أن صيغة (فَعِل) لم تعز إلى قبيلة بعينها من قبائل العرب، غير أن الباحثة صالحة غنيم ذكرت أن الانتقال من فتح إلى كسر أشبه مايكون بالقبائل المتأنية[4] والتأني من صفات لهجة الحضر في الحجاز.

وزن فِعَل

تكوينه الصوتي

يتكون هذا الوزن من ثلاثة مقاطع صوتية على النحو التالي:

١- فِ (fi) وهو مقطع قصير مفتوح.

٢- عَ (a>) وهو مقطع قصير مفتوح.

٣- لن (lun) وهو مقطع قصير مغلق.

---

(١) لسان العرب (كذب) ٧٠٤/١.

(٢) نزهة الطرف ١٨،

(٣) المقتضب ١٢٣/٢.

(٤) اللهجات في الكتاب لسيبويه ٤٤٧-٤٤٨،

بناؤه الصرفي

يشترك وزن (فِعَل) مع وزن (فَعَل) وليس بينهما إلا كسرة الأول في البناء الصوتي ويشتركان في اشتقاقهما من الصحيح والمعتل. قال سيبويه[1]: «وقالوا طَوِيَ يَطْوى طوىً وهو طَيَّان، وبعض العرب يقول: الطِّوى فيبنيه على (فِعَل) لأن زنة (فِعَل) و(فَعَل) شيء واحد. وليس بينهما إلا كسرة الأول.»

وقديصاغ هذا المصدر من الصحيح، وتتحكم فيه هنا علة التشبيه، قال سيبويه[2]: «وضِدُّ ماذكرنا يجيء على ماذكرنا، قالوا: شَبِعَ يَشْبَع شِبَعاً وهو شبعان كسروا الشِّبَعَ كما قالوا: الطِّوى، وشبهوه بالكِبَر والسِمَن حيث كان بناء الفعل واحداً.».

ولا يمكن عند سيبويه ربط هذا الوزن بالفعل وذلك لأن وزن (فَعِل يفْعَل) قد يشتق منه كثير من أوزان المصدر كالفَعَل والفُعل والفِعْل.[3]

وقد ذكر ابن منظور من هذا الوزن: المصدر (كِبَر) و(صِغَر) قال[4]: الكِبَر نقيض الصغر، كَبُرَ كِبَراً وكُبْراً فهو كبير، وكُبار وكُبّار.» ومثله صَغُرَ صَغَارة وصِغَراً، وصَغِرَ يَصْغَر صَغَراً وصُغْراناً[5] فهذا من باب (فَعُلَ)، وأما ماجاء من باب (فَعِل) فمنه: (سَمِنَ يَسْمَن سِمَنًا وسَمَانةً)[6].

وأما الميداني فقط ربط بين هذا الوزن والفعل (فَعُلَ يَفْعُلُ) نحو: ضَخُمَ ضِخَماً وعَظُمَ عِظَماً، وذكر أن هذا هو الأكثر[7].

وما يمكن أن يقال إن هذه الأمثلة التي ذكرها الميداني صحيحة، غير أن مسألة الربط بين الفعل ومصدره في هذا الوزن أمر ليس يسيراً؛ لأن هذه الصيغة من الأوزان النادرة فهي غير مستقلة ولا تنفرد بالمثال[8]، ولذا فقد تخبط بعض العلماء فيها، إذ نجد أن

---

(1) الكتاب ٤/٢٢.
(2) الكتاب ٤/٢٢.
(3) الكتاب ٤/٢٢.
(4) لسان العرب (كبر) ٥/١٢٦.
(5) لسان العرب (صغر) ٤/٤٥٨.
(6) لسان العرب (سمن) ١٣/٢١٨.
(7) نزهة الطرف ١٩.
(8) أبنية المصدر في الشعر الجاهلي ١٩١.

الرضي الاستراباذي قرر أنه لابد أن تكون مشتقة من المنقوص[1]. وقد ذكر ابن منظور أن صيغة (فَعَالة) تشترك مع صيغة (فَعَل) في الفعل (ضَخُمَ)[2] كما تشترك الصيغتان في الفعل (عَظُمَ) أيضاً[3].

وقد نص الفارابي على أن صيغة (فِعَل) مختصة بالنعوت ولذا فهي غير شائعة[4]. ولنا أن نَعُدَّ صيغة (فِعَل) متطورة عن صيغة (فَعَل) بفعل قانون المخالفة بين الحركات[5] على النحو التالي:

فَعَلٌ > فِعَلٌ

fi<alun <fa<alun

وزن فاعلة

تكوينه الصوتي

يتكون هذا الوزن من أربعة مقاطع صوتية على النحو التالي:

١- فا (fā) وهو مقطع طويل مفتوح.

٢- ع (i>) وهو مقطع قصير مفتوح.

٣- ل (la) وهو مقطع قصير مفتوح.

٤- تن (tun) وهو مقطع قصير مغلق.

بناؤه الصرفي

إن أكثر المصادر التي ساقها العلماء القدامى تدل أن هذا الوزن أكثر مايصاغ من الأفعال المعتلة، وأنه يكون بمعنى مصدر آخر، وهو مصدر نادر على أية حال. ومن ذلك ماورد في قوله تعالى: «فأهلكوا بالطاغية»[6] فقد ذكر في توجيه كلمة (الطاغية) أنها

---

(١) شرح الشافية ١/١٥٨.

(٢) لسان العرب (ضخم) ١٢/٣٥٣.

(٣) لسان العرب (عظم) ١٢/٤١٠.

(٤) ديوان الأدب للفارابي ٢/١٤٢.

(٥) أبنية المصدر في الشعر الجاهلي ١٩٢.

(٦) الحاقة ٦٩/٥.

مصدر، أي: بالطغيان[1]، وفي قوله تعالى: ﴿فهل ترى لهم من باقية﴾[2] أي: بقاء[3].

وقد وردت هذه الصيغة في بعض القراءات الشاذة، ففي قوله تعالى: ﴿وإن خفتم عيلة فسوف يغنيكم الله من فضله إن شاء﴾[4] فقد رُوِيَ أن عبدالله بن مسعود وعلقمة قرآ: عائلة، وهو مصدر كالعاقبة عند أبي حيان الأندلسي، وقد يكون نعتاً لمحذوف، أي حالاً عائلة [5] وأما (باقية) فتوضع موضع المصدر عند بعض العلماء [6]، وعدّ ابن منظور ما جاء على هذا الوزن من المصادر أسماء، وذلك في الثاغية والراغية أي: الشاة والناقة[7]. وكذا العادية وهي الشغل[8].

وقد يرد من الصحيح أيضاً، فقد ورد «عَقَبَ مكان أبيه يَعْقُبُ عقباً وعاقبة.»[9] إلا أن ابن منظور عدّه مما وضع موضع المصدر أيضاً[10]

ومن الأمثلة على هذا الوزن أيضاً قول الشاعر معقل بن خويلد الهذلي: (الوافر)

فعادَ عليكِ إنّ لَكُنّ حَظّاً ... وواقية كواقية الكلابِ[11]

وفي الحديث الشريف: «من عصى الله لم يقه منه واقية إلا بإحداث توبة»[12]

وأضاف الجاربردي إلى هذا الوزن (الكاذبة)[13].

---

(1) حاشية الصبّان ٢/٢١٠.
(2) الحاقة ٦٩/٨.
(3) حاشية الصبان ٢/٢١٠.
(4) التوبة ٩/٢٨.
(5) البحر المحيط ٥/٢٨ وانظر مختصر في شواذ القرآن ٥٢.
(6) متن الشافية وشرحها ٢/٤٥ وحاشية الجاربردي لابن جماعة ٢/٤٥ وانظر لسان العرب (بقي) ١٤/٨٠.
(7) لسان العرب (ثغا) ١٤/١١٣.
(8) لسان العرب (عدا) ١٥/٣٤.
(9) لسان العرب (عقب) ١/٦١٣.
(10) لسان العرب (عقب) ١/٦١٣.
(11) لسان العرب (وقى) ١٥/٤٠١. وانظر شرح ديوان الهذليين ١/٢٨٧.
(12) لسان العرب (وقى) ١٥/٤٠٢ وانظر النهاية في غريب الحديث والأثر ٥/٢١٧.
(13) متن الشافية وشرحها ٢/٤٥ وانظر حاشية الجاربردي لابن جماعة ٢/٤٥.

وزن فَعَلان[1]

تكوينه الصوتي :

يتكون وزن فَعَلان من أربعة مقاطع صوتية على النحو الآتي:

١- فَ (fa) وهو مقطع قصير مفتوح.

٢- عَ (a>) وهو مقطع قصير مفتوح.

٣- لا (lā) وهو مقطع طويل مفتوح.

٤- نن (nun) وهو مقطع قصير مغلق.

بناؤه الصرفي

لا نجد في مصنفات العلماء السابقين إشارات إلى إمكانية الربط بين الوزن (فَعَلان) ونوع الفعل من ناحية بنائية، ولكن ربطهم انصب على الناحية الدلالية، فهذا الوزن عندهم يرتبط بالاضطراب والتحرك والزعزعة والثورة وهذه الاشارات موجودة منذ فجر الدراسات اللغوية، إذ قال سيبويه[2]: «ومثل هذا الغَلَيان لأنه زعزعة وتحرك ومثله الغَثَيان، لأنه تجيش نفسه وتثور، ومثله الخَطَران واللَّمَعان لان هذا اضطراب وتحرك، ومثل ذلك اللَّهَبان والصَّخَدان والوَهَجَان [3]. لأنّه تَحرُّكُ الحَرّ وثؤوره، فإنما هو بمنزلة الغليان.»

وقال في موضع آخر[4]: «وقد جاءوا بالفَعَلان في أشياء تقاربت، وذلك الطَّوَفان والدَّوران والجَوَلان، شبهوا هذا، حيث كان تقلُّباً وتصرُّفاً بالغليان والغثيان لأن الغَلَيان أيضاً تَقَلُّبُ مافي القدر وتَصَرُّفُهُ... وقالوا: الحَيَدان والمَيَلان فأدخلوا الفعلان في هذا.»

ومع هذه الأمثلة الكثيرة وغيرها مما لم يذكره سيبويه إلا أنه ذكر أن الأصل فيها هو الفَعْل، وقد سمع عن العرب أنهم قالوا اللَّمْع والخَطْر والهَدْر، كما أن هذه المصادر لا تضبط بقياس ولا بأمر أحكم من الأمر الذي ضبطت به وهو مذهب الخليل بن أحمد

---

(١) للصاغاني كتاب (نقعة الصَّدْيان فيما جاء على فَعَلان، ضمَّنه شيئاً من مصادر وزن (فَعَلان) انظر هذا المخطوط في دار الكتب المصرية، رقم ٤١١ لغة.

(٢) الكتاب ٤/١٤ وانظر لسان العرب (صخد) ٣/٢٤٥ ودقائق التصريف ١٣٣.

(٣) الصخدان شدة الحرّ والهاجرة، انظر أساس البلاغة (صخد) ٢٥٠، ولسان العرب (صخد) ٣/٢٤٥.

(٤) الكتاب ٤/١٥.

الفراهيدي[1]

ويمكن أن يربط هذا الوزن بالحركة العنيفة في غالب الأمر، فالعَسَلان «شدة اهتزاز إذا هززته، عَسَلَ يَعْسِلُ عَسَلانا كما يَعْسِلُ الذئب إذا مشى مسرعاً»[2].

وأما الميداني فقد حاول الربط بين الوزن وبناء الفعل، فذكر أنه يجيء منه (فَعِلَ يَفْعَلُ) نحو شنئته شنَآناً ونص على أنه نادر[3]. وقوله هذا ليس شيئاً يعوّل عليه. إذ الأمثلة كثيرة وليس من هذا الوزن، وإنما هي من أوزان مختلفة. ولم يزد السيوطي على ماجاء به السابقون، فهو عنده للتقلب والاضطراب[4].

وهذا هو مانجده عند المعاصرين، فقد ذكر عبدالله أمين أن مادلّ على اضطراب فإن مصدره يكون على فَعَلان وفَعْل[5]. وأضاف Wright إلى هذه الدلالات المذكورة الاستمرار، قال[6]: «الأفعال التي تدل على حركة واضطراب واستمرار مصدرها على فَعَلان مثل: جَرَى جَرَياناً وخَطَر خَطَرانا وطار طَيَراناً وومض وَمَضاناً وخَفَق خَفَقَاناً».

ويشترك هذا الوزن كذلك مع وزن فَعْلة وفِعَال ومثال ذلك «جرى الماء والدم ونحوه جَرْياً وجَرْيةً وجَرَياناً ... وجرى الفرس وغيره جَرْياً وجِراءً»[7] كما يشترك أيضاً مع وزن فُعال، ومثال ذلك: هَدَج الشيخ في مشيته يَهْدِجُ هَدْجاً وهَدَجاناً وهُداجاً: اذا قارب الخَطْو، وأسرع في غير إرادة، قال الحطيئة: (وافر)

ويأخذه الهُدَاجُ إذا هَدَاهُ   وليد الحيّ في يده الرداء[8]

وذكر الأصمعي أن الهَدَجان مداركة الخَطْو، وأنشد: (رجز).

هَدَجانا لم يكن في مشيتي.

---

(1) الكتاب ١٥/٤.
(2) العين (عسل) ٣٢٣/١.
(3) نزهة الطرف ١٩.
(4) همع الهوامع ٤٩/٦.
(5) الاشتقاق ٢١٨.
(6) Wright.w., A Grammar of the Arabic Language, P. 113.
(7) لسان العرب (جرا) ١٤٠/١٤.
(8) لسان العرب (هدج) ٣٨٨/٢ ، وفيه الهداج والهَدَجان: مِشية فيها تقارب الخطو. وانظر ديوان الحطيئة ٩٣.

هَدَجان الرأل خلف الهيقت[1]

وتشترك صيغة (فَعَلان) بالإضافة إلى ماذكرنا مع صيغة (فُعُول)، وذلك نحو: ساخت بهم الأرض تسوخ سَوْخاً وسُؤوُخاً وسَوَخانا إذا انخسفت[2] وقذت العين قَذْياً وقَذَيانا وقُذِّياً[3] وكذلك يشترك مع (الفَعْل) كما في وَهج وهْجاً ووهَجانا ووَهَجاً، وهو حرارة الشمس والنار من بعيد[4].

ومما تجدر الإشارة إليه أنه على الرغم من الحكم الذي ذهب إليه النحويون وعلماء اللغة وهو ربط هذا المصدر بالأفعال الدالة على الحركة والاضطراب والتقلب إلا أننا نجد بعض الأمثلة على هذا الوزن ليس لها صلة بالحركة أو الاضطراب والتقلب، ومثال ذلك: هِئْتُ له هَيْئاً وهَيَانا إذا اعطيته شيئاً يسيراً[5]. وقذيت عينه تقذى قَذَىً وقَذْياً وقَذَيانا[6]. كما أن المصدر شنآن وهو البغض لايدل على اضطراب وتقلب[7]

وزن فَعْـــلان

تكوينه الصوتي

يتكون هذا الوزن من ثلاثة مقاطع صوتية بعد تسكين العين من وزن (فَعَلان) للتخفيف وذلك على النحو التالي:

١- فَعْ (fa<) وهو مقطع قصير مغلق .

٢- لا (lā) وهو مقطع طويل مفتوح.

٣- نن (nun) وهو مقطع قصير مغلق.

---

(١) لسان العرب (هدج) ٢/٢٨٧-٢٨٨.

(٢) لسان العرب (سوخ) ٣/٢٧.

(٣) لسان العرب (قذى) ١٥/١٧٢.

(٤) لسان العرب (وهج) ٢/٤٠١.

(٥) لسان العرب (هيث) ٢/١٩٩.

(٦) لسان العرب (قذى) ١٥/١٧٢.

(٧) لسان العرب (شنا) ١/١٠١ والقاموس المحيط (شنا) ١/١٩ وتاج العروس (شنا) ١/٢٨٥.

بناؤه الصرفي

تميل اللغة إلى التخلص أحياناً من الحركات المتوالية، ولذا فإن هذه الصيغة الشاذة النادرة الوجود يمكن أن تكون تخفيفاً من صيغة (فَعَلان)، وسبب الحكم عليها بالشذوذ هو قلتها في الأنماط اللغوية[1].

وقد أورده سيبويه إيراداً يدل على قلة وروده في لسان العرب، فقد قال [2]: «وقالوا لويته حَقَّه لَيّانا، على فَعْلان» وأورد ابن منظور : لواه دينه وبدينه لَيّا ولِيّاً ولَيّانا ولِيّانا: مطله، قال ذو الرمة في الليان : (طويل)

تطيلين لَيّاني وأنت مُلِيّـــة وأُحسن يا ذات الوشاح التقاضيا[3]

وذكر أنه لم يجئ من المصادر على (فَعْلان) إلا لَيّان[4] .

وقد ذكر ابن عصفور أنه مصدر لـ (فَعَل يَفْعِل) وساق له المثال الذي ساقه سيبويه له وهو لَيّان [5]. وذكر أحمد تيمور أنه لم يجئ من هذا الوزن إلا زَيْدان وشَنْآن ولَيّان[6].

ومن الصعب أن نحكم على أصالة هذا الوزن في المواضع التي ذكر أنه يشتق منها، وذلك لتعدد المصادر في هذه المواضع فقد ورد في لسان العرب لابن منظور : شنئ الشيء وشنَأه أيضاً ، الأخيرة عن ثعلب يشنؤه فيهما شَنْأً وشُنْأً وشِنأً وشَنَأة ومَشْنأً ومَشْنَأة ومَشْنُؤة وشَنَآناً وشَنْآناً بالتحريك والتسكين: أبغضه، وقرئ بهما في قوله تعالى : «ولا يجرمنكم شنآن قوم»[7]، فمن سكن فقد يكون مصدراً كـ (لَيّان) ويكون صفة كـ (سكران)، أي مُبْغِضُ قوم ... وهو شاذ في اللفظ لأنه لم يجئ شيء من المصادر عليه، ومن حَرَّك فإنما هو شاذ في المعنى لأن (فَعَلان) إنما هو من بناء ما كان معناه الحركة والاضطراب.[8]، وأما الزَّيْدان فليست هي الأخرى الصيغة الوحيدة في بابها بل هناك الزَّيْد

---

(1) شرح الشافية ١/١٥٩ .
(2) الكتـاب ٤/٩ .
(3) ديوان ذي الرمة ٢/١٣٠٦ برواية (تُسيئين) مكان (تطيلين) .
(4) لسان العرب (لوى) ١٥/٢٦٣ .
(5) المقرب ٤٨٦ .
(6) السماع والقياس ٥١ .
(7) المائـدة ٥/٢ .
(8) لسان العرب (شنأ) ١/١٠١ – ١٠٢ وانظر القاموس المحيط (شنأ) ١/١٩ وتاج العروس (شنأ) ١/٢٨٥ .

والزّيد والزّيادة والمزيد والمزَاد والزّيدان والأخيرة شاذة شذوذ الشنآن(1)

وزن فِعْلان

بناؤه الصوتي

يتألف بناء هذا الوزن من أوزان المصدر من ثلاثة مقاطع صوتية على النحو التالي:

١- فعْ (fi<) وهو مقطع قصير مغلق.

٢- لا (lā) وهو مقطع طويل مفتوح.

٣- ن (nun) وهو مقطع قصير مغلق.

بناؤه الصرفي

ليس هذا الوزن من الأوزان المقيسة وإنما هو شاذ أيضاً، فقد ذكر سيبويه أنه قد جاء عليه بعض المصادر وذلك نحو: حرمه حِرْماناً، ووجد الشيء وِجْداناً وأتيته إتياناً، وإن كانوا قالوا: أتيا على القياس، كما قالوا لقيته لِقياناً وعرفته عِرفاناً ورئمته رِئماناً ورأماً وحسبته حِسْباناً ورضيته رِضْواناً وغشيته غِشْياناً(2).

وقد ربطه الميداني بالوزن الفعلي (فَعَلَ يَفْعُلُ) وذلك نحو كَتَمَ يكْتُمُ كِتْماناً، وقد وصفه بأنه قليل(3)، كما ربطه ابن عصفور بوزن الفعل (فَعِلَ) ونوعه المتعدي مثل غِشْيان(4).

وكما هو في وزن (فَعْلان)من حيث الحكم على أصالة هذا الوزن، فكذلك ههنا، فالتعدد واضح وجليّ مميز في هذا الوزن: إذ يشترك مع أوزان (فَعْل) و (فُعْل) و (فُعُول) و (فِعيل) بكسر الفاء وهو وزن شاذ لم أعثر له على مثال آخر و(فِعلانة) و(مَفْعَلَة) مثل: أتيته أتْياً وأُتياً وإتياً وإتياناً وإتيانةً ومأتاةً، وليست الإتيانة دالة على المرة، إذ لا يقال: إتيانة واحدة إلا في اضطرار شعر قبيح، لأن المصادر جميعها إذا أردت المرة منها رددتها

---

(1) القاموس المحيط (زيد) ١/٢٩٨-٢٩٩ وتاج العروس (زيد) ١/٢٨٥-٢٨٦ ولسان العرب (زيد) ٢/١٩٨-٢٠٠ .

(2) الكتاب ٤/٨ .

(3) نزهة الطرف ١٨ .

(4) المقرب ٤٨٨ .

إلى وزن (فَعْلة) فيقال : أتية واحدة[1]

ومن الأمثلة على تعدد هذا الوزن من أوزان المصدر: وَجَد وُجُوداً ووَجْداً وجِدَةً ووُجْداً ووِجْداناً وإجداناً والمصدر الأخير (إجدان) لا يختلف عن السابق (وجدان)، ولكنه غريب رواه ابن الإعرابي وأنشد عليه قول الشاعر: (الطويل)

وآخر ملتاثٌ يَجُرُّ كِسَاءَهُ   نفى عنه إجدانُ الرَّقين المَلاويا

وهذه الهمزة بدل من الواو كما في إلدة المتحولة عن وِلدة[2] ولا يمكن أن ينقلب صوت إلى صوت آخر إلا إذا كانا متقاربين في المخرج والهمزة صوت حنجري (وتري) وأما الواو فشفوي، ولذا فهما متباعدان، ولكن المسؤول عن هذا الإبدال ليس التقارب الصوتي، وإنما هو قانون الحذلقة والمبالغة في التفصح أو محاكاة الفصحى ممن لا يجيدها تماماً، ثم دخلت هذه الكلمات في العرف اللغوي واستعملت صيغة فصيحة جنباً إلى جنب مع الصيغة الأصلية.

وقد وردت بعض الأمثلة على هذا القلب في الهمزة المكسورة مثل، إشاح في وشاح، وإعاء في وعاء وإسادة في وسادة[3] .

وزن فُعْلان

تكوينه الصوتي

يتكون هذا الوزن من ثلاثة مقاطع صوتية :

١- فُعْ (fu<) وهو مقطع قصير مغلق .

٢- لا (lā) وهو مقطع طويل مفتوح.

٣- نن (nun) وهو مقطع قصير مغلق .

بناؤه الصرفي

لم يحاول سيبويه أن يربط بين هذا المصدر والفعل الذي اشتق منه، ولكنه مثّل له

(١) لسان العرب (أتى) ١٣/١٤ .

(٢) لسان العرب (وجد) ٤٤٥/٣ . ولم أهتدِ إلى قائله في مصادري المختلفة.

(٣) سر صناعة الإعراب ٩٢/١ .

بالشُكْران والغُفْران[1]. فالفعل شكَرَ مَفْتوح العين في الماضي وهو مضموم العين في المضارع، أي: يشكُر [2]. كما أنه لا يستقل بصيغة شكران فقط ولكنه يشترك معها وزن (فُعْل) أي شُكْر و (فُعُول) أي، شُكُور [3]. وأما الفعل غَفَر فهو مفتوح العين في الماضي غير أنه مكسور العين في المضارع أي يَغْفِر كما أنه ليس وحيداً في هذا الباب، إذ ورد من (غَفَر): غَفَر غَفْراً و غِفْرَة عن اللحياني وغُفْراناً ومَغْفِرة وغُفُوراً وغفيراً وغفيرة [4].

وقد عدّه سيبويه من الأقل الذي يعدُّ من النوادر التي تحفظ عن العرب ولا يقاس عليها ، لأن الأكثر هو الذي يقاس عليه[5].

ومما يذكر أن هذا الوزن اشترك مع اثني عشر وزناً لمصدر فعل واحد، فقد روى ابن منظور عن ابن بري أن للفعل (لقي) ثلاثةَ عشرَ مصدراً وهي: لقيته، لِقاءً ولِقاءةً وتلِقاءً ولُقيّا ولِقياً ولِقياناً ولِقيانةً ولَقْيةً ولَقِيّاً ولُقَىً ولَقىً ولَقاةً بالإضافة إلى لُقْيان [6].

ومع هذا فقد حاول الميداني أن يذكر قياساً لهذا الوزن، فربط بينه وبين وزن الفعل الذي يشتق منه، فقد ذكر أنه مصدر للوزن (فَعَل يَفْعُلُ) نحو حَسَبَ يَحْسُبُ حُسْباناً، وكفر يكفُرُ كُفْراناً[7].

إلا أن هذا لا يمنع من القول من أن هذا الوزن شاذ نادر كما قال سيبويه، ويبدو أنه طارئ في اللغة العربية وناتج بسبب تعدد اللهجات بدليل اشتراكه مع عدد كبير من المصادر ، كما في الأمثلة السابقة، والدليل على ندرته أنه نادراً ما ورد في شعر قديم، وقد يكون وارداً لمرة واحدة في شعر امرئ القيس وذلك في قوله (الطويل):

فعزيت نفسي حين بانوا بِجَسْرَةٍ أمونٍ كبنيان اليهوديّ خيفقِ[8]

فـ (بنيان) هنا مصدر للفعل (بنى)[9] .

---

(١) الكتاب ٤/٨ .
(٢) لسان العرب (شكر) ٤/٤٢٣ .
(٣) لسان العرب (شكر) ٤/٤٢٣ .
(٤) لسان العرب (غفر) ٥/٢٥ وانظر مثل هذا في لسان العرب (رجع) ٨/١١٤
(٥) الكتاب ٤/٨ .
(٦) لسان العرب (لقا) ١٥/٢٥٣ .
(٧) نزهة الطرف ١٨ وانظر المفتاح في الصرف ٦٣ .
(٨) ديوان امرئ القيس ١٦٩ .
(٩) أبنية المصدر في الشعر الجاهلي ٥٤١ .

وزن فِعْلَةٌ

تكوينه الصوتي

يتألف هذا الوزن من ثلاثة مقاطع صوتية على النحو التالي:

١- فِعْ (fi<) وهو مقطع قصير مغلق.

٢- لَ (la) وهو مقطع قصير مفتوح

٣- تن (tun) وهو مقطع قصير مغلق.

بناؤه الصرفي

لا يبدو أن هذه الصيغة يمكن أن تُعَدّ من المصادر، فقد رواها اللحياني في مصادر الفعل (غَفَر)، فهي شاذة، وتلتبس بالمصدر الدال على الهيئة، وسيأتي هذا، وقد روى ذلك ابن منظور عن اللحياني، قال[1]:« وقد غفر يَغْفِره غَفْراً وغِفْرةً حسنة، عن اللحياني، وغُفْراناً، ومَغْفِرةً وغُفُوراً، الأخير عن اللحياني، وغَفيراً وغفيرة» .

وزن فُعُولة

تكوينه الصوتي

يتألف هذا الوزن من أربعة مقاطع صوتية كما يلي:

١- فُ (fu) وهو مقطع قصير مفتوح.

٢- عُو (ū>) وهو مقطع طويل مفتوح.

٣- لَ (la) وهو مقطع قصير مفتوح.

٤- تن (tun) وهو مقطع قصير مغلق.

بناؤه الصرفي

وهذا الوزن نادر جداً أيضاً، وقد ربطه العلماء بالفعل الثلاثي اللازم المضموم العين نحو: صَعُبَ صُعُوبة، وسَهُل سُهُولة وعَذُب عُذُوبة ومَلُحَ مُلُوحة [2]، وقد رواه ابن

---

(١) لسان العرب (غفر) ٥/٢٥ .

(٢) نزهة الطرف ١٩ وأوضح المسالك ٢/٢٦١ وهمع الهوامع ٦/٥٠ .

منظور عن الهَجَري[1]، في حديثه عن الفعل غاب إذ ذكر المصادر الغَيْبُ وهو المصدر الذي افترضه النحويون أصلاً للمصادر، والغِيابُ والغَيْبَةُ والغَيْبوبَةُ، والغُيوب والمَغَابُ والمَغَيب والغِيابُ، وروى عن الهَجَري : غُيُوبة[2]. ويقال فيه أيضاً إنه وزن شاذ نادر ولا يمكن ربطه بأيةِ صيغة فعلية، ومن الأمثلة على هذا الوزن : خسَّ الرجل يخسُّ خُسُوسة: صار خسيساً[3].

وقد يتدخل قانون الحذلقة والمبالغة في التفصح، وهو ما أسماه ماريوباي المبالغة في التصويب[4] في هذا الوزن، فيغيِّرهُ، إذ ورد في لسان العرب:« باح الشيء: ظهر، وباح به بَوْحاً وبُؤوحاً وبُؤوحة: أظهره»[5]، فالهمزة في المصدرين الأخيرين مزيدة وليست أصلية. والأغلب أنِ السبب في وجودها هو ظاهرة التوهم، فعندما أعاد الحجازيون الهمزات إلى الكلمات التي أسقطوا منها همزاتها توهموا أن بعض الكلمات المشابهة مهموزة وهي في الحقيقة غير مهموزة، فوضعوا لها همزات وهي في الأصل غير مهموزة وقد أطلق الدكتور رمضان عبدالتواب على هذه الظاهرة مصطلح: الحذلقة أو المبالغة في التفصح[6].

وزن تُعْلُ

تكوينه الصوتي

يتألف هذا الوزن من مقطعين صوتيين وهما:

١–تُعْ = (tu<) وهو مقطع قصير مغلق.

٢–لن = (lun) وهو مقطع قصير مغلق

---

(١) هو هارون بن زكريا الهجري أبو علي، وهو صاحب كتاب النوادر المفيدة، روى عنه ثابت السرقسطي، انظر بغية الوعاة٢/٣١٩ .

(٢) لسان العرب (غيب) ١/٦٥٤ – ٦٥٧ .

(٣) معجم العين (خسس) ٤/١٣٥ .

(٤) أسس علم اللغة ١٥٩ .

(٥) لسان العرب (بوح) ٢/٤١٦ .

(٦) التطور اللغوي للدكتور رمضان عبدالتواب ١١٥ .

بناؤه الصرفي

وهو مصدر نادر جداً، ولا يمكن ربطه بالفعل الذي هو مصدره، وقد أورده ابن منظور في لسان العرب مصدراً للفعل (وضع) بالإضافة إلى بعض المصادر الأخرى، وهذه المصادر هي: (وَضَعَ) وَضاعةً وضِيعةً وضَعَةً ووضْعًا ووضوعاً ووضيعةً وتُضْعاً[1]. والمصدر الأخير هو أغربها، وقد ورد في مقام وضعت الحامل الولد، ولا يمكن تفسير انقلاب الواو إلى تاء وفق قوانين التقارب الصوتي أو المخالفة الصوتية، ولكن يمكن أن نفسره في ضوء قانون القياس الخاطئ وذلك أنهم قاسوا (وضع) على تبع وأمثالها، وذلك في وزن افتعل حيث ورد: اتبع، وأما في (وضع) فإنها ستكون (اتضع) ثم اشتقوا فعلاً ثلاثياً جديداً منه وهو (تضع) كما حدث مع الفعل أخذ الذي أشتق منه صيغة (تخذ) وفق هذا القانون[2]، وقد سارت الصيغة الجديدة مع الصيغة الأصلية جنباً إلى جنب في الاستعمال الفصيح.

وزن فِعْلياء

تكوينه الصوتي

يتألف هذا الوزن من أربعة مقاطع صوتية كما يلي:

١– فعْ (f i<) وهو مقطع قصير مغلق.

٢– لِ (l i) وهو مقطع قصير مفتوح.

٣– يا (yā) وهو مقطع طويل مفتوح.

٤– أن (>un) وهو مقطع قصير مغلق.

بناؤه الصرفي

وهو من أكثر الأوزان ندرة، وقد ذكر ابن عصفور أنه لم يجئ منه إلا كبرياء[3]، وهو بناء نادر ليس في باب المصادر فقط، ولكن في اللغة بعامة، ولم يرد منه كما نص ابن منظور إلا السيّمياء، وهي العلامة والجرياء وهي الريح التي بين الصبا والجنوب ، وأما

---

(١) لسان العرب (وضع) ٨ / ٣٩٧ –٤٠٠ .

(٢) التطور اللغوي للدكتور رمضان عبدالتواب ١٠٧.

(٣) المقرب ٤٨٩

الكيمياء فكلمة أعجمية في أغلب الظن[1].

وزن فِعيل

تكوينه الصوتي

يتكون هذا الوزن من أوزان المصدر من ثلاثة مقاطع صوتية:

١- فِـ = (fi) وهو مقطع قصير مفتوح.

٢- عيـ = (ʔī) وهو مقطع طويل مفتوح.

٣- لُن = (lun) وهو مقطع قصير مغلق.

بناؤه الصرفي

وهو من الأوزان النادرة في العربية، وربما كان وروده من الفعل الناقص خاصة، ولكنه ليس منفرداً في بابٍ. حتى يمكن أن نربطه بالناقص، غير أنه قد يأتي كما في الفعل (أتى) إذ ورد أن مصدره : إِتِيٌ[2] ، كما أن مصدر الفعل (لقى) هو : اللِّقِيّ[3].

ولكننا نستطيع أن نحكم باطمئنان على شذوذ هذا المصدر، وعدم ارتباطه بالأوزان الفعلية أو المعاني التي حاول النحويون القدامى إيجاد رابط بينها وبين بعض الأفعال، كما يمكن أن نرد كسر الفاء إلى أنه تفريع عن صيغة (فَعيل) بفتح الفاء ، ولكنها حولت إلى الكسرة بفعل قانون المماثلة المدبرة الكلية المنفصلة.

وزن فِعْلانة

تكوينه الصوتي

يتكون هذا الوزن من أربعة مقاطع صوتية على النحو التالي:

١- فِعْ (fiʔ) وهو مقطع قصير مغلق.

٢- لا (lā) وهو مقطع طويل مفتوح.

---

(١) لسان العرب (كبر) ٥ / ١٢٩ .

(٢) لسان العرب (أتى) ١٤ / ١٣ .

(٣) لسان العرب (لقا) ١٥ / ٢٥٣ .

٣– نَ (na) وهو مقطع قصير مفتوح.

٤– تن (tun) وهو مقطع قصير مغلق .

بناؤه الصرفي

يمكن أن نقول في هذا الوزن ما قلناه في الوزن السابق (فعيل)، فهو يشتق من بعض الأفعال الناقصة مثل لقي لِقْيانة [1]، وأتى إتيانة [2].

وزن فَعُولِيّة

تكوينه الصوتي

يتألف هذا الوزن من خمسة مقاطع صوتية على النحو التالي:

١– فَ = (fa) وهو مقطع قصير مفتوح.

٢– عُو = (ū>) وهو مقطع طويل مفتوح.

٣– لي = (liy) وهو مقطع قصير مغلق.

٤– يَ = (ya) وهو مقطع قصير مفتوح.

٥– تن = (tun) وهو مقطع قصير مغلق.

بناؤه الصرفي

لا تطرح كتب الصرف والنحو أمثلة على هذا النوع، ولم يحاول القدماء أن يربطوا بين هذا الوزن والأفعال سواء أكان الربط شكلياً يتعلق ببناء الفعل أم دلالياً يتعلق بالمعنى الذي اشتق منه الوزن أصلاً، وجُلّ ما يمكن أن نقوله في هذا المجال هو اجتهاد منا من أن هذا الوزن يشتق من الصحيح المضعف.

ومن الأمثلة التي تطرح على هذا الوزن اللُّصُوصية، وكذلك خَصَصته بالشيء خَصُوصيّة والحَرُورِيّة، وهذه الأمثلة الثلاثة رواها ثعلب بالفتح والضم ووصف الفتح بأنه أفصح من الضم [3].

وقد ورد هذا الوزن في حديث أصحاب المعاجم، فهذا ابن منظور

(١) لسان العرب (لقا) ١٥ / ٢٥٣ .

(٢) لسان العرب (أتى) ١٤ / ١٣ .

(٣) الفصيح لثعلب ٢٨٣ وانظر لسان العرب (حرر) ٤ / ١٨١ .

يقول[1]: «خَصَّهُ بالشيء يخصه خَصاً وخُصُوصاً وخَصُوصيّة وخُصُوصية والفتح أفصح، وخصيصى» . وقال في أثناء حديثه عن لصّ:[2] «ومصدره اللُّصُوصيةُ والتَّلَصُّصُ ولِصٌّ بيّن اللّصوصيّة» ومهما يكن من أمر فإن المصدر الثابت من هذا الوزن هو ما ورد في مادة (خصص) أي (خَصُوصيّة) فهو مصدر نادر، واعتقد أنه يدل على المبالغة في المعنى إذ ورد على أكثر من وزن، وزيادة حروفه على هذه الشاكلة ربما كانت من قبيل المبالغة في إطلاق الحدث وتأكيد لصوقه بصاحبه.

وزن فُعُولية

تكوينه الصوتي

لا يختلف هذا الوزن عن الوزن السابق من حيث عدد المقاطع، ولكنه يختلف عنه في حركة المقطع الأول فقط، ومقاطعه هي:

١- فُ = (fu) وهو مقطع قصير مفتوح .

٢- عو = (ū>) وهو مقطع طويل مفتوح.

٣- لي = (liy) وهو مقطع قصير مغلق.

٤- يَ = (ya) وهو مقطع قصير مفتوح.

٥- تن = (tun) وهو مقطع قصير مغلق.

بناؤه الصرفي

ذكر العلماء في مصدر الفعل (خصّ): الخَصُوصيّة والخُصُوصية، والفتح أفصح[3]، فقد يكون لهجة قوم بأعيانهم وقد أورد ثعلب : العُبُوديّة والغُلُوميّة والرُّجُوليّة والفُروسيّة[4]، ولكنه يظل وزناً نادراً كسابقه، وربما كان أيضاً قد صيغ للدلالة على الكثرة في الحدث والمبالغة فيه.

---

(١) لسان العرب (خصص) ٧ / ٢٤ .

(٢) لسان العرب (لصص) ٧ / ٨٧ .

(٣) الفصيح لثعلب ٢٨٣ وانظر لسان العرب (خصص) ٢٤/٧ .

(٤) الفصيح لثعلب ٢٨٢ – ٢٨٣ .

وزن فَعَاليــة

تكوينه الصوتي

يتكون هذا الوزن من خمسة مقاطع صوتية:

١– فَ (fa) وهو مقطع قصير مفتوح.

٢– عا (ā>) وهو مقطع طويل مفتوح.

٣– لِ (li) وهو مقطع قصير مفتوح.

٤– يَ (ya) وهو مقطع قصير مفتوح.

٥– تن (tun) وهو مقطع قصير مغلق.

بناؤه الصرفي

لم يذكر النحاة السابقون شيئاً عن ارتباط هذا الوزن بفعل ما، سواء أكان الارتباط معنوياً أم بنائياً غير أنه يمكننا القول بأنه وزن نادر، ولم أجده وحيداً في أي موضع، غير أن المعاجم قد روت لنا هذه المصادر مشتركة مع عدد كبير من المصادر للفعل الواحد، فقد قال ابن منظور[1]:« كرهت الشيء كَرْهاً وكُرْهاً وكَرَاهة وكراهِيَة» وذكر منها أيضاً: المَكْرَه والمكْرَهة[2]. وقد روى لنا ابن منظور أيضاً (سوائية) مشتركاً مع تسعة مصادر أخرى وذكر أن وزنها فَعَالية بمنزلة عَلانِية[3].

وفي مادة (علن) ذكر ابن منظور:« عَلَنَ الأمر يَعْلُنُ عُلُوناً، ويَعلِنُ وعَلِنَ يَعْلَنُ عَلَناً وعَلانِية فيهما إذا شاع وظهر»[4]. وعليه قول الطرماح: (الوافر)

ألا من مبلغ عنيّ بشيراً   عَلانِيَة ونعم أخو العلان[5].

وروى لنا أيضاً: فرُه الشيء بالضمّ يَفْرُهُ فَراهةً وفَرَاهِيَة وهو فاره بين الفراهة والفُرُوهة[6].

ومع هذا الذي ذكرناه فإن هذا الوزن يظل من الأوزان النادرة في اللغة العربية،

---

(١) لسان العرب (كره) ١٣ / ٥٣٤

(٢) لسان العرب (كره) ١٣ / ٥٣٥

(٣) لسان العرب (سوا) ١ / ٩٥ .

(٤) لسان العرب (علن) ١٣ / ٢٨٩ وانظر معجم العين (علن) ١٤١/٢ .

(٥) لسان العرب (علن) ١٣ /٢٨٩ .

(٦) لسان العرب (فره) ١٣ / ٥٢١ .

والأغلب أن هذا الوزن مُطوّر عن وزن فَعَالة؛ وذلك بسبب تغير اللهجات، فالحجازيون يقولون : كراهة على وزن فَعَالة، وأما التميميون فيقولون: كَرَاهية على وزن (فعالية) وقد جمعت الفصحى بين هذين الوزنين واعتمدتهما في معجمها اللغوي[1].

وزن مَفَاعِلَــةٌ

تكوينه الصوتي

يتكون هذا الوزن من خمسة مقاطع صوتية:

١– مَ = (ma) وهو مقطع قصير مفتوح.

٢– فا = (fā) وهو مقطع طويل مفتوح.

٣– عِ = (<i) وهو مقطع قصير مفتوح.

٤– لَ = (la) وهو مقطع قصير مفتوح.

٥– تن = (tun) وهو مقطع قصير مغلق.

بناؤه الصرفي

لا يمكن ربط هذا الوزن من المصادر بنوع الفعل الذي اشتق منه؛ لأنه نادرٌ من جهة، ومن جهة أخرى فهو مشترك مع تسعة مصادر في المثال الذي عثرنا عليه فيه، وهو مَسَائية من الفعل (سَاءَ يَسُوء)، وقد ذكر ابن منظور أنه من المقلوب، وأن حدّه أن يكون مَسَاوئه، فكرهوا الواو مع الهمزة لأنهما حرفان مستثقلان، ويمكن أن يخفف هذا الوزن عن طريق حذف العين، ليصبح (مساية) وذلك بحذف الهمزة تخفيفاً[2].

وعلى هذا فهو من المصادر النادرة جداً في العربية.

---

(١) الوجيز في فقه اللغة ١١١ .

(٢) لسان العرب (سَوَأ) ١ / ٩٥ – ٩٦ .

وزن مَفْعَل

تكوينه الصوتي

يتكون هذا الوزن من ثلاثة مقاطع صوتية هي:

١- مَفْ (maf) وهو مقطع قصير مغلق.

٢- عَ (<a) وهو مقطع قصير مفتوح.

٣- لن (lun) وهو مقطع قصير مغلق.

بناؤه الصرفي

وهو من الأوزان النادرة التي تأتي مشتركة مع أوزان أُخرى، ومن الأمثلة التي ساقتها المعاجم على هذا الوزن (مكْرَه) قال ابن منظور [1]: « وحكى يعقوب أقامني على كَرْهٍ وكُرْهٍ، وقد كَرِهَهُ كَرْهاً وكُرْهاً وكَراهَةً وكراهِية ومكْرَهاً ومكْرَهةً ... وأنشد ثعلب (طويل)

تصيَّد بالحلو الحلال ولا تُرى على مكْرَهٍ يبدو بها فيعيبُ

وورد في حديث عبادة : بايعت رسول الله صلى الله عليه وسلم على المَنْشَطِ والمَكْرَه، قال ابن الأثير في حديثه عن هذا الحديث[2]: « المَنْشَط: مَفْعَل من النشاط، وهو الأمر الذي تنشط له وتخِفُّ إليه وتؤثر فعله، وهو مصدر بمعنى النشاط .

وقد ورد في باب (رجع) أنه يمكن أن يأتي المصدر على (مَفْعَل) أي (مَرْجَع) وهي مَرْوِيّةٌ عن ابن جني[3].

وزن مَفْعِل

تكوينه الصوتي

يتكون هذا الوزن من المصادر من ثلاثة مقاطع صوتية وهي:

١- مَفْ (maf) وهو مقطع قصير مغلق.

٢- ع ( ) وهو مقطع قصير مفتوح.

---

(١) لسان العرب (كره) ٥٣٥/١٣ وانظر (نشط) ٤١٣/٧ .

(٢) النهاية في غريب الحديث ٥٧/٥ وانظر لسان العرب (نشط) ٤١٣/٧ .

(٣) لسان العرب (رجع) ١١٤/٨ .

٣– لن (lun) وهو مقطع قصير مغلق.

بناؤه الصرفي

ويشتق هذا المصدر من وزن (فَعَلَ يَفْعِلُ) مثل: (رَجَعَ يَرْجِعُ مَرْجِعاً) كما في قوله تعالى « إلى الله مَرْجِعُكُم »[1].

ولا يمكن أن يقال إنه ههنا اسم مكان لأنه تعدى بإلى وانتصبت عنه الحال (جميعاً) واسم المكان لا يتعدّى بحرف الجر، ولا ينتصب عنه الحال [2].

وزن مَفْعِلة

تكوينه الصوتي

يتكون هذا الوزن من أربعة مقاطع وهي :

١– مَفْ (maf) وهو مقطع قصير مغلق.

٢– ع (i>) وهو مقطع قصير مفتوح.

٣– لَ (la) وهو مقطع قصير مفتوح.

٤– تن (tun) وهو مقطع قصير مغلق.

بناؤه الصرفي

ربما كان هذا الوزن يقترن بوزن (مَفْعِل)، إذ ورد فيه (رَجَع يَرْجِع مَرْجِعاً ومَرْجِعَةً، على وزن (مَفْعِلة)[3]، وقد يجمع بين هذا الوزن والوزن المعتل منه أي بين المَفْعِلة والعِلة، ومن الأمثلة على هذا الموعظة وهو تذكيرك الرَّجُل بخير ونَحْوه بما يرق قَلْبه، وتقول: وعظتُ الرجلَ أعظُهُ وَعْظاً وعِظَةً ومَوْعِظة إذا نصحت له وخَوَّفْتَهُ [4]. وجاء في لسان العرب أيضاً، وقع مَوْقِعَة على وزن مَفْعِلَة[5].

---

(١) هــود ١١/ ٤ .

(٢) لسان العرب (رجع) ٨ /١١٤ .

(٣) لسان العرب (رجع) ١١٤/٨ .

(٤) الفرق بين الضاد والظاء ٢٧ وانظر الفرق بين الحروف الخمسة ٢٧٧ .

(٥) لسان العرب (وقع) ٨ / ٤٠٢ .

وزن مَفْعَلة

تكوينه الصوتي

يتكون هذا الوزن من أربعة مقاطع صوتية:

١– مَفْ (maf) وهو مقطع قصير مغلق.

٢– عَ (<a) وهو مقطع قصير مفتوح.

٣– لَ (la) وهو مقطع قصير مفتوح.

٤– تن (tun) وهو مقطع قصير مغلق.

بناؤه الصرفي

وهو من الأوزان النادرة، ولا يأتي مرتبطاً ببناء فعلي أو بمعنى معين، وربما نستطيع الحكم على أنه يرتبط بوزن (مَفْعَل) غالباً ، ففي مادة (كَرِه) ورد من مصادرها: المَكْرَه والمَكْرَهة[1].

وأما في مادة (سَوَأ) فقد ورد المصدر مَسَاءَةً، فيمكن أن يكون على وزن مَفْعَلة إلى جانب المصادر التسعة الأخرى[2].

وفي باب (قَوَد) ورد « قدت الفرس وغيره أقوده قَوْداً ومَقَادة وقيدودَة»[3].

وزن فَيْعُولِيّة

تكوينه الصوتي

يتألف هذا الوزن من خمسة مقاطع صوتية على النحو التالي:

١– فَيْ (fay) وهو مقطع قصير مغلق.

٢– عُو (<ū) وهو مقطع طويل مفتوح.

٣– لِي (liy) وهو مقطع قصير مغلق.

٤– يَ (ya) وهو مقطع قصير مفتوح.

---

(١) لسان العرب (كره) ١٣ / ٥٣٥ .

(٢) لسان العرب (سوَأ) ١ / ٩٥ .

(٣) لسان العرب (قود) ٣ / ٣٧٠ .

٥– تن (tun) وهو مقطع قصير مغلق.

بناؤه الصرفي

يشتق هذا الوزن النادر من بعض الأفعال الجوفاء، وبالذات من الفعل (شاخ)، فقد أورد ثعلب هذا المصدر من ضمن المصادر التي تأتي لهذا الفعل وهي : الشيخوخة والشَّيْخُوخيّة والشَّيَخ والتَّشْييخ والتَّشَيُّخ.[1]

ولم يورد الخليل هذا المصدر ، ولكنه أورد الشيخوخة[2]. وأما ابن منظور فقد أورد «شاخ يشيخ شَيَخاً بالتحريك وشُيوخة وشُيوخيّة وشِيوخيّة، عن اللحياني وشيخوخة وشيخوخية»[3].

---

(١) الفصيح ٢٨٢ .

(٢) العين (شيخ) ٤/٢٨٤ و ٢٨٥ .

(٣) لسان العرب (شيخ) ٣ / ٣٢ .

وزن فِعُوليّة

تكوينه الصوتي

يتكون هذا المصدر من خمسة مقاطع صوتية:

١– فِ (fi) وهو مقطع قصير مفتوح .

٢– عو (ū>) وهو مقطع طويل مفتوح .

٣– لِي (Liy) وهو مقطع قصير مغلق .

٤– يَ (ya) وهو مقطع قصير مفتوح .

٥– تن (tun) وهو مقطع قصير مغلق .

بناؤه الصرفي

الرأي الأصوب أن هذا الوزن ناتج بسبب قانون المخالفة بين الحركات من وزن (فُعُوليّة fu<ūliyyah) فغيرت الضمة الأولى إلى كسرة تبعاً لقانون المخالفة المذكور، وقد عثرنا لها على مثال واحد وهو (شِيوخيّة) بكسر الشين[1].

وزن فعيلة

تكوينه الصوتي

يتكون هذا الوزن من أربعة مقاطع صوتية وهي:

١– فَ (fa) وهو مقطع قصير مفتوح .

٢– عي (ī>) وهو مقطع طويل مفتوح .

٣– لَ (la) وهو مقطع قصير مفتوح .

٤– تن (tun) وهو مقطع قصير مغلق .

بناؤه الصرفي

على الرغم من ندرة هذا الوزن وقلة وروده في أبنية المصادر، إلا أنني أوشكت على الربط بينه وبين نوع معين من الأفعال، وإن كان هذا الربط لا يعني القياس، فقد وجدت أن أمثلته القليلة تكاد تنحصر في الفعل المثال، ففي الفعل (وضع) ورد وَضَعَ في

---

(١) لسان العرب (شيخ) ٣ / ٣٢ .

تجارته ضَعَةً وضِعةً ووضيعةً : غُبِنَ وخَسِرَ فيها[1].

وورد أيضاً وضعت تضع وضيعةً إذا أقامت الإبل ترعى الحِمْضَ حول الماء[2]، وفي باب (وقع) قال ابن منظور[3]:«ووَقَع به ماكره يقع وقُوعاً ووقيعة: نزل به».

والذي منعنا من ربط هذا الوزن بالمثال شيئان : الأول : أنه لم يرد مفرداً في هذين الفعلين بل ورد مشتركاً مع أوزان أخرى كثيرة، وهي: الفَعَالة مثل (وَضَاعَة) والعَلَة مثل: (ضَعَة) والعِلَة مثل (ضِعَة)، والفَعْل مثل: (وَضْع) والفُعُول مثل (وُضُوع)، والتُعْل أي : (التُضْع)، والمَفْعِلة كـ(المَوْقِعَة) والمفعول كـ(مَوْقُوع). وغيرها. والثاني: أنه وقع بين أيدينا بعض المصادر على هذا الباب من الصحيح السالم، قال ابن منظور[4]:«وقد غَفَر ذنبه غَفْراً وغِفْرَةً حسنة، عن اللحياني، وغَفِيراً وغَفيرة» ومنه قول بعض العرب : اسلك الغَفيرة والناقة الغزيرة، والعزّ في العشيرة، فإنها عليك يسيرة.

وزن تَفْعِلة

تكوينه الصوتي

يتكون هذا الوزن من أربعة مقاطع صوتية، وهي كالتالي:

١- تَفْ (taf) وهو مقطع قصير مغلق .

٢- ع (ʕi) وهو مقطع قصير مفتوح .

٣- لَ (la) وهو مقطع قصير مفتوح .

٤- تن (tun) وهو مقطع قصير مغلق .

بناؤه الصرفي

وهو وزن نادر ورد منه (تَهْلِكة) مصدر الفعل (هلك) وهو وزن مشترك مع عدد كبير من المصادر التي وردت لهذا الفعل[5].

---

(١) لسان العرب (وضع) ٨ / ٣٩٧ .

(٢) لسان العرب (وضع) ٤٠١/٨ .

(٣) لسان العرب (وقع) ٨ / ٤٠٣ .

(٤) لسان العرب (غفر) ٢٥/٥ .

(٥) القاموس المحيط (هلك) ٣٢٤/٣ ولسان العرب (هلك) ٥٠٢/١٠ – ٥٠٤ ومختار الصحاح للرازي ٦٩٧ .

وقد ورد منه في العربية تَحِلّة وتَجِلّة وتَضِرّة من الضرر، وتَقِرّة من القرار، وتَغِرّة من الغُرور، وتَضِلّة من الضَلال، وتَمِلّة من الملل. وتَجِرّة من الاجترار. وتَكِمّة من كمي الشهادة وهو سترها[1].

ويوازن هذا المصدر أحد المصادر السماعية في اللغة السريانية وهو (tarʿīṯā) = ترضية من الفعل الناقص rʿā) = رَضِيَ[2].

وزن تَفْعُلَة

تكوينه الصوتي

يتكون هذا الوزن من أربعة مقاطع صوتية وهي :

١– تَفْ = (taf) وهو مقطع قصير مغلق.

٢– عُ = (ʿu) وهو مقطع قصير مفتوح.

٣– لَ = (la) وهو مقطع قصير مفتوح.

٤– تن (tun) وهو مقطع قصير مغلق.

بناؤه الصرفي

يُعدّ هذا الوزن من الأوزان النادرة المشتركة مع أوزان أخرى للفعل نفسه، ومثاله (التَهْلُكَة) بضم اللام[3].

وقال ابن منظور[4]: قال ابن بري:«التَهلُكة من نوادر المصادر ليست مما يجري على القياس. وقال أحمد تيمور[5]:«لم يجيء منها إلا تَهلُكة».

(١) المزهر في علوم اللغة ١٥١/٢ .

(٢) في قواعد الساميات ٢٤٨ .

(٣) أساس البلاغة (هلك) ٤٨٦ وانظر لسان العرب (هلك) ١٠ /٥٠٣ – ٥٠٤، والقاموس المحيط (هلك) ٣٢٤/٣ ومختار الصحاح ٦٩٧ والسماع والقياس ٥٤ .

(٤) لسان العرب (هلك) ٥٠٤/١٠.

(٥) السماع والقياس ٥٤ .

وزن تَفْعَلَة

تكوينه الصوتي

يتكون هذا الوزن من أربعة مقاطع صوتية وهي:

١- تف= (taf) وهو مقطع قصير مغلق .

٢- عَ= (<a) وهو مقطع قصير مفتوح .

٣- لَ= (la) وهو مقطع قصير مفتوح .

٤- تن= (tun) وهو مقطع قصير مغلق .

بناؤه الصرفي

لا نستطيع أن نحكم على ارتباط هذا الوزن بفعل من الأفعال؛ وذلك لقلته وندرته في لغة العرب، فقد أورد العلماء عليه المصدر (تَهْلُكة) من الفعل(هلك)[1].

وزن مَفْعُلَة

تكوينه الصوتي

يتكون هذا الوزن من أربعة مقاطع صوتية:

١- مَفْ= (maf) وهو مقطع قصير مغلق .

٢- عُ= (<u) وهو مقطع قصير مفتوح .

٣- لَ= (la) وهو مقطع قصير مفتوح .

٤- تن= (tun) وهو مقطع قصير مغلق .

بناؤه الصرفي

لقد روى الفيروزابادي هذا الوزن على أنه أحد مصادر الفعل (هلك) أي (مَهْلَكَة) وعلى هذا فهي مثلثة اللام أي يمكن أن تأتي على وزن مَفْعَلَة وذلك نحو: (مَهْلَكَة)، وتأتي على وزن (مَفْعِلة) مثل :(مَهْلِكَةٌ) وتأتي على وزن مَفْعُلَة مثل (مَهْلُكَةٌ) بضم اللام[2].

---

(١) القاموس المحيط (هلك) ٣/٣٢٤ وانظر أساس البلاغة (هلك) ٤٨٦ .

(٢) القاموس المحيط (هلك) ٣/٣٢٤ .

وقد ذكره السيوطي مصدراً في الفعل (هلك) أيضاً، وهو عنده مصدر ميمي[1]، وأدرجه المستشرق W. wright ضمن المصادر الميمية أيضاً[2].

وزن مَفْعُل

تكوينه الصوتي

يتكون هذا الوزن من المصادر من ثلاثة مقاطع صوتية:

١–مَف (maf) وهو مقطع قصير مغلق .

٢–عُ (u>) وهو مقطع قصير مفتوح .

٣–لن (lun) وهو مقطع قصير مغلق .

بناؤه الصرفي

وقد رواه ابن منظور في لسان العرب مصدراً للفعل (هلك) أيضاً، أي هلك مَهْلَكاً، وعلى هذا فاللام مثلثة أيضاً، فقد ورد فيها هلك مَهْلَكاً على وزن مَفْعَل، وهلك مَهْلِكاً على وزن مَفْعِل، وهلَك مهلُكاً على وزن مَفْعُل[3].

وأما عند النحويين، فالأغلب أنهم جميعاً أهملوا هذا الوزن، إذ تقرر منذ بداية الدرس اللغوي أنه ليس في الكلام (مَفْعُل)[4].

وذكر الجاربردي من مصادر هذا الوزن مكْرُم ومَعُون، وذكر أنه لا يوجد غيرهما في كلام العرب لا من المصدر ولا من غير المصدر[5]، وقد ردّ ابن جماعة هذا وقال[6]: «ولم يجيء شيء من ذلك بضم العين (وأما مكرُم ومعون ولا غيرهما) ثابتاً في الفصيح لا مصدراً ولا غيره لأنه لم يأت مَفعُل في كلامهم».

---

(١) المزهر ٩٦/٢ .

(٢) Wright. W., A Grammar of the Arabic Language, v.1, P. 112 .

(٣) لسان العرب (هلك) ٥٠٤/١٠ وانظر أساس البلاغة (هلك) ٤٨٦ .

(٤) الكتاب ٩٠/٤ .

(٥) متن الشافية وشرحها للجاربردي ٤٥/٢ ضمن مجموعة الشافية من علمي الصرف والخط.

(٦) حاشية الجاربردي لابن جماعة ٤٥/٢ ضمن مجموعة الشافية من علمي الصرف والخط.

وأضاف الجاربردي أنه يجيء من هذه الصيغة المَهُلُك والمَيْسُرُ والمألُك، بضم العين فيها[1]، ووصف ابن جماعة هذه المصادر بأنها غير فصيحة[2].

وزن تُفْعُول

تكوينه الصوتي

يتكون هذا الوزن من ثلاثة مقاطع صوتية هي :

١-تُفْ = (tuf) وهو مقطع قصير مغلق .

٢-عو = (ū>) وهو مقطع طويل مفتوح .

٣-لن = (lun) وهو مقطع قصير مغلق .

بناؤه الصرفي

لقد ورد على هذا الوزن مصدر من الفعل (هلك) وهو (التُّهْلُوك)، وذلك ضمن المصادر التالية: الهُلْك والهَلاك والهُلُوك والمَهْلَكة والمَهْلِكة والمَهْلُكة والتَهلِكة والتَّهلُكة والتَّهلَكة والهَلَك والمَهلَك والمَهلُك والمَهْلِك والتُّهْلوك على وزن (تُفْعول)[3]

ومن الأمثلة علية ما ورد في إنشاد أبي نخيلة لشبيب بن شبّة : (رجز)

شبيـــب عادى اللــه من يجفوكـا

وسبّب اللـــه لـــه تُهلوكـــا[4].

---

(١) متن الشافية وشرحها للجاربردي ٤٥/٢ .

(٢) حاشية الجاربردي لابن جماعة ٤٥/٢ .

(٣) القاموس المحيط (هلك) ٣٢٤/٣ ولسان العرب (هلك) ١٠ / ٥٠٣ - ٥٠٤ ومختار الصحاح ٦٦٧.

(٤) لسان العرب (هلك) ٥٠٤/١٠ .

وزن تِفْعَال

تكوينه الصوتي

يتألف هذا الوزن من ثلاثة مقاطع صوتية كما يلي:

١—تِفْ (tif) وهو مقطع قصير مغلق.

٢—عا (ā>) وهو مقطع طويل مفتوح.

٣—لن (lun) وهو مقطع قصير مغلق.

بناؤه الصرفي

يمكن ربط هذا المصدر بالأفعال بطريقة غير مباشرة، فهو دال على المبالغة في المعنى كما ذكر ابن عصفور، وذلك نحو: التِرْدَاد[1].

وقد نصّ سيبويه على أن هذا الوزن لا يتبع زيادة الفعل، فقال[2]: «وأما التِّبيان فليس على شيء من الفعل لحقته الزيادة، ولكنه بنى هذا البناء فلحقته الزيادة كما لحقت الرُّمان، وهو من الثلاثة» ومن الأمثلة عليه قول الراعي النميري: (بسيط)

أمّلتُ خيرك هل تأتي مواعِدُهُ   فاليومَ قَصّرَ عن تِلْقَائك الأملُ[3].

وأما معنى المبالغة الذي ذكره ابن عصفور، فهو أيضاً قديم، إذ ذكره سيبويه في حديثه عن التِّفعال والتَّفعال، ولذا فقد أطلق عليه (باب ما تُكثِّر فيه المصدر من فَعَلت)[4].

وذكر ابن منظور بعض المصادر في قوله[5]: «معلق بِترشاء، فلا يَزَلْ في تِمْشاء وعينه في تِبكاء ... الترشاء الحبل والتِمْشاء: المشي، والتِبكاء: البكاء. وكان حكم هذا أن يقول: تَمْشاء وتَبْكاء؛ لأنها من المصادر المبنية للتكثير، كالتَّهْذار في الهذر، والتَّلعاب في اللعب، وغير ذلك من المصادر التي حكاها سيبويه».

ومما يلفت النظر في هذا المصدر أيضاً، هو تعدد صيغ المصدر الأخرى إلى جانبه، فقد روى ابن منظور في مادة (لقا) ثلاثة عشر مصدراً من بينها: تِلْقَاء[6]. وقد أنكر

---

(١) المقرب ٤٨٩.

(٢) الكتاب ٨٤/٤.

(٣) ديوان الراعي النميري ١٩٨. وانظر الكتاب ٤ /٨٤.

(٤) الكتاب ٨٣/٤.

(٥) لسان العرب (بكا) ٨٣/١٤.

(٦) لسان العرب (لقا) ٢٥٣/١٥.

أبو جعفر النحاس وجود هذا الوزن في أوزان المصدر[1].

ويمكن أن نقول إن وزن (تِفْعال) بكسر التاء ناتج عن وزن (تَفْعال) بالفتح بعد عملية المخالفة بين الحركات: أي تَفْعَال > تِفْعَال taf<āl > tif<āl .

وزن تَفْعَال

تكوينه الصوتي

يتكون هذا الوزن من ثلاثة مقاطع صوتية:

١- تَفْ (taf) وهو مقطع قصير مغلق .

٢- عا (<ā) وهو مقطع طويل مفتوح .

٣- لن (lun) وهو مقطع قصير مغلق .

بناؤه الصرفي

يعدّ هذا الوزن من أوزان المصدر التي يصعب أن نربط بينها وبين الوزن الفعلي لها. إذ جلّ ما يمكن أن يقال في هذا الصدد هو أنه يبنى من الثلاثي المجرد، غير أنه يمكن الربط بين هذا المصدر وبين المعنى الذي يدل عليه، ولذلك فقد بحثه سيبويه في باب «ما تُكثِّر فيه المصدر من فَعَلت» ولذلك فهو عنده مما تلحقه الزوائد لتغير بناءه مفيدةً معنى التكثير، كما أفادت هذه الزوائد معنى التكثير عند زيادتها في الفعل المضعف، ومن ذلك قول العرب : التَّهذَار في الهَذْر، والتَّلعَاب في اللّعب، والتَّصْفَاق في الصفق والتَّجْوال في الجولان، وكذلك التَّقتال والتَّسيار، وإن هذا المصدر عند سيبويه أيضاً لا يمكن أن يكون مشتقاً من المزيد وإنما من الثلاثي[2].

ومن الأمثلة الحية على هذا الوزن قول الشاعر : (متقارب)

وأقرح عيني تَبْكَـــاؤُهُ وأحدث في السمع مني صمم[3].

ومنها أيضاً قول الشاعر : (بسيط)

---

(١) شرح أبيات سيبويه ٤٨ .

(٢) الكتاب ٤/٨٣ – ٨٤ .

(٣) لسان العرب (بكى) ١٤ / ٨٣ .

تنفي يداها الحصى في كل هاجرة   نفي الدراهيم تَنْقاد الصّياريف[1]

قال أبو جعفر النحاس[2]: «وتَنْقاد مصدر مفتوح الأول ولا يجوز كسر التاء، وهذا كقولك: التَقْتال والتَذْكار والتَّصْفاق، فهذا مفتوح الأول كله؛ لأنه مصدر ولا نكسر شيئاً من هذا، فأما التِّبيان والتِّمثال فمكسوران لأن هذا وما أشبهه اسم».

ومن الأمثلة عليه أيضاً قول الشماخ : (طويل)

أضرَّ به التَّعْداء حتى كأنـــه   منيح قِداح في اليدين مَشيقُ[3]

وفي قوله تعالى «قل ما يكون لي أن أبدله تِلْقَاء نَفْسي»[4]، قرئ بفتح التاء وهو مصدر من مصادر المبالغة كما قال أبو حيان الأندلسي، كـ(تَطْواف) و (التجوال والترداد)[5].

وذكر بعض المحدثين أن هذا الوزن من أوزان المصدر النادرة وأن ما جاء منه مكسور الأول قليل جداً[6]، وقد عدّ ابن مكي الصِّقلي كسر التاء في هذا الوزن مما يطرد فيه غلط العامة. إذ ذكر أن العامة تنشد قول كثير عزة (الطويل):

وإني وتَهْيامي بعزة بعدمـــا   تخليت مما بيننا وتخلّتِ[7]

ينشدونه بكسر التاء في تِهيامي، كما يقولون التِّسيار والتِّرحال بكسر التاء، والصواب الفتح في جميع هذا النوع من المصادر كالتَّعداد والتَّطلاب والتَّسيار، إلا في حرفين وهما تِلقاء وتِبيان، ومنهم من يجعل تِلقاء اسماً لا مصدراً. ومن العلماء من زاد تِمثال[8].

وأما ما جاء على تِفعّال وليس بغلط فهو اسم وليس مصدراً نحو : تِبِّراك: اسم مكان، وتِقصار اسم القلادة ورجل تِكلام كثير الكلام وتِلقام كثير الأكل، وتِلعاب كثير اللعب، وتلحقه الهاء عند بعض العامة في زمن ابن مكي الصقلي (ت ٥٠١هـ) فيقولون : تِكْلامة وتِلقامة وتلعابة[9].

---

(١) شرح شواهد سيبويه للنحاس ٤٨.

(٢) شرح أبيات سيبويه للنحاس ٤٨ .

(٣) ديوان الشماخ ٢٤٦ .

(٤) يونس ١٠/١٥ .

(٥) البحر المحيط ٥/١٣٢ .

(٦) السماع والقياس ٤٩.

(٧) ديوان كثير عزة ١٠٣ وانظر تثقيف اللسان ١٥٨ .

(٨) تثقيف اللسان ١٥٨ .

(٩) تثقيف اللسان ١٥٩ .

ولحوق الزوائد في هذا الباب بالذات للتكثير، وهو متفق عليه حتى إن أبا بكر ابن السراج أفرد له باباً خاصاً به قال[1]: «هذا باب ما يكثر فيه المصدر من (فَعَلْتُ) وتلحقه الزوائد وتبنيه بناءً آخر على غير ما يجب للفعل تقول في الهدر : التَّهدار، وفي اللعب: التَّلعاب، والصفق: التَّصفاق والترداد والتَّجوال والتَّقتال والتَّسيار، فأما التِّبيان فلم تُزَدْ التاء للتكثير، ولو كانت لذلك لفتحت، ولكنها زيدت لغير علة، وكذلك : التِّلقاء، إنما يريد: اللقيان».

أي أن السابقة (ت = ta) هي التي أوجدت قيمة دلالية جديدة في المصدر وهي التكثير والمبالغة في حين السابقة (ti) لم توجد هذه القيمة، وزيدت لغير علة.

وزن فِعِّيلى

تكوينه الصوتي

يتكون هذا الوزن من ثلاثة مقاطع صوتية وهي:

١- فِعْ = (fi<) وهو مقطع قصير مغلق.

٢- عي = (ī <)وهو مقطع طويل مفتوح.

٣- لى = (lā) وهو مقطع طويل مفتوح.

بناؤه الصرفي

وهو من الأوزان النادرة، ولا يمكن الربط بينه وبين وزن الفِعِّل، ولكن يمكن أن نربطه بالمعنى الذي يدلّ عليه، فهو دال على المبالغة والكثرة. قال سيبويه[2]: «وأما الحِثِّيثى فكثرة الحث كما أن الرِّمِّيا كثرة الرمي، ولا يكون من واحد، وأما الدِّلِّيلى فإنما يراد به كثرة علمه بالدلالة ورسوخه فيها، وكذلك: القِتِّيتى، والهِجِّيرى: كثرة الكلام والقول بالشيء، والخِلِّيفى: كثرة تشاغله بالخلافة وامتداد أيامه فيها».

ونجد مثل هذا المعنى أيضاً عند ابن عصفور[3].

---

(١) الأصول في النحو لابن السراج ١٣٦/٣ .

(٢) الكتاب ٤١/٤ وانظر الأصول في النحو لابن السراج ١٠٩/٣ - ١١٠. ولسان العرب (خصص) ٢٥/٧ و(هجر) ٢٥٤/٥ .

(٣) المقرب ٤٨٩ .

وزن فِعِيلّاء

تكوينه الصوتي

يتكون هذا الوزن من أربعة مقاطع صوتية، وذلك على النحو التالي:

١– فعْ (f i >) وهو مقطع قصير مغلق .

٢– عي (ī >) وهو مقطع طويل مفتوح .

٣– لا (lā) وهو مقطع طويل مفتوح .

٤– أن (>un) وهو مقطع قصير مغلق باعتبار الرفع والتنوين .

بناؤه الصرفي

ويتم بناء هذا الوزن بمدّ وزن فِعِّيلي المقصور، وقد ذكر ابن عصفور أنه لم يأت منه ممدوداً على هذه الهيئة إلا لفظة واحدة وهي : الخصيصاء[1]، وذكر ابن منظور في اللسان أن هذه اللفظة يمكن أن تُمَد ويمكن أن تُقْصر[2] .

وزن فَعُول

تكوينه الصوتي

يتكون هذا الوزن من ثلاثة مقاطع صوتية:

١– فَ = (fa) وهو مقطع قصير مفتوح .

٢– عو = (ū>) وهو مقطع طويل مفتوح .

٣– لن = (lun) وهو مقطع قصير مغلق .

بناؤه الصرفي

إن أكثر أمثلة هذا الباب ترد من غير الثلاثي، وذلك كقولنا : توضأت وَضوءاً حَسَناً، وأولع وَلُوعاً، غير أنه قد يرد من الثلاثي المجرد، ويقتصر به في هذه الحالة على مورد السماع من العرب، كما نص على هذا سيبويه وذلك نحو : وَقدت النار وَقوداً، وقَبِلَه قَبُولاً، وهو بضم الأول أكثر وأحسن[3].

---

(١) المقرب ٤٨٩ .

(٢) لسان العرب (خصص) ٧ / ٢٥ .

(٣) الكتاب ٤/٤٢ والمقتضب ٢/١٢٦ والسماع والقياس ٥٠ .

وقد أورد أصحاب المعاجم وكتب اللغة أمثلة قليلة على هذا الوزن من غير الثلاثي، فقد قال ابن السيد البطليوسي[1]: «ووَضُؤ وجهه وَضَاءة فهو وضيء، وتوضأت للصلاة وهو الوُضوء، قال ثعلب: الوُضوء بضم واو الفعل –أي المصدر– والوَضوء بفتحها: الماء الذي يتوضأ به، وحكى سيبويه والبصريون توضأت وَضوءاً بفتح الواو لا غير، وذكروا أن المصادر تأتي على (فُعُول) بضم الأول، وتأتي الأسماء على (فَعُول) بفتح الأول إلا خمسة مصادر شذت فجاءت مفتوحة الأول وهي توضأت وَضوءاً، وتَطَهرت طَهوراً، ووقَدتُ النار وَقوداً، وأولِعتُ بالشيء وَلوعاً، وأُوزِعتُ به وَزوعاً وكان الأصمعي ينكر الوُضوء بضم الواو، ويقول: ليس من كلام العرب».

وقال ابن منظور[2]: «والوَضوء، بالفتح: الماء الذي يتوضأ به، كالفَطُور والسَحُور .. وحُكِيَ عن أبي عمر بن العلاء: القَبُول بالفتح مصدر لم أسمع غيرَهُ... وزعموا أنهما لغتان بمعنى واحد ... وقال غيره: القَبُول والوَلوع مفتوحان وهما مصدران شاذان».

كما ذكر لنا الفيروزابادي عدة مصادر على وزن فَعُول، مثل: لغب لَغُوباً ولُغُوباً: إذا أعيي أشد الإعياء[3]، وقَبِلَهُ قَبُولاً وقُبولاً[4]، ووَلِعَ وَلُوعاً[5]، والوَزوع[6]، والوَقود[7].

وفي قوله تعالى: «دُحُوراً ولهم عذاب واصب»[8] قرأ علي بن أبي طالب وأبو عبدالرحمن السلمي وغيرهم (دَحُوراً) بفتح الدال، وقد أجاز أبو حيان أن تكون هذه القراءة قد جاءت على المصدر، كالقَبُول والوَلوع وذكر أن هذه الألفاظ محصورة لقلتها[9].

واعتقد أن السبب في قلة أوزان هذا المصدر كانت بسبب ازدواج دلالته الصرفية، فهو من صيغ المبالغة، مثل: نَصُوح وضَرُوب وشَرُوب وقَتُول[10].

---

(1) الفرق بين الحروف الخمسة، ٢٤٠ – ٢٤١ .
(2) لسان العرب (وضأ) ١٩٤/١ .
(3) القاموس المحيط (لغب) ١ / ١٢٨ .
(4) القاموس المحيط (قبل) ٤ / ٣٤ .
(5) القاموس المحيط (ولع) ٣ / ٩٧ .
(6) القاموس المحيط (وزع) ٣ / ٩٣ .
(7) القاموس المحيط (وَقَد) ١ / ٣٢٦ .
(8) الصافات ٣٧ / ٩ .
(9) البحر المحيط ٣٥٣/٧ .
(10) البحر المحيط ٢٩٣/٨ .

وزن مفعول

تكوينه الصوتي

يتكون هذا الوزن من ثلاثة مقاطع صوتية :

١– مَفْ = (maf) وهو مقطع قصير مغلق .

٢– عو = (ū>) وهو مقطع طويل مفتوح .

٣–لن = (lun) وهو مقطع قصير مغلق .

بناؤه الصرفي

لم تتحدث المصادر الصرفية القديمة كثيراً عن هذا الوزن، وذلك أن سيبويه لم يذكر (مفعول) بين مصادره وإن كان قد ذكر أنه قد يأتي بمعنى مفعول قليلاً [(١)]، وقد وصفه المحدثون بأنه نادر [(٢)].

ومما قاله السيوطي عن هذا المصدر «لم يأت مصدر على مفعول إلا قولهم: فلان لا معقول له ولا مجلود: أي لا عقل له ولا جلد» [(٣)]، وجاء في قول آخر «وفي الغريب المصنف: حلفت مَحلوفاً، وكذلك المعقول، والميسور والمعسور والمجلود» [(٤)].

وقال الشيخ محسن آل الشيخ صاحب (الجواهر) في شرح قول الشاعر الراعي النميري (الكامل)

حتى إذا لم يتركوا لعظامه ... لحماً ولا لفؤاده معقولا [(٥)].

المعقول : العقل وهو الحِجْر والنهي والقلب والتثبث في الأمور، وهو أحد المصادر التي جاءت على مفعول، كالميسور والمعسور خلافاً لسيبويه، فقد أنكر مجيء المصدر على وزن مفعول، وكان يتأوله بقوله: كأنه عُقِل له شيء، أي : حبس عليه عقله وأيد وسُدِّد، قال: ويُستَغنَى بهذا عن المعقل الذي يكون مصدراً [(٦)].

وإذا حاولنا حصر الأنماط التي جاء بها المصدر على زنه المفعول سنجدها قليلة

---

(١) الكتاب ١ / ٤٣ .

(٢) السماع والقياس ٦٧ .

(٣) المزهر ٢ / ٨٤ .

(٤) المزهر ٢ / ٢٤٦

(٥) ديوان الراعي النميري ٢٣٦ .

(٦) الفرائد الغوالي ٤ / ٩٢ .

جداً، وعلى هذا فإننا نستطيع أن نحكم باطمئنان على أن هذا الوزن من الأوزان النادرة جداً في العربية، ولكننا نستطيع أن نقول إن المواضع التي ذكر أنها من هذا الوزن قد جاء أكثرها من الفعل المثال، ونادراً ما يأتي من الصحيح، ومن هذه المواضع: مصدر الفعل (وَعَدَ)، حيث ذكر لنا ابن منظور، أن وَعَدَ يأتي مصدره على: عِدَة، ووَعْد، ومَوْعِد، ومَوْعِدة، ومَوْعُود، ومَوْعودة[1]

وقد ذكر ابن منظور أن وزن مفعول في الأفعال الناقصة إنما يجيء على توهم الفعل الثلاثي، وإن لم يلفظ به كـ (المجلود) من (تَجَلَّدَ) وعلى هذا فإن المصادر التي على زنة مفعول، لم تأت على زنة الفعل الملفوظ به لأن مصادر الأفعال الثلاثية المطّردة عند القدماء ، إنما تأتي على وزن (مَفْعَل)، وإذا زاد عن هذا الوزن فإنما يأتي على وزن (مُفَعَّل) كـ (مسرَّح).[2].

وأما مصدر الفعل (وقع) فقد أورد لنا اللغويون القدماء قول أعشى باهلة (بسيط):

وألجأ الكلب موقوعُ الصقيع به　　　وألجأ الحيّ من تنفاخها الحجر

فالموقوع إنما هو مصدر كالمجلود والمعقول[3].

ومن الأفعال التي جاء مصدرها على وزن مفعول كذلك، الفعل (وضع) فقد ورد في اللسان (وضَعَ يَضَع وَضْعاً ومَوْضوعاً، وهو مصدر[4]. وربما يأتي هذا الوزن من الأفعال الصحيحة، وذلك كـ (المسجوح) وهو (الخُلُق)، فهو من المصادر التي جاءت على وزن مفعول وإن لم يكون له فِعْلٌ[5]، ومما جاء على وزن مفعول من الأفعال الصحيحة أيضاً مصدر الفعل (حصل)، فقد ورد في اللسان أن (محصول) من المصادر التي جاءت على وزن مفعول، قال ابن منظور[6]:«والمحصول الحاصل، وهو أحد المصادر التي جاءت على مفعول كالمعقول والمَيْسور والمعسور».

---

(1) لسان العرب (وعد) ٣ / ٤٦١ .

(2) لسان العرب (يسر) ٥ / ٢٩٧ .

(3) لسان العرب (وقع) ٣ / ٤٠٢ – ٤٠٣ .

(4) لسان العرب (وضع) ٨ / ٣٩٦ و ٨ / ٣٩٨ .

(5) لسان العرب (سجح) ٢ / ٤٧٥ وانظر (فتن) ١٢ / ٣١٨ .

(6) لسان العرب (حصل) ١١ /١٥٣ .

ويبدو أن زنة مفعول في أوزان المصدر زنة قديمة جداً، نستنتج هذا من قلة ورودها أولاً، ومن ازدواج دلالة هذا المصدر ثانياً، إذ بعد أن خَلُص وزن مفعول للدلالة على اسم المفعول في عصور متأخرة، تخلصت اللغة من دلالته على المصدر حتى تخلصه من ازدواجيته الدلالية..

وزن مَفْعُولَــة

تكوينــه الصوتـــي

يتكون هذا الوزن من أربعة مقاطع صوتية وهي:

١- مَفْ (maf) وهو مقطع قصير مغلق.

٢- عو (ū>) وهو مقطع طويل مفتوح.

٣- لَ (la) وهو مقطع قصير مفتوح.

٤- تن (tun) وهو مقطع قصير مغلق.

بنــاؤه الصــرفــي

وهو من الأوزان النادرة التي ذكرتها المعاجم اللغوية، فقد ورد في لسان العرب (وعده الأمر عِدَة وموعوداً ومَوعودة، ومنها المَصْدوقة والمكذوبة [1]).

وزن مَفْعَال

تكوينه الصوتي

يتكون هذا الوزن من ثلاثة مقاطع صوتية على النحو التالي:

١- مَفْ -(maf) وهو مقطع قصير مغلق.

٢- عا = (ā>) وهو مقطع طويل مفتوح.

٣- لن = وهو مقطع قصير مغلق.

بناؤه الصــرفي

وهو من الأوزان النادرة، وقد توصلنا إلى مثال واحد من أمثلته، وهو أحد

---

(١) لسان العرب (وعد) ٣/٤٦١.

مصادر الفعل (ورث) الكثيرة فقد ورد في لسان العرب (ورث) ميراثاً ومَيْراثاً[1]، وربما كان هذا الوزن ناتجاً بتأثير قانون الحذلقة والمبالغة في التفصح، إذ ربما توهم المتكلم أن هناك حركة مركبة (ay) مكان الكسرة الطويلة (i) في الوزن (ميراثاً).

وقد ذكر الدكتور رمضان عبدالتواب، أن الذي لا يجيد الفصحى يحاول «أن يردّ العامية التي يتحدث بها، إلى نمط اللغة الأدبية، وهو في محاولته هذه لا يفرق بين الظواهر الجديدة والقديمة في العامية، فإذا ردّ كلمة جديدة إلى أصلها القديم أصاب، وأما إذا فعل مثل ذلك مع الكلمات التي احتفظت بالأصل القديم، وشابهت مع ذلك الجديد، فإنه يكون حينذاك متقعراً ومتحذلقاً، وذلك كمن يعرف أن الصوت المركب (aw) مثلاً في العربية الفصحى، يقابله في العامية حركةالضم الممالة(ō)، وذلك مثل «صُوم» في «صَوْم» و «عُوم» في «عَوْم» و «نُوم» في «نَوْم» و «يُوم» في «يَوْم»؛ فهو إذا ردّ هذه الكلمات إلى أصلها، كان مصيباً في كلامه، غير أن هناك كلمات لها مثل هذه الصورة في الأصل، في اللغة الأدبية نفسها، مثل «ثُوم» و «حُوت» و «روح» وغير ذلك ، وهنا يحاول هذا المتفصح، أن يقلب هذه الضمات الأصلية إلى الصوت المركب الذي تتميز به اللغة الفصحى، فيقول: «ثَوْم» و «حَوْت» و «رَوْح» قياساً على ما فعله في تلك الكلمات السابقة، وعندئذ يأتي بشيء لا هو في العامية، ولا هو في اللغة الأدبية، وليس ما فعله إلا نوعاً من القياس الذي تحدثنا عنه من قبل»[2].

وزن مِفْعَـــال

تكوينه الصوتي:

يتكون هذا الوزن من ثلاثة مقاطع صوتية:

١–مِف = (mif) وهو مقطع قصير مغلق .

٢–عــا = (ʿā) وهو مقطع طويل مفتوح .

٣–لن = (lun) وهو مقطع قصير مغلق .

---

(١) لسان العرب (ورث) ٢ / ١٩٩ – ٢٠٠ .

(٢) التطور اللغوي ، مظاهرة وعلله وقوانينه ١١٥ .

وهو من الأوزان الغريبة النادرة في اللغة العربية، وذلك نحو : وَرِث ورْثاً، ورِثَة، ووراثة، وإراثة وميراثاً ومِيْراثاً، فقد ذكر ابن منظور أن أبا زيد الأنصاري ، قد روى الوزنين الأخيرين عن العرب، وذكر أن ابن سيده رفض هذا وقال: وهذا خطأ لأن مِفْعَال ليس من أبنية المصادر [1].

وربما كان هذا الوزن ناشئاً نتيجة لمطل حركة مِفْعَل، غير أن مِفْعَل ليس من أبنية المصادر أيضاً [2] .

وزن فُعْلِيَّة

تكوينه الصوتي

يتكون هذا الوزن من المقاطع التالية:

١- فُعْ (fu<) وهو مقطع قصير مغلق .

٢- لِيّ (liy) وهو مقطع قصير مغلق .

٣- يَـ (ya) وهو مقطع قصير مفتوح .

٤- تُنْ (tun) وهو مقطع قصير مغلق في حالة الرفع .

وهو وزن نادر الاستعمال ذكره ابن المؤدب في دقائق التصريف ومثل له بـ(سُخْرِيَّة) [3] .

وزن تُعَال

تكوينه الصوتي

يتكون هذا الوزن من ثلاثة مقاطع صوتية هي:

١- تُ (tu) وهو مقطع قصير مفتوح .

٢- عا (<ā) وهو مقطع طويل مفتوح .

٣- لن (lun) وهو مقطع قصير مغلق .

---

(١) لسان العرب (ورث) ٢/١٩٩-٢٠٠ .

(٢) لسان العرب (ورث) ٢ / ٢٠٠ .

(٣) دقائق التصريف ٥٠ .

بناؤه الصرفي

وهو من الأوزان النادرة التي نشأت بسبب قانون القياس الخاطئ وذلك نحو : وَرِث تُراثاً، فأصل التاء فيه واو [1]. والأغلب أن هذا قد حدث في وزن (افتعل)، فعند صياغة هذا الوزن منه، فإنه سيكون نظرياً على شكل (اوترث) وهي صيغة تعرضت للتعديل، حيث حذفت الواو، وعُوِّض عنها بالتشديد في حرف التاء وعندما رُدَّ إلى الماضي حدث توهم ، فقد قاسوا هذا على (تبع) وأشباهها في هذه الصيغة ، فوجد فعل جديد وهو (ترث)، فاشتق منه هذا المصدر [2].

وزن تَعَل

تكوينه الصوتي

يتكون هذا الوزن من ثلاثة مقاطع صوتية:

١ـ تَ (ta) وهو مقطع قصير مفتوح .

٢ـ عَ(<a>) وهو مقطع قصير مفتوح .

٣ـ لن (lun) وهو مقطع قصير مغلق .

بناؤه الصرفي

وقد نتج هذا الوزن أيضاً، بسبب قانون القياس الخاطئ، والأصل فيه (فَعَل)، وقد عثرنا له على مثال واحد فقط هو (تَخِذت الشيء تَخَذاً) [3]. والفتح فيه ناتج عن حرف الخاء. وتَفْسيرهُ الصوتي كتفسير وزن (تعال) [4].

---

(١) لسان العرب (ورث) ٢/٢٠٠ .

(٢) للدكتور رمضان عبدالتواب دراسة متكاملة عن هذا القانون في كتابه التطور اللغوي ٩٩-١١٤ اعتمدت عليها في هذا التحليل .

(٣) لسان العرب (تخذ) ٣/٤٧٨ .

(٤) انظر التطور اللغوي للدكتور رمضان عبدالتواب ٩٩-١١٤ .

وزن تَعْل

تكوينه الصوتي

يتكون هذا الوزن من مقطعين صوتيين وهما :

١—تَعْ – (taˁ) وهو مقطع قصير مغلق .

٢—لن – (lun) وهو مقطع قصير مغلق .

بناؤه الصرفي

وهو أيضاً من الأوزان الناتجة ؛ بسبب قانون القياس الخاطئ، والأصل فيه (فَعْل) وقد عثرنا على مثال واحد فقط هو (تَخِذَ الشيء تَخْذاً) وهو مرويّ عن كراع [1].

وزن فَعِلَة

تكوينه الصوتي

يتكون هذا الوزن من الشكل المقطعي التالي:

١—فَـ (fa) وهو مقطع قصير مفتوح .

٢—ع (ˁi) وهو مقطع قصير مفتوح أيضاً .

٣—لَ (la) وهو مقطع قصير مفتوح أيضاً .

٤—تُن (tun) وهو مقطع قصير مغلق .

بناؤه الصرفي

وهو وزن نادر لم أقف عليه إلا عند ابن المؤدِّب، وربما كان اجتهاداً كوفياً، ومن الأمثلة التي ساقها عليها (نَظِرَة) في قوله تعالى:﴿فَنَظِرَةٌ إلى ميسرة﴾[2]، أي انتظار إلى اليسار[3].

---

(١) لسان العرب (تخذ) ٢/٤٧٨ .

(٢) البقرة ٢ / ٢٨٠ .

(٣) دقائق التصريف ٥٤ .

وزن فعالي

تكوينه الصوتي

يتكون هذا الوزن من ثلاثة مقاطع صوتية وذلك على النحو التالي:

١-فَ (fa) وهو مقطع قصير مفتوح .

٢-عا (ā>) وهو مقطع طويل مفتوح .

٣-لي (ī) وهو مقطع طويل مفتوح .

بناؤه الصرفي

وهو من الأوزان النادرة في اللغة العربية، ولم أعثر له إلا على مثال واحد وهو (غَلاني) وقد ورد هذا الوزن في لسان العرب مصدراً للفعل (غلا) قال ابن منظور[1]: «وقال بعضهم غَلَوْت في الأمر غُلُواً وغلانِيَة وغَلانيا، إذا جاوزت فيه الحدّوأفرطت فيه؛ قال الأعشى: أنشده ابن بري: (الطويل)

أو زِد عليه الغلانيا

وفي التهذيب، زادوا فيه النون، قال ذو الرمة:(الطويل)

وذو الشَّنْء فاشنأه، وذو الودِّ فاجزه   على وَدِّه وازدد عليه الغلانيا[2]

زاد فيه النون».

ومما تجدر الإشارة إليه أن هذا الوزن من أوزان المصدر يقابل وزن اسم الفاعل في اللغة الحبشية وهي صيغة (fa<ālī) وذلك نحو ķatālī = قاتل و takālī = زارع؛ و salā>ī = كاره و ḩasāwī = كاذب. وغيرها[3].

(١) لسان العرب (غلا) ١٥ / ١٣٢ ، وانظر الشاهد في ديوان الاعشى ص٣٧٩ بتحقيق د. محمد محمد حسين

(٢) ديوان ذي الرّمة ، ص٦٦٠ وينسب هذا الشاهد للأعشى، انظر ديوانه ٣٧٩ تحقيق د. محمد محمد حسين.

(٣) في قواعد الساميات ٣٢٧ .

وزن فَعَلوت

تكوينه الصوتي

يتكون هذا الوزن من أربعة مقاطع صوتية وهي:

١—فَ (fa) وهو مقطع قصير مفتوح .

٢—عَ (<a) وهو مقطع قصير مفتوح .

٣—لو (lū) وهو مقطع طويل مفتوح .

٤—تن (tun) وهو مقطع قصير مغلق في حالة الرفع والحركة.

بناؤه الصرفي

يُعد هذا الوزن من الأوزان النادرة في اللغة العربية، ولم نجد من علماء الصرف من يذكر هذا الوزن ضمن الأوزان التي يبنى عليها المصدر، ومن الأمثلة عليه من المعاجم العربية : الجَبَروت وجاء في لسان العرب: وتَجَبَّرَ الرجل: تكبّر، وفي الحديث:«سبحان ذي الجبروت والملكوت»[1]، وهو (فَعَلوت) من الجبر والقهر، وقد ورد على هذا المعنى أكثر من هذا الوزن كالجَبَرية والجِبْرية والجَبْرِيَة والجَبَرُوةُ والجَبْرُوةُ والجَبُرُوت والجَبَروت والجُبُّورة والجَبُّورة[2].

ومن الأمثلة عليه أيضاً: الرحموت [3]، والرَّهبوت [4]، وهذا ما ذكره wright إلا أنها وردت في اللسان على أنها أسماء وليست بمصادر. قال ابن منظور[5]: «والرَّحموت: من الرحمة وفي المثل: رَهَبُوت خيرٌ من رَحَموت أي لأن تُرْهَبَ خير من أن تُرْحَمَ، لم يستعمل على هذه الصيغة إلا مزوّجاً» وذكر في موضع آخر أن الرُّهْبِ والرُّهبي والرَّهَبُوت والرَّهبوتى أسماء[6].

---

(١) النهاية في غريب الحديث والأثر ١/٢٣٦ .

(٢) لسان العرب (جبر) ٤/١١٣ وانظر

Wright, A Grammar of the Arabic Language, P. 111.

(٣) لسان العرب (رحم) ١٢/٢٣٠ وانظر Ibid, P. 111

(٤) لسان العرب (رهب) ١ / ٤٣٦ و انظر Ibid, P. 111

(٥) لسان العرب (رحم) ١٢/٢٣٠ .

(٦) لسان العرب (رهب) ١ / ٤٣٦.

وزن فُعَالة

تركيبه الصوتي

يتكون هذا الوزن من أربعة مقاطع صوتية وهي:

١-فُ (fu) وهو مقطع قصير مفتوح.

٢-عا (ā>) وهو مقطع طويل مفتوح.

٣-لَ (la) وهو مقطع قصير مفتوح.

٤-تن (tun) وهو مقطع قصير مغلق في حالة الرفع والحركة.

بناؤه الصرفي

وهو من الأوزان النادرة في اللغة العربية، ولم أعثر له إلا على مثال واحد وهو (بُغَايَة) ، فقد ذكر صاحب اللسان عن الأصمعي أنه يقال : بَغى الرجل حاجته أو ضالته يَبْغيها بُغَاءً وبُغْيَةً وبُغَاية، إذا طلبها[1]، قال أبو ذؤيب: (البسيط)

بُغَاية إنما تبغي الصحاب من الـ فِتْيانِ في مثله الشُّمَّ الأناجيجُ[2]

وذكر W. Wright أن مصدر الفعل (خَفَرَ) يأتي على وزن (فُعَالة) فيقال (خُفَارة)[3]، في حين يرى ابن منظور أن هذا الوزن اسم وليس بمصدر، قال[4]: «وخَفَرَ به وعليه يَخْفِرُ خَفْراً أجاره ومنعه ... والخَفير المجير، فكل واحد منهم خفير لصاحبه، والاسم من ذلك كله الخُفْرَة والخَفَارة والخُفَارة، بالفتح والضم» .

وزن فَعَلى

تكوينه الصوتي

يتكون هذا الوزن من ثلاثة مقاطع صوتية وهي:

١- فَ (fa) وهو مقطع قصير مفتوح.

٢-عَ (a>) وهو مقطع قصير مفتوح.

(١) لسان العرب (بغا) ١٤/٧٦ .

(٢) انظر ديوان الهذليين ١/١٢، وشرح أشعار الهذليين للسكري ١/١٢٧ ودقائق التصريف ٢٣٧ وورد في لسان العرب (بغا) ١٤/٧٦ (الأناجيج) بالجيم .

(٣) Wright, W., A Grammar of the Arabic Language, V.1 P 111.

(٤) لسان العرب (خفر) ٤/٢٥٣ .

٣- لى (lā) وهو مقطع طويل مفتوح .

بناؤه الصرفي

يعدّ هذا الوزن من الأوزان القليلة الورود في اللغة العربية، ومما لا يختلف في قصره على السماع، ولذلك فقد طعن الأخفش على بشار في قوله (كامل):

والآن أقصر عن سمية باطلي وأشار بالوَجَلى عليّ مشيرُ[١]

وفي قوله : (طويل)

على الغَزَلى مني السلام فربما لَهَوت بها في ظل مخظلة زُهرِ[٢]

وقال : لم يسمع من الوَجَل ،والغَزَل (فَعَلى) وإنما قاس بشار، وليس هذا مما يقاس. إنما يعمل فيه بالسماع[٣]، ومما جاء على (فَعَلى) أيضاً (جَمَزى) فقد جاء في اللسان «جَمَزَ الإنسان والبعير الدابة يَجمِزُ جَمْزاً وجَمَزى ... وحمار جَمَزَى: وثاب سريع، قال أمية بن أبي عائذ الهذلي (متقارب):

كأني ورحلي إذا رُعتها على جَمَزى جازئٍ بالرمالِ

وأصحمَ حامٍ جـراميزَه حَزابيةٍ حيـدى بالدُّحـالِ[٤]

وقد ذكر وليم رايت (Wright) أن مَرَطى مصدر على وزن (فَعَلى) في حين يرى صاحب اللسان أن (المَرَطى) اسم وليس بمصدر. قال : «ومَرَط يَمرُط مَرْطاً ومُرُوطاً: أسرع ، والاسم المَرَطى. وفرس مَرَطىً سريع ... والمَرَطى ضرب من العدو»[٥].

---

(١) ديوان بشار ٣٦٦/٣ برواية
فالآن اقصر عن شتيمة باطلي واشار بالوَجَلى عليَّ مشيرُ .

(٢) ديوان بشار ٢٥٠/٣ برواية «مرزمة» مكان (مخظلة) .

(٣) القياس في اللغة العربية ٥١.

(٤) اللسان (جمز) ٥ / ٣٢٣ . والبيتان في ديوان الهذليين ١٧٥/٢-١٧٦ .

(٥) اللسان (مرط) ٧ / ٤٠١ .

الباب الثاني

الأبواب الصرفية المتعلقة بالمصدر

الفصل الأول

مصادر الأفعال المعتلة

مصادر الأفعال الثلاثية المعتلة

على الرغم من أن الأفعال المعتلة ملحقة بالأفعال الصحيحة من حيث اشتراكها معها في أوزان مصادرها؛ إلا أنها تنفرد عنها ببعض الأوزان، كوزن فيعولة، الذي لا يجيء إلا من المعتل نحو: شاخ شيخوخة، وصار صيرورة، ودام ديمومة[1]، وغيرها مما سيأتي ذكره.

مصدر الفعل المثال

الفعل المثال هو ما اعتلت فاؤه، نحو: وعد ويسر، وسمي لأنه يماثل الصحيح في عدم إعلال ماضيه[2].

لم يحاول العلماء أن يميزوا بين مصدر الفعل الثلاثي المعتل وبين الفعل الثلاثي الصحيح، فقد ورد في كتاب سيبويه[3]: «وعدته فأنا أعده وَعْداً، ووزنته فأنا أزنه وَزناً، ووأدته فأنا أئده وأداً، كما قالوا: كسرته فأنا أكسره كَسْراً، وقالوا: ورد يَرِد وروداً، ووجب يجب وجوباً، كما قالوا: خرج يخرج خروجاً، وجلس يجلس جلوساً، وقالوا: وَرِم يَرِم، ووَرِع يَرِع وَرْعاً، ويَوْرع لغة، ووغر صدره يَغِرُ، ووحر يَحِرُ وَحَراً ووَغراً، ووَجِدَ يجدُ وجْداً، ويوْغَرُ ويَوْحَرُ أكثر وأجود، يقال: يَوْغر ويَوْحر، ولا يقال: يَوْرم، وولي يلي، أصل هذا يَفْعل، فلما كانت الواو في (يَفْعل) لازمة وتستثقل. صرفوه من باب (فَعِل يفعلَ) إلى باب يلزمه الحذف، فشركت هذه الحروف (وعد) كما شركت (حَسَبَ يحسب) واخواتها ضرب يضرب، وجلس يجلس، فلما كان هذا في غير المعتل كان في المعتل أقوى، وأما ما كان من الياء فإنه لا يحذف منه، وذلك قولك: يأس ييْأس، ويَسَرَ ييسر، ويَمَن يَيْمن، وذلك أن الياء أخفُ عليهم، ولأنهم قد يفرون من استثقال الواو مع الياء إلى الياء، في غير هذا الموضع، ولا يفرون من الياء إلى الواو فيه وهي أخف».

وأما المصدر فإنه يأتي على شكلّين: إما أن يأتي على الصحة أو الأعتدال، فإذا قلت: وَعَد وَعْداً، ووزن وَزناً فإن المصدر يكون صحيحاً، ولا تلحقه علةٌ، وأما إذ قلت:

---

(1) المقتضب ١٢٤/٢ وانظر Wright, W., A Grammar of the Arabic Language. V.1, P. 120

(2) شذا العرف ٢٨.

(3) كتاب سيبويه ٥٢/٤-٥٤.

وَعَد عِدَة ووزن زِنَة، فإن المصدر معتل لوجود الكسرة في الواو، وأما إذا كان اســماً عادياً فالصحة فيه واجبة مثل: الوجْهة فلا يمكن أن تعتل هذه الفاء فيه[1] .

وقد قرر ابن القوطية أن مصدر الفعل الثلاثي اليائي الفاء يأتي على (فُعَال) مثل: يَعَرت الغنم يُعَاراً: صاحت[2]. وجاء في الحديث النبوي الشريف قول الرسول صلى الله عليه وسلم: «لا يجيء أحدكم بشاة لها يُعَار» ويقال: يَعَرت العَنْزُ تَيْعَرُ يُعَاراً بالضم: أي صاحت، وأكثر ما يقال لصوت الماعز، وأما اليَعَار بفتح الياء، فهو شجرة في الصحراء تأكله الإبل[3].

كما ذكر ابن القوطية أنه قد يجيء على (فَعَلان) مثل: يرق الانسان يَرَقاناً[4]، وأما ما كانت فاؤه واواً فإنه يأتي على أوزان مثل: (فَعْل) وذلك نحو: وأَدَ وأْداً ، ووثمت اليد وثْماً، ويجيء على (فَعَالة) مثل: وَضُؤ وَضَاءة[5].

وأما إذا كان آخر الفعل المثال عيناً، فإن أثر هذه العين، سيؤثر في المصدر إذا كان على وزن (عِلَة) المعتل فينقلب إلى (عَلَة) لأن حروف الحلق في اللغة العربية واللغات السامية تُؤثر الفتح، مثل: وَدُع دَعَة[6]، ووسع يوسع سَعَة[7]، ووضع يضع ضَعَة وضِعَة[8].

وقد يتدخل قانون الحذلقة والمبالغة في التفصح في بناء بعض أمثلة هذا الوزن، فقد ورد في لسان العرب[9]: (ورثه ماله ومجده وورِثَه عنه ورْثاً ورِثة وإراثة)، وورد فيه الوراث والإراث والورث والإرث، فالمصادر المهموزة، الأصل فيها الواو، ثم همزت مبالغة في التفصح أو بتأثير قانون القياس الخاطيء.

والأغلب أن مصدر الفعل المعتل الفاء بالواو قد كان أصل المصدر فيه على

---

(١) المقتضب ١٢٧/٢-١٢٨ وانظر الأشباه والنظائر ١٢٩/١ و ١٤٨/١.
(٢) الأفعال لابن القوطية ٣٠٤ ولسان العرب (يَعَر) ٣٠١/٥.
(٣) النهاية في غريب الحديث والأثر ٢٩٧/٥-٢٩٨ وانظر معجم العين (يَعَر) ٢٤٣/٢ وأساس البلاغة (يعر) ٥١٣ والتنبيه والإيضاح (يعر) ٢٣٢/٢.
(٤) الأفعال لابن القوطية ٣٠٤.
(٥) الأفعال لابن القوطية ٣٠٤.
(٦) لسان العرب (ودع) ٣٨٧/٨.
(٧) لسان العرب (وسع) ٣٩٢/٨.
(٨) لسان العرب (وضع) ٣٩٧/٨ .
(٩) لسان العرب (ورث) ١٩٩/٢ .

(فَعْلة) ثم حدث الإعلال فيه في مرحلة أخرى لأن الصحة أصل في الكلام، والاعتلال عارض طارئ فيه.

وما نستطيع إثباته في هذه الحالة، أن وزن (عِلَة) وزن مشترك بين العربية وبعض اللغات السامية الأخرى، فلو اخترنا الفعل (ولد) لوجدناه في الحبشية= Walada كالعربية تماماً، ومصدره: ledat = لِدة أي: ولادة. وأما في العبرية فنجد فيها الفعل yālad = ولد مصدره =lēdet= لِدة أيضاً أي ولادة.

ويختلف الأمر عن هذا في اللغة السريانية، إذ جاء مصدر الفعل >iled على النمط القياسي في اللغة السريانية وهو وزن (مِفْعَل)أي: mīlad أي: مولد أو ولادة[1]، وجاء مصدر الفعل >ēhal بمعنى (أكل) على mēhal والفعل >ēmar = أمر، مصدره= mīmar[2].

والجدير بالذكر أن مصدر الفعل المثال في اللغة العبرية قد يأتي على الوزن القياسي كذلك مما يدل على أن وزن lēdet من الفعل yālad وزن سماعي، ولا سيما أنه قد ورد أيضاً على وزن yālōd[3] ومن الأمثلة على هذا أيضاً الفعل yā<as بمعنى (وعظ) الذي يجيء مصدره على <ēsā بمعنى(عظة)، ومنها yā<ad بمعنى (وعد) ومصدره = <ēdā ومعناه (عِدَة)[4]. ومع هذا فالقياس في اللغة العبرية أن يأتي على وزن (pā>ōl) كما ذكرت سابقاً، فمصدرالفعل = >āhaz بمعنى (أخذ) هو = >āhōz و yālad = ولد ويأتي مصدره على yālōd و lēdet[5]، كما ذكرت.

---

(١) فقه اللغات السامية ١٣٩ وانظر الأساس ٢٤٠ والمفصل في قواعد السريانية ٩٦.

(٢) المفصل في قواعد السريانية ٦٦، ٨٩ وانظر فقه اللغات السامية ١٣٦، ١٣٩.

(٣) الأساس ٢٤٠، ٢٤٣.

(٤) Wright, W. A Grammar of the Arabic Language, V.1, P 119.

(٥) فقه اللغات السامية ١٣٩ والأساس في اللغة العبرية ٢٤٠.

مصدر الفعل الأجوف

الأجوف: هو الفعل الذي اعتلت عينه، وسمي بالأجوف لخلو جوفه (أي وسطه) من الحرف الصحيح، ويسمى أيضاً ذا الثلاثة؛ لأنه عند إسناده لتاء الفاعل يصير معها على ثلاثة أحرف، كـ (قلت) و (بعت) في قال وباع[1].

وربما لا نجد فرقاً في اشتقاق مصدر هذا النوع من الأفعال بين ما كانت عينه واواً أو ياءً، وليس له وزن يخصه بعينه، ولكنه يشترك مع الأفعال الصحيحة السالمة في كثير من الأوزان، قال سيبويه[2]: «تقول: بعته بَيْعاً وكلته كيلاً فأنا أكيله وأبيعه، وأنا كائل وبائع، كما قالوا: ضربته ضرباً وهو ضارب، وقالوا: سقته سَوْقاً وقلته قَوْلاً، وهو سائق وقائل، كما قالوا: قتله يقتله قتلاً وهوقاتل، وقالوا زرته زيارة، وعدته عيادة وحكته حياكة، كأنهم أرادوا الفُعُول، ففروا إلى هذا كراهية الواوات والضمات، وقالوا: هبته فأنا أهابه هيبة وهو هائب. كما قالوا: خشيته وهوخاشٍ والمصدر خشية وهيبة. وقالوا: نلته فأنا أناله نَيْلاً وهو نائل، كما قالوا: جرعه جَرْعاً وهو جارع، وحمده حَمْداً و هو حامد». كما يجيء مصدره على الفُعُول نحو: سرت سؤوراً، وغرت غؤوراً وهو مثل: الجُمُود والسُقوط والقُعُود في غير المعتل[3] وقد يجيء مصدر معتل العين على فِعَال نحو: صاح صياحاً، وغابت الشمس غياباً[4] وعلى فيعولة، نحو: شَيْخوخة وصَيْرورة وكينونة[5].

والأصل أن يصح هذا الوزن إذا جاء على (فَعْل) ولكنه قد تعرض لتأثير قوانين التطور الصوتي، فالأصل في مصدر الفعل (قال) أن يكون (قَوْلاً) على وزن (فَعْل). وذلك كقوله تعالى: «ذلك عيسى ابن مريم قول الحق الذي فيه يمترون»[6] فقد قرأ زيد بن علي وابن عامر وعاصم وحمزة وعبدالله بن أبي اسحاق، والحسن البصري[7] ويعقوب البصري (قَوْلَ الحق) على أنه مصدر وقرأ الجمهور (قَوْلُ الحقِّ) برفع اللام، وقرأ عبدالله بن مسعود

---

(١) شذا العرف ٤٨.

(٢) الكتاب ٤/٥٠.

(٣) الكتاب ٤/٥٠.

(٤) الكتاب ٤/٥١.

(٥) المقتضب ٢/١٢٤.

(٦) مريم ١٩/٣٤.

(٧) البحر المحيط ٦/١٨٩.

والأعمش (قَالُ الحقّ) وقرأ الحسن (قُولُ الحقّ) (kōlu) بضم القاف ورفع اللام، والأغلب أن قراءة الحسن جاءت على صورة نطق العوام لكلمة نَوْم وصَوْم أي بانكماش الصوت المركب المكون من واو ساكنه قبلها فتحة أي:(aw) فإذا أردنا أن نوجه قراءتي الحسن (قُوْل) وعبدالله بن مسعود والأعمش (قالٌ) فيجب أن نلجأ إلى قانون تطور الأفعال والأسماء المعتلة، وذلك أن الأصل في الأفعال الجوفاء أن تكون كالصحيح تماماً، وقد كانت الأفعال الجوفاء في العربية على هذا الأصل بالتأكيد، بدليل بقاء بعض الأفعال على هذه الظاهرة مثل: حَوِر وعَوِر وهيف وحَوِل، ثم جرى تسكين الصوت المعتل، فتشكل عندنا صوت مركب وهو مكون من الواو الساكنة مسبوقة بفتحة أي (aw) أو من الياء الساكنة المسبوقة بفتحة أي (ay).

وأما قراءة الحسن فقد نجمت عن انكماش الصوت المركب في (قَوْل) kawl. ويشبه هذا انكماش نطق العوام لكلمة، صَوْم أو عَوْم، ويبدو أن هذا النطق قد انقرض من اللهجات الفصيحة، ولم يعد له وجود، وأما قراءة عبدالله ابن مسعود والأعمش، فقد تحولت إلى الفتح الخالص، وقال ابن خالويه في حديثه عن هذا الوضع[1]:« يقال قلت قَوْلاً وقيلاً وقالاً وقَوْلة كل ذلك مصادر (قُولُ الحق) بالضم الحسن».

ومن المصادر التي جاءت خاضعة لقانون تطور الأفعال والأسماء المعتلة ما ورد من مصادر للفعل (هاع) ففيها:(هاع يهيع ويهاع هَيْعاً وهاعاً وهيوعاً وهَيْعَة وهَيَعاناً وهَيْعُوعة: جبن وفزع أو استخف عند الفزع[2]. فالمصدر (هاعْ) الأصل فيه (هَيْع) ثم انكمش الصوت المركب المكون من الياء الساكنة المسبوقة بالفتحة، فأصبح (هيع) hēˤun أي بالإمالة، ثم تطور إلى مرحلة الفتح الخالص، فأصبح (هاع) hāˤun ، ويمكن تمثيل هذين المصدرين على النحو التالي:

قَوْلٌ = kawlun > قُول = kōlun > قالٌ = kālun

هَيْعٌ = hayˤun > هَيعٌ = hēˤun > هاعٌ = hāˤun

قراءة الحسن　　قراءة عبدالله

(١) مختصر في شواذ القرآن ٨٤–٨٥.

(٢) لسان العرب (هيع) ٣٧٨/٨.

ومنها أيضاً (العابُ) مصدر الفعل عاب يعيب عَيْباً وعَاباً وعَيْبَةً[1]، أي أن المصدر (عَيْبٌ) يحتوي على الحركة المركبة (ay) التي انكمشت في مرحلة من المراحل إلى (ē) أي بالإمالة، ثم وصل إلى مرحلة الفتح الخالص التي وصل إليها الحجازيون.

وقد تتأثر بعض أمثلة هذا الوزن بقانون الحذلقة والمبالغة في التفصيح، وذلك نحو: باح الشيء: إذا ظهر، وباح به بَوْحاً وبُئُوحاً وبؤوحة أي: أظهره[2]. فالهمزة في وزن فُعُول وفُعُولة في هذين المصدرين ليست أصلية ولكنها ناتجة بسبب المبالغة في التفصيح. ومنها أيضاً الرؤوب على وزن فُعُول، من راب اللبن[3]. فهمزته كذلك ليست أصلية.

ومما هو جدير بالذكر أن هذا النوع من الأفعال يؤثر وزن (فَيْعُوله) مثل: هاع هَيْعُوعة[4] وكان كينونة وقاد قَيْدودة وهي: الطول، وطار طيرورة[5]، وغاب غيبوبة[6]، وصاغ صيغوغة ودام ديمومة، وساد سَيْدودة، وكان أصل بعض هذا بالواو، مثل: كَوْنُونة وسَوْدُودة، فقلبت الواو ياء طلباً للخفة [7]، ومنها أيضاً: زاغ زيغوغة: إذا مال[8] وساغ سيغوغة: إذا نزل في الحلق، وسهل نزوله[9]، ومنها حاد حيدودة [10] وغيرها.

وعلى هذا فإن مصادر الثلاثي الأجوف لا يوجد لها وزن خاص بها، وإن كانت تؤثر أوزاناً بعينها، كالفَعْل الذي هو الأصل المفترض للمصادر، والفِعَال والفِعَالة والفَيْعُولَة والفُعُول والفُعُولة.

وتشترك اللغة العربية مع اللغة السريانية، في أنه لا فرق بين مصدر الفعل الصحيح ومصدر الفعل المعتل، إذ يأتي مصدر الفعل الأجوف في السريانية على الزنة التي

(١) لسان العرب (عيب) ٦٣٢/١. وانظر المدخل إلى علم اللغة ٢٩٥-٢٩٦ .
(٢) لسان العرب (بوح) ٤١٦/٢.
(٣) المزهر ٤٤١/١.
(٤) لسان العرب (هيع) ٣٧٨/٨ والأشباه والنظائر ٩٧/٣ والإنصاف ٧٩٩/٢.
(٥) لسان العرب(سوغ) ٤٤٢/٨ والأشباه والنظائر ٩٧/٣ والإنصاف ٧٩٨/٢.
(٦) لسان العرب (غاب) ٦٥٤/١.
(٧) لسان العرب (سوغ) ٤٤٢/٨.
(٨) لسان العرب (زوغ) و(زيغ) ٤٣٢/٨.
(٩) لسان العرب (سوغ) ٤٣٥/٨.
(١٠) الإنصاف ٧٩٨/٢.

يأتي منها الصحيح، أي mef'al، فمثلاً الفعل mīṯ = مات مصدره = mamāṯ [1].

والفعل bēš = قبح، مصدره mebbāš كالصحيح تماماً. وكذا حال الفعل šēl = سأل الذي يجيء مصدره كالصحيح أي : meššāl [2]. وأما الفعل ḳām = قام والفعل sām = وضع، فإن مصدريهما كذلك يجيئان على mḳām و msām [3]، وقد يجيء مصدر الفعل الأجوف في السريانية على غير الوزن القياسي مثل ṭaybūṯā، بمعنى عطف أو رحمة أو شفقة من الفعل ṭāḇ [4].

وأما الحبشية، فقد جاء مصدر الثلاثي الأجوف فيها على وزن (fa'ī)، وقد وجدنا أن المعتل فيها لا يختلف كذلك عن الصحيح في صياغة مصدره، فالفعل ḳōma = قام، مصدره هو ḳawīm = قيام [5].

وأما في اللغة العبرية فيؤثر فيها حرف العلة، حيث يأتي المصدر معتلاً هو الآخر، وذلك نحو: ḳām = قام وهو أجوف واوي ومصدره = ḳūm [6]، ويشبه هذا قراءة الحسن (قُولُ) إلى حد ما، وكذلك الفعل šāḇ = رجع، وهو أجوف واوي أيضاً، ومصدره = šūḇ كذلك [7]، وأما الأجوف اليائي فمثاله šām = وَضَعَ ومصدره šīm [8]، والفعل šār = غنّى، ومصدر = šīr.

ولعل من أطرف الآراء التي قيلت في الفعل المضعف ومصدره هو رأي الدكتور السامرائي الذي ذهب فيه إلى أن المضعّف قد ولد على طريقة الإبدال والتعويض في الفعل الأجوف؛ ولذا فأننا نستطيع أن نتعقب الأفعال فنقول:إن (كنّ) أصل لـ(كان) وكذلك (غبّ) أصل لـ(غاب)، وإن (صرّ) أصل لـ (صار).

وهناك أفعال معتلة جوفاء كثيرة لا سبيل إلى معرفة أصلها المضعّف؛ وذلك

---

(١) المفصل في قواعد السريانية ١١٢.
(٢) المفصل في قواعد السريانية ١٠٤.
(٣) المفصل في قواعد السريانية ١١٢.
(٤) في قواعد الساميات ٢٥٢.
(٥) فقه اللغات السامية ١٤٧.
(٦) في قواعد الساميات ٨٧ .
(٧) الأساس ٣٨٢ وفي قواعد الساميات ٦٠.
(٨) الأساس ٣٨٧ وفي قواعد الساميات ٦٠.

لفقدان استعماله وبُعْد العهد به، فانقطعت الصلة، وأصبح لحه من الأمور الصعبة، ومن الأدلة التي نسترشد بها في معرفة هذه الأصول المضعفّة جملة مصادر احتفظت بها العربية لهذه الأفعال الجوفاء، وفي أبنيتها ما يؤيد هذا المذهب الذي ذهبنا اليه، وهي كما يأتي:

المصدر	الفعل
كَوْن وكَيْنُونة	كان
دَوْم، دَوَام، دَيْمُومة	دام
بَيْن، بَيْنونة	بان
صَيْر، صيرورة.	صار
سَيْر، سَيْرُورة.	سار
غياب، وغَيْب وغيبة وغيبوبة	غاب
قيلولة	قال يقيل
حَوْل، حؤول، حيلولة.	حال

هذه الأفعال الجوفاء لها مصادرها المعروفة الشائعة في الاستعمال نحو: «كون» و«دوم». أما الكينونة والديمومة فهي تشير إلى الأصل المضعف الذي انتهى إلى الفعل الأجوف، وهذا التحول من المضعف إلى المعتل لا يقتصر على الفعل الأجوف فإن هناك من الدلائل ما يشير إلى أن من الفعل الناقص ما جاء من المضعف، على طريقة فك التضعيف، ثم التعويض، فالفعل (كنى) في العربية و(كنه) في العبرية هما من هذا الباب، ولا بدّ من الإشارة إلى أن الهاء المعوضة في العبرية يقابله شيء كثير في العربية، فالكنه بمعنى الحقيقة هو من هذاالباب»[1].

وهذا أحد الاجتهادات التي يخرج بها الدكتور إبراهيم السامرائي أحياناً، إذ لا تؤيد الدراسات اللغوية المعاصرة أو القديمة هذا الرأي، ولكنها أثبتت أن الأفعال المعتلة كانت في الأصل تعامل معاملة الصحيح من الأفعال، ثم طرأت عليها سنن تطور الأفعال المعتلة حتى وصلت إلى صورتها التي هي عليها الآن، ولا يمكن أن تحمل على المخالفة التي ذهب إليها العالم السامرائي، وقد أوردنا هذا في مكانه من هذه الدراسة.

(١) الفعل زمانه وأبنيته ١١٧-١١٨.

مصدر الفعل الناقص

الناقص هو ما اعتلت لامه، نحو: غزا ورمى، وإنما سمي بالناقص لنقصانه بحذف آخره في بعض التصاريف، نحو غَزَت ورَمَت. ويسمى أيضاً ذا الأربعة أحرف عند إسناده لتاء الفاعل، نحو: غَزَوت ورَمَيت.[1]

لم تذكر المصادر اللغوية القديمة وزناً قياسياً لهذا النوع من الأفعال، وإن كانوا ذكروا بعض الأوزان التي تؤثرها الأفعال الناقصة، لعلل صوتية بحتة على غير قياس، قال سيبويه[2]: «وقالوا: نَمى يَنْمي نَماء، وبَدا يبدو بَداءً، ونثا ينثو نَثاءً وقَضى يَقْضي قَضَاءً، وإنما كثر الفَعال في هذا كراهية الياءات مع الكسرة، مع أنهم قد قالوا: الثَّبات والذهاب، فهذا نظير للمعتل، وقالوا: جرى جَرْياً، وعدا عَدْواً، كما قالوا: سكت سكْتاً، وقالوا: زنى يزنى زِناً، وسرى يسرى سُرىً... وقالوا بَهُوَ يبهو بَهَاءً وهو بَهي، مثل: جَمُلَ جَمالاً وهو جميل» كما يأتي مصدره على فُعُول، نحو: عتا يعتو عُتُوّاً، ودنا يدنو دُنُوّاً، ونظيرهما من الصحيح، خرج يخرج خروجاً، وثبت يثبت ثبوتاً[3]. ويجيء على فعيل مثل: أزى يأزى أزياً وأزيّا: إذا تقبض من الحَرّ[4]. ومن أمثلة الفَعْل في هذا النوع من الأفعال، قول العرب: نَطَت غزلها تنطو نَطْواً[5]. وقولهم: طهت الإبل: إذا انتشرت في المرعى وهي تطهو طَهْياً[6]. وقذيت عينه قَذَى وقَذْياً[7]، ومنها: قتى يقتو قَتْواً وقال الشاعر (المنسرح):

إني امرؤ من بني خزيمة لا   أحسن قَتْو الملوك والخَبَبا[8]

ويجيء كذلك على فِعَالة كالإثاوة والإثاية، بمعنى الوشاية عند السلطان[9]، كما يجيء على

---

(1) شذا العرف ٢٨.

(2) الكتاب ٤/٤٧-٤٨.

(3) الكتاب ٤/٤٧

(4) مجالس ثعلب ٢/٥٤٦.

(5) مجالس ثعلب ٢/٤٩٣.

(6) مجالس ثعلب ٢/٥٠٨.

(7) لسان العرب (قذا) ١٥/١٧٢-١٧٣.

(8) لسان العرب (قتا) ١٥/١٦٩.

والشاهد في كتاب الأفعال للسرقسطي ٢/١٢٧، وتهذيب اللغة ٩/٢٥٣ بلا عزو.

(9) لسان العرب (أثا) ١٤/١٨-١٩.

فِعَل نحو: أَني الشيء إِنىً، وعلى فَعَل نحو: أَنَىً بمعنى حان وأدرك[1]، ومما يجيء على فَعَال أيضاً: الفَتَاء: المصدر من الشباب تقول: إنه لفتيٌّ بيّن الفَتَاء. قال الشاعر: (الوافر)

إذا عاش الفتى مائتين عاماً　　فقد ذهب اللذاذة والفَتَاء[2]

ففتاء مصدر لـ(فَتَا) وأما الفِتاء بالكسر فهو جمع الفتى، قال عدي بن الرقاع: (الخفيف)

يحسب الناظرون ما لم يفروا　　أنها جلّة وَهُنّ فِتَاء[3]

ويجيء هذا المصدر على فَعْلة مثل: صبا يصبو صَبْوة[4]، وقد يلفت النظر إلى هذا النوع من الأوزان ما يرد أحياناً من كثرة تعدد أمثلة المصدر للفعل الواحد، فقد ورد في الفعل (لقي) المصادر: (لقِيَ) لِقَاء ولِقَاءَة ولَقَى ولَقَيا ولُقِيّا ولَقِيّا ولَقْيَة ولِقيانا ولُقيانا ولِقيانة وغيرها[5]، ويجيء مصدره على فعيل أيضاً كما في هوى يهوى هَوِيّاً[6].

وعلى هذا فإننا نستطيع أن نقول إن هذا النوع من الأفعال لا يستأثر بوزن مقيس واحد وإنما يجري مجرى الصحيح في الإشتراك معه في أوزانه، وإن كان يؤثر بعض الأوزان لعلة صوتية تختص بآخره المعتل، وهي قاعدة مقررة منذ أيام سيبويه.

وجرت اللغة السريانية في صياغة مصدر هذا الفعل على قياسها المعهود في اشتقاق مصادرها، فمثلاً الفعل جلا (glā) يأتي مصدره على وزن meġlā[7]، والفعل rmā مصدره يجيء على mermā[8]، والفعل ḥdā يجيء مصدره على meḥdā[9].

ومثلما خرج هذا الوزن في اللغة العربية عن قواعد القياس فقد خرج في اللغة

---

(1) لسان العرب (أني) ٤٨/١.

(2) المنقوص والممدود ١٧ والشاهد للرُّبَيْع بن ضَبُع الفَزَاري وانظر لسان العرب (فتا) ١٤٥/١٥.

(3) ديوان عدي بن الرقاع العاملي ١٥٧ ولسان العرب (فتا) ١٤٦/١٥.

(4) ذيل فصيح ثعلب ١٠.

(5) المزهر ٨٣/٢.

(6) Wright, W., A Grammar of the Arabic Language, V.1, P. 128.

وانظر لسان العرب (هوا) ٣٧٢/١٥.

(7) المفصل في قواعد السريانية ١٤٩.

(8) فقه اللغات السامية ١٥٢-١٥٣.

(9) المفصل في قواعد السريانية ٢٤٩.

السريانية في بعض الأحيان عن قواعد القياس، فمثلاً الفعل tlaḥ = مزّق أو خرق، نجد أن مصدره يجيء على tlāḥā بمعنى خَرْق[1]. وهو يقابل وزن (فَعَال) في اللغة العربية مع ما يوافق قواعد السريانية من الغاء الحركة القصيرة في المقطع المفتوح. وكذلك الفعل ṡbā بمعنى رغب في، جاء مصدره على غير القياس، فهو فيه ṡeḇyā [2]. أو ṡbūṯā = إرادة أو رغبة [3]. ومثل ذلك الفعل ṭlā حيث جاء مصدره على غير القياس فهو ṭalyūṯā= طفولة أو غلاميّة، وهو مصدر صناعي[4].

وأما في اللغة العبرية فنجد أن مصدر معتل اللام يشترك مع الصحيح في وزن المصدر، حيث يجيء مصدره على وزن pāʿōl وذلك نحو: rāmā = رمى مصدره القياسي rāmōh وذكر بروكلمان أنه يأتي على rēmōṯ [5] وكذلك الفعل māṡā = وجد مصدره māṡō[6]، ومنها ḳārā = سمّى مصدره = ḳārō[7].

كما أن اللغة الحبشية تسير في بناء مصدر الفعل الناقص على القياس المعهود عنها في أفعالها الصحيحة فوق الثلاثية وذلك نحو الفعل talawa، وهو فعل ناقص معتل اللام بالواو يأتي مصدره على وزن telwōt. وأما ramaya فإنه فعل ناقص معتل اللام بالياء، ومصدره يجيء على وزن ramyōt[8].

وبهذا تكون اللغة العربية قد انفردت عن أخواتها الساميات في تعدد أوزان مصدر فعلها المعتل، فقد جاء على وزن فُعْل وفِعَل وفَعْلة وفعيل وفِعّالة وفَعَال، وغير ذلك من الأوزان التي ذكرناها فيما سبق، وإن كان يؤثر بعض الأوزان لعلة صوتية.

---

(1) Costaz, L., Syriac- English Dictionary, P. 392.

(2) في قواعد الساميات ٢٦٨.

(3) Costaz, L., Syriac-English Dictionary, P. 297.

(4) في قواعد الساميات ٢٥٢ وانظر

Payne Smith, J., Acompendious Syriac Dictionary, 174.

(5) الأساس ٣٧٩ وفقه اللغات السامية ١٥٢-١٥٣، وقاموس الأفعال العبرية ٦٣ .

(6) في قواعد الساميات ٦٣.

(7) الأساس ٣٧٥ وفي قواعد الساميات ٦٣.

(8) فقه اللغات السامية ١٥٢-١٥٣.

اللفيف المقرون واللفيف المفروق

اللفيف المقرون هو ما اعتلت عينه ولامه وسمي بذلك لاقتران حرفي العلة بعضها ببعض، وأما اللفيف المفروق فهو ما اعتلت فاؤه وصحت عينه وسمي بالمفروق لكون الحرف الصحيح فارقاً بين حرفي العلة[1].

ولا تحدثنا المصادر المتوافرة بين أيدينا عن قياس محدد دقيق لمصدر هذا النوع من الأفعال، فحاله يصبح حال الفعل الصحيح من تعدد أوزان مصدره من جهة وسماعها من جهة ثانية، فقد ذكر ابن منظور أن مصدر الفعل (أوى) يأتي على فُعُول أي (أُوِيًّا) وهو منقول عن الأزهري، وربما تدخلت عملية المماثلة فكسرت همزة هذا المصدر أي:

أُوِيًّا > إِوِيًّا

فهي مماثلة مدبرة كلية منفصلة.

ومن المصادر الأخرى لهذا الفعل: إِواء، على وزن (فِعَال)[2] وربما أتى على وزن (فَعَال) فيقال: ثويت بالمكان وثويته ثَوَاءً وثُوِيّاً[3].

ومن الأمثلة التي تأتي على وزن فَعَال وفَعَالة وفُعُول وفَعْل، قولهم: خَوَت الدار وخَوِيت خياً وخُوِيّاً وخَوَاءً وخَوَاية إذا خلت من أهلها[4]، ومما يأتي على فُعُول قولهم: زوى زُوِيّاً[5] كما ورد في باب (عوى) : عوا الكلب والذئب عُوِيّاً وعُوَاءً وعَوّةً وعَوَيَةً، إذا لوى خطمهُ وصوّت[6] وتقول لَوَيته لَيّاً ولِيّاناً[7].

وهكذا رأينا في اللفيف المقرون أنه لا يختلف كثيراً عن الصحيح من حيث بناء مصدره ولكننا لاحظنا أيضاً أنه يؤثر صيغة (فُعُول).

وأما اللفيف المفروق فهو يشبه هذا النوع من حيث تعدد أوزان مصدره، غير أنه يختلف عنه من حيث أن اللفيف المقرون أوله صوت صحيح لا يمكن أن يسقط أبداً سواءً

---

(١) شذا العرف ٢٨.
(٢) لسان العرب (أوا) ١٤/٥١.
(٣) لسان العرب (ثوى) ١٤/١٢٥.
(٤) لسان العرب (خوا) ١٤/٢٤٥.
(٥) لسان العرب (زوى) ١٤/١٦٣.
(٦) لسان العرب(عوى) ١٥/١٠٧.
(٧) الجمل للزجاجي ٣٨٣.

في تصاريف الفعل أو صياغة المصدر، وأما المفروق فأوَّلُهُ حرف علة، وحرف العلة غالباً ما يتأثر في تصاريف الفعل، أو صياغة المصدر، وقد يصل الأمر إلى إسقاطه تماماً، إلاّ إذا جاء على الأصل، فقد يَصحُّ حرف العلة، فيعامل معاملة الصحيح، وقد يحذف، فقد ورد في لسان العرب (وَدَيْتُ القتيل وَدْياً ودِيَةً: إذا أعطيت دِيَته)[1]، فقد ورد فيه صيغة (فَعْل) وهو الأصل المفترض للمصادر في اللغة العربية، وقد ورد فيه (دِيَة) بحذف حرف العلة، والأغلب أن صيغة (وَدْي) بتصحيح الواو هي القديمة، وأما صيغة (دِيَة) فهي حادثة، وورد أيضاً على هذا(وشى الحائك الثوب وَشْياً وشِيَةً: إذا حسّنه[2] ومنه أيضاً (وفى يفي وَفَاء ووفْيا)، والأخير قد يكون مسموعاً كما قال الهذلي: (البسيط)

إذا قدموا مائة واستأخرت مائة وفْيًا وزادوا على كلتيهما عددا[3]

ويجوز أن يكون هذا المصدر قياساً غير مسموع، حيث قرر أبو علي النحوي أن للشاعر أن يأتي بكل (فِعْل) على وزن (فَعَل) بمصدر على وزن (فَعْل) وإن لم يسمع[4].

ومما يلفت النظر في بعض أمثلة هذا النوع من الأفعال، هذا التعدد الكبير لأمثلة مصادره ففي الفعل (وقى) ورد فيه المصادر: الوِقَاء على وزن (فِعَال)، والوَقاء على وزن (فَعَال) والوِقاية على وزن (فِعَالة) والوَقَاية على وزن (فَعَالة) والوُقاية على وزن (فُعَالة) والواقية على وزن (فاعلة)[5].

---

(١) لسان العرب (ودى) ١٥/٣٨٣.

(٢) لسان العرب (وشى) ١٥/٣٩٢.

(٣) لسان العرب (وفى) ١٥/٣٩٨.

والشاهد لعبد مناف بن ربع الهذلي . انظر ديوان الهذليين ٢/٤٠ .

(٤) لسان العرب (وفى) ١٥/٣٩٨.

(٥) لسان العرب (وقى) ١٥/٤٠١.

الفصل الثاني

أبواب تتعلق بالمصدر

المصـــدر الميمـــي

المصدر الميمي هو اسم مبدوء بميم زائدة ، ولكنه لا يمكن أن يكون على وزن مُفَاعَلَة؛ لأن وزن مفاعلة مصدر للفعل (فاعل)، ولا يختلف عن المصدر الصريح إلا أنه أقوى دلالة منه، يصاغ من الفعل الثلاثي المتعدي واللازم على زنة (مَفْعَل) بفتح العين، وإبدال حرف المضارعة ميماً مفتوحة، إلا في الفعل المثال الواوي المحذوف العين في المضارع، إذ يصاغ منه على زنة (مَفْعِل) مثل: وعد يعِد موعِداً، ووضع يضع موضِعاً [1]، وقد تزاد في آخر هذا النوع من المصادر تاء في آخره نحو: هَلَك مَهلَكة، وقال مَقَالة، كما قد يصاغ في رأي بعض العلماء على زنة اسم المفعول، وقد ذكر هذا في مكانه في هذا الكتاب في أوزان المصدر، كما ذهب بعضهم إلى أنه قد يأتي على وزن فاعِلة[2].

وما نريد أن نثبته قبل أن نخوض في آراء القدماء والمحدثين في المصدر الميمي هو أن هذا المصدر هو مصدر صريح ونرى أنه سمي ميمياً، بسبب زيادة الميم في أوله، وعلى هذا فإنه يمكن أن يصاغ على وزن (مَفَاعِلة) نحو : سَاء يسوء مَسَائِيَةً الذي ذكر أن حدّه أن يكون مساوئة، فإذا خففت الهمزة أصبح مَسَاية[3]. كما يمكن أن يأتي على وزن (مَفْعَلة) و(مَفْعِلة) و(مَفْعِل) و (مَفْعُلة) و (مَفْعُل) و(مفعول) و (مفعولة) وقد ذكرنا هذا مفصلاً في حديثنا عن المصدر الصريح.

ويمكن أن نقول بعد هذا التقويم، بأن البناء الصوتي لهذا النوع من المصادر يختلف باختلاف أوزانه المتعددة، إذ ليس له بناء واحد يمكن أن ندرجه في هذا المقام، وقد سبق أن أدرجنا التكوين الصوتي لكل وزن على حدة.

وأما بناء هذا المصدر فقد أدرجه سيبويه مع المصادر الصريحة قال [4]: «وإن كان المَفْعَلُ مصدراً، أجرى مجرى ما ذكرنا من الضرب والسير، وسائر المصادر التي ذكرنا، وذلك قولك: إن في ألف درهم (لَمَضْرَبا) أي : إن فيها لضَرْبا ... ومثل ذلك سَرَّحَ به مُسَرَّحاً أي : تسريحاً، فالمسرّح والتسريح بمنزلة الضَّرْب والمَضْرَب، قال جرير (وافر):

(1) الصرف الواضح ١٣٩ .

(2) الصرف الواضح ١٣٩ - ١٤١ .

(3) لسان العرب (سوا) ١/ ٩٥-٩٦ .

(4) الكتاب ١/ ٢٣٣ وانظر ٤/ ٨٧ و ٤/ ٨٩ وشرح ابيات سيبويه لابن السيرافي ١/ ١٥٩ و ١/ ٣٣٥ .

ألم تَعلَمْ مُسرَّحي القوافــي فلا عِيًا بهن ولا اجتــــلابـا[1]

أي: تسريحي القوافي» .

وقد ربطه سيبويه بالوزن (فَعَلَ يَفْعِلُ) ومثّل له بقول الله عز وجل «فأين المفر»[2]، أي أين الفرار، وقال الله عز وجل «وجعلنا النهار معاشا»[3]، أي: جعلناه عيشا[4]، وهذا هو القياس عند سيبويه، وأما المفْعِل بكسر العين فهو شاذ[5]، كقوله تعالى: «إلى الله مرجعكم»[6]، أي رجوعكم و «ويسئلونك عن المحيض»[7]، أي: في الحيض.

ولقد فسّر سيبويه اختلاف أبنية المصدر الميمي من (مَفْعَل) و (مَفْعِل) على أساس التغاير بين اللهجات، فالكسر لغة تميم، وأما الفتح فهو لغة الحجاز[8]، وعدّ سيبويه أن الأصل في المصدر الميمي هو الفتح في عينه، وأما الكسر فشاذ ، وذلك لأنه قرر أن (مَفْعِل) بالكسر في العين، إنما هو قياس اسم المكان[9].

وقد استمرت الآراء التي ضمنها سيبويه كتابه عند المبرد، الذي حمل الميم في المصادر الميمية على المفعول، وذلك لأن المصدر مفعول أحدثه الفاعل[10].

وذكر الزجاجي أن «ما كان على (فَعَلَ يَفْعِلُ) بفتح العين في الماضي وكسرها في المستقبل، فالمصدر منه على (مَفْعَل) بفتح العين، واسم المكان (مَفْعِل) بكسر العين، وكذلك الزمان ، تقول : ضرب يضرب مَضْرَباً، وهذا مضرِب القوم لموضع الضرب ، وكذلك الزمان .. وما كان على (يَفْعَل) أو (فَعُل يَفْعُلُ) أو (فَعِلَ يَفْعَلُ) فالعين منه في (مَفْعَل) مفتوحة في المصدر أيضاً، والمكان نحو : المَذْهَب والمَصْنَع ... إلا ثمانية أحرف

(1) ديوان جرير ٦٥/٢ برواية (ألم تُخْبَرْ) بدلاً من ألم تعلم، والكتاب ٢٣٣/١ واللسان (يسر) ٢٩٧/٥، والمقتضب ٢١٢/١ وارتشاف الضرب ١٧٨/٢ .

(2) القيامة ٧٥ / ١٠ .

(3) النبأ ١١/٧٨ .

(4) الكتاب ٨٧/٤ .

(5) الكتاب ٨٧/٤ وانظر مجالس ثعلب ٥٤٥/٢ .

(6) المائدة ١٠٥/٥ .

(7) البقرة ٢٢٢/٢ .

(8) الكتاب ٩٠/٤ .

(9) الكتاب ٨٧/٤ وانظر ٨٩/٤ وانظر الجمل للزجاجي ٢٨٨.

(10) المقتضب ٢١٢/١ .

جاءت نوادر ... وهي المَشْرِق والمَغْرِب والمَسْجِد والمَنْبِت والمَجْزِر والمَفْرِق والمَسْكِن والمَطْلِع، وقد قرئ: «حتى مَطْلَعِ الفجر»[1] و«حتى مَطْلِعِ الفجر» ... فإذا كان أول الفعل واواً فـ(مَفْعِل) فيه مكسور العين في المكان والمصدر، نحو: المَوْعِد والمَوْضِع والمَوْزِن»[2].

وقد أدرجه أبو حيان الأندلسي تحت اصطلاح اسم المصدر، قال [3]: «واسم المصدر يقال باصطلاحين، أحدهما: ما ينقاس بناؤه من الثلاثي على «مَفْعَل» أو (مَفْعِل).

هذا، ونجد من النحويين القدامى من قرر أن ورود هذه الميم في أوائل المصادر الميمية، إنما هو ورود شاذ، قال السيوطي[4]: «ولهذه الأفعال مصادر دخلت الميم زائدة في أولها، تدرك بالقياس على ما أصَّلَتْهُ فيه العلماء فما قالت العرب على أصله وأشذته، ومنها أسماء مبنية بالزيادة، تشبه المصادر في وزنها وتخالفها في بعض حركاتها للفصل بين الاسم والمصدر».

وأما المحدثون فقلما نجد عندهم خروجاً على هذا الذي قاله القدماء، سوى أن المستشرق .W . Wright، أدرج جميع المصادر المبدوءة بالمقطع (ma) ضمن المصدر الميمي، وهذا هو ما نذهب إليه، وقد قرر المستشرق Wright أنه إذا لحقت السابقة (ma) بالمصادر (مَفْعِل ومَفْعَل ومَفْعُل ومَفْعَلَة ومَفْعِلة ومَفْعُلَة) فإن هذه المصادر تسمى المصدر الميمي[5]. وقرر أن المصدر الميمي من الفعل اليائي الأجوف يستحق كسرة دائماً[6].

وفي موضع آخر ذكر المستشرق Wright أن المصدر الميمي يتخذ شكلين من الحركات على مقطعه الثاني، وهو رأي القدماء كما عرفنا سابقاً فمثلاً إذا كان المصدر الميمي مفتوح المقطع الثاني مثل: مَضْرَب و مَحْبَس ومَحْمَل ومَفَرّ، فهو أيضاً مصدر في حين إذا كان مكسوراً مثل: مَجْلِس ومَحْمِل ومَحْبِس ومَفِرّ ومضرِب فهي أسماء مكان

---

(١) القدر ٥/٩٧ .

(٢) الجمل للزجاجي ٢٨٨ ، وانظر المزهر ٩٧/٢، والأصول في النحو لابن السراج ١٤١/٣ .

(٣) ارتشاف الضرب ١٧٨/٣ وانظر اللسان (يسر) ٢٩٧/٥ .

(٤) المزهر ٩٦/٢ وانظر همع الهوامع ٥٤/٦ .

(٥) Wright, w. A Grammar of the Arabic Language, P112

(٦) Wright, w. A Grammar of the Arabic Language, P119 .

وقد تكون مصادراً[1].

وهذا النوع من الأسماء موجود في اللغات السامية الأخرى مع بعض الاختلافات، ففي العبرية تكون الحركة على المقطع الأول إما (ֶ) وهي الكسرة القصيرة الممالة أو sēgōL= سيجول [2]. أو (ַ) وهي الفتحة القصيرة = pataḥ وذلك مثل: mansāb أو maṣṣāb و maṣ̌āb و merkāb = مركب و mizbēyaḥ بتأثير حرف الحلق، وهي تقابل madbḥā في السريانية ، وهناك أيضاً midbār، وتقابل madbrā = صحراء من الفعل dbar.[3]

ويمكن بعد هذا أن نقول إن أوزان المصدر الميمي، قد استعمل بعضها في العربية على نطاق واسع، واستعمل بعضها استعمالاً قليلاً، أو أن ما وصل إلينا منها كان قليلاً، وذلك راجع إلى ازدواج دلالتها، واختلاطها بالقضايا الصرفية الأخرى فهي مرحلة متقدمة من مراحل المصدر في اللغة العربية، وقد ثبت وجودها في العربية؛ لأن القرآن استعمل كثيراً منها قال تعالى: «وندخلكم مَدْخَلا كريما»[4]، فقد قرأ نافع وأبو بكر برواية عنه (مَدْخلاً) وهو مصدر تقديره ويدخلكم فتدخلون دخولاً كريماً[5]، وأما سبب هذا التقدير فلأن المصدر (مدخلاً) أو تقديره (دخولاً) لم يجيء على قياس الفعل أي: يدخلكم إدخالاً، وقال مكي بن أبي طالب[6]: « وحجة من فتح الميم أنه جعله مصدراً لفعل ثلاثي مضمر دلّ عليه الرباعي الظاهر وهو قوله: ندخلكم، أي: ندخلكم فتدخلون مَدْخلاً أي، دخولاً» وفي قوله تعالى «ولم يجدوا عنها مَصرِفا»[7]، قرأ زيد بن علي:

---

(1) Wright, w. A Grammar of the Arabic Language, P126 .

(2) Wright, w. A Grammar of the Arabic Language, P126 .
وانظر قواعد اللغة العبرية للمبتدئين للدكتور رشاد الشامي ١٩ – ٢٠ .

(3) Wright, w. A Grammar of the Arabic Language, P 126 .
وانظر Costaz, L., Syriac - English Dictionary, P. 57, 58 .

(4) النساء ٣١/٤ .

(5) البحر المحيط ٢٣٥/٣ .

(6) الكشف ٢٨٦/١ وانظر العنوان في القراءات السبع ٨٤ والنشر في القراءات العشر ٢٤٩/٢.

(7) الكهف ٥٣/١٨ .

مَصْرَفا بفتح الراء، وهو مصدر[1]، وفي قوله تعالى: ﴿فلما جاءتهم آياتنا مُبْصِرة قالوا هذا سحر مبين﴾[2]، قرأ قتادة وعلي بن الحسين: مَبْصَرة: بفتح الميم والصاد وهو مصدر ميمي أيضاً[3]، وفي قوله تعالى: ﴿فكانوا كهشيم المحتضِر﴾[4]، قرأ الجمهور: المحتظِر بكسر الظاء، وقرأ أبو حيوة وأبو السمال وأبو رجاء العطاردي وأبو عمرو بن عبيد بفتحها وهو اسم مكان، وقيل هو مصدر أي: كهشيم الاحتظار[5]، وقد نسب ابن جني هذه القراءة إلى الحسن البصري ذاهباً إلى أنها مصدر، وفسّر الاحتظار بأن يجعل حظيرة[6].

وأما في الناقص فإن المصدر الميمي يشترك في صيغته مع اسم المكان، قال أبو بكر ابن السراج[7]: «الموضع والمصدر فيه سواء يجيء على «مَفْعَل» وكان الألف والفتح، أخف عليهم من الياء والكسرة، وذلك نحو: مَغْزى، وقد قالوا: مَعْصية، ولم يجيء مكسوراً بغير الهاء، وأما بنات الواو مثل: يغزو فيلزمها الفتح، لأنها يَفْعُلُ، وإن كان فيها ما في بنات الياء من العلة» .

استعمال المصدر الميمي مكان المصدر

نص القدامى على أن المصدر الميمي قد يستعمل استعمال المصدر، وذلك كالمعصية بمنزلة العصيان والموجدة بمنزلة الوجدان، هذا إذا كان الوجد يُتكلم به، بمعنى أن الفَعْلَة والمَفْعِلة من الأوزان التي تجري جريان المصادر الصريحة وربما ترك استعمال المصدر الأصلي الذي يجيء على وزن (فَعْل) إلى استعمال المَفْعلة، ومنها كما ذكرنا: الموجِدة، فهي مصدر وَجَدْت عليَّ فلان إذا غضبت عليه، والوَجْد في الحزن: وجدت به وَجْداً: إذا حزنت على مفارقته[8]. ومما جاء على هذه القضية من أشعار العرب قول ابن أحمر: (طويل)

---

(1) البحر المحيط ١٣٨/٦ وانظر مختصر في شواذ القرآن ٨٠ .
(2) النمل ١٣/٢٧ .
(3) البحر المحيط ١٣٨/٦ وانظر النمل ٤٩/٢٧ في البحر المحيط ٥٨/٧ .
(4) القمر ٥٤ / ٣١ .
(5) البحر المحيط ١٨١/٨ وانظر مختصر في شواذ القرآن ١٤٨ .
(6) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات ٢٩٩/٢-٣٠٠ .
(7) الأصول في النحو لابن السراج ١٤٥/٢ .
(8) الكتاب ٢٣٣/١ - ٢٣٤ وانظر شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١٥٩/١ .

لَدُنْ غُدْوَةَ حتى كررن عشيةً وقرّبنَ حتى مـــا يَجِدْنَ مُقرَّبـــا
تداركن حيّاً من نمير بن عامـــر أسارى تُسامُ الذلّ قتلاً ومَحْـــرَبا[1]

فالشاهد فيه قوله (مَحْرَبا) وهو مصدر لِحَرَبْتُه حَرَباً إذا سلبته ماله، أي كأنه قال : تقتل قتلاً وتحرب مَحْرَبا[2].

ومما يجدر ذكره أن وزن (مَفْعَل) هو الوزن القياسي للمصدر في اللغة السريانية؛ إذ يصاغ المصدر فيها من الفعل الثلاثي المجرد المبني للمعلوم سواء أكان متعدياً أم لازماً، على وزن (mefˁal) وذلك نحو: mekṭal قتْل، و = meḏhal وهو يقابل أحد أوزان المصدر الميمي في اللغة العربية[3]، ومن الأمثلة عليه كذلك المصدر: (mkām) من الفعل الأجوف الواوي وهو kām، وكذلك me<bar.[4] كما أن حرف الميم يدخل على المصدر في اللغة العبرية في أحوال مخصوصة، بحيث يتغير وزن المصدر كما في حال الإضافة، فتشكل الميم بالحريق (ִ) مع تشديد فاء المصدرية، وذلك إذا كان المصدر سالماً من حروف العلة أو معتل اللام بالألف أو بالهاء مثل:

الفعل šāmar = راقب يبنى المصدر منه على šāmōr وعند إضافة الميم إليه يصبح = miššāmōr.

الفعل māšā = وجد، يبنى المصدر منه على māšō وعند إضافة الميم إليه يصبح mimmāšō.[5]

---

(١) الشاهد لابن أحمر في الكتاب ١/٢٣٤ وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١/١٥٩ .

(٢) الكتاب ١/٢٣٤ وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١/١٦٠ .

(٣) في قواعد الساميات ٢٢٤، وانظر فقه اللغات السامية ١٣١ . وانظر :
Moscati, S., An Introduction to the Comparative Grammar of the Semitic Languages, P. 159 .

(٥) في قواعد الساميات ٢٤٩ وانظر ٢٧٩ .

(٦) الأساس ٢٥٧.

المصدر الدال على المرة

وهو مصدر يشتق من الفعل الثلاثي وغير الثلاثي، فمن الثلاثي يصاغ على وزن (فَعْلَة) إلا إذا كانت صياغة المصدر منه على وزن (فَعْلة)، ففي هذه الحالة يجب أن يدّل على مصدر المرة منه بالوصف ، وذلك كقولنا: رحم رحمة واحدة، وأما إذا كان المصدر من غير الثلاثي، فتزاد تاء التأنيث في آخر مصدره الصريح، وذلك نحو: انطلاقة، واستخراجة، فإن كان بناء المصدر الصريح على التاء دُلّ على المرة منه بالوصف أيضاً نحو: أقمت إقامة واحدة[1].

وتستوي الأفعال جميعها في اشتقاق المصدر الدال على المرة، إذ لا فرق بين لازم ومتعد، وصحيح ومعتل، قال المبرد [2]: «إذا أردت ردّ جميع هذه المصادر إلى المرة الواحدة، فإنما ترجع إلى فَعْلة) على أي بناء كان، بزيادة أو غير زيادة، وذلك قولهم : ذهبت ذهاباً، ثم تقول: ذهبت ذَهْبَةً واحدة، وتقول في القعود: قعدت قَعْدة واحدة، وحَلَقْتُ حلقة واحدة ... لا يكون في جميع ذلك إلا هكذا».

وعلى هذا فلابدّ من دخول الهاء في هذا المصدر لإرادة المرة الواحدة[3]، ولم نجد من خرج على هذا النهج من جهة القياس، من علماء اللغة القدامى والمحدثين، إذ نصوا جميعاً على ما ذكرنا[4]، بيد أنه قد شذت بعض الألفاظ التي وصفت بأنها لا يصح القياس عليها ولا استعمالها، إلا أن يضطر إليها الشاعر اضطراراً قبيحاً، وذلك نحو: إتيانة، والقياس أَتْيَة، وهي مستعملة أيضاً، وقد ورد في لسان العرب ، أتاني فلان أتياً وأَتْيَة واحدة وإتياناً، قال –يعني الليث– ولا نقول إتيانة واحدة إلا في اضطرار شعر قبيح؛ لأن المصادر كلها إذا جعلت واحدة رُدَّت إلى بناء (فَعْلة)[5].

كما ورد في لسان العرب: «الليث: ولقيه لَقْية واحدة ولَقَاة واحدة وهي أقبحها على جوازها، قال ابن السكيت: ولِقْيَانَة واحدة، ولَقْيَة واحدة، قال ابن السكيت: ولا

---

(١) معجم النحو ٣٤٨ .

(٢) المقتضب ٢/١٢٥ وانظر الكتاب ٨٦/٤ والأصول في النحو ١٤٠/٣-١٤١، والمفتاح في الصرف ٦٥.

(٣) المقتضب ٣٧٢/٣ .

(٤) أوضح المسالك ٢٦٥/٢ وهمع الهوامع ٥٣/٦ والقياس في اللغة العربية ٥٣ .

(٥) لسان العرب (أتى) ١٣/١٤ وانظر القياس في العربية ٥٣ .

يقال لقاة فإنها مُوَلَّدَةٌ ليست بفصيحة عربية، قال ابن بري: إنما لا يقال لَقاة لأن الفعلة للمرة الواحدة، إنما تكون ساكنة العين، ولَقَاة محركة العين»[1].

وبغض النظر عن استعمال (لَقَاة) عند العرب، إلا أن توجيهها من لغة العرب ممكن في ضوء التطور اللغوي، فالأصل في هذا الفعل لَقِيَ بالياء، وهو مثل: رَمَيَ، وقد احتفظت اللغة العربية ببعض الأفعال التي جاءت على هذا الأصل، مثل: حَوِرَ وعَوِرَ واستَحْوَذَ واستنوق، ومنها أيضاً الفعل (لَقِي)، وتشترك العربية في هذا مع اللغة الجعزية، ففيها مثلاً: talawa= تلا في العربية[2]ومنها أيضاً ṡaḥawa = صحا، وrakaya = رقى[3]، فهذه الأفعال في الحبشية تشبه تلك الأفعال الموجودة في العربية التي منها الفعل (لَقِيَ) ثم وصلت هذه الأفعال إلى المرحلة الثانية من مراحل تطور الأفعال المعتلة، وهي مرحلة التسكين التي وصلت إليها لهجة طيء، وقد اهتدى ابن جنيّ إلى هذه المرحلة دون الاستدلال بمراحل التطور التي ذكرناها[4]. وأما المرحلة التالية فهي مرحلة انكماش الصوت المركب، وهي مرحلة وصلت إليها القبائل التي عرف عنها أنها تميل، وهي قيس وأسد والقبائل النجدية بعامة[5]. فإذا طبقنا هذه المراحل على الفعل (لَقِيَ) سنخرج بالنتيجة التالية:

لَقِيَ	لَقِيْ	لَقِي lakē	لَقَا
مرحلة الصحة	مرحلة التسكين في لهجة طيء	انكماش الصوت المركب (الإمالة) في لهجات القبائل النجدية	مرحلة الفتح الخالص في لهجة الحجازيين

وقد وردت كثير من القراءات القرآنية المتواترة، وغير المتواترة على ظاهرة الإمالة، أي أن (لَقَاة) صحيحة من حيث خضوعها لقوانين التطور في اللغة العربية، وأما وجه الشذوذ فهو في (لقيَانة) لأنها جاءت على غير صيغة (فَعْلة) القياسي.

---

(١) لسان العرب (لقى) ١٥/٢٥٤ وانظر القياس في اللغة العربية ٥٣.

(٢) بحوث ومقالات ٢٤٤ وانظر في قواعد الساميات ٣٩٦ ومنهج أبي حيان الأندلسي ١٣١.

(٣) في قواعد الساميات ٣٣٦ و ٣٨٩.

(٤) الخصائص ٢/٤٧١ - ٤٧٢ وانظر بحوث ومقالات ٢٤٥.

(٥) منهج أبي حيان الأندلسي ١٣٢.

المصدر الدال على الهيئة

وهو مصدر يصاغ للدلالة على الهيئة، على وزن (فِعْلة) بكسر الفاء، كـ(الجِلْسَة) و (القِتْلَة)، إلا إذا كان بناء المصدر الصريح على وزن (فِعْلة) عندها يجب أن يدلّ على الهيئة بالوصف، مثل : نشدت ضالتي نِشْدة عظيمة، ولا يبنى من غير الثلاثي مصدر للدلالة على الهيئة، إلا ما شذّ من قولهم: اختمرت المرأة خِمْرَةً، وانتقبت نِقْبَةً، وتَعَمَّمَ الرجل عِمَّة، وتقمص قِمْصَةً[1].

ومن الأمثلة عليه، وضَعَه يضَعُه وَضْعاً ... ومَوْضَعاً، وإنه لحسن الوِضْعَة أي: الوضع[2]، وكذلك، جرى الماء جَرْياً وجَرْية وإنه لحسن الجِرْية[3]، وورد في قول الأعشى (مجزوء الكامل):

أقبلت أمشـــــي مِشْـــيَةَ الـ   حشـــــــيان مِزوراً جِنَابُـــه[4]

ذكرت وسمية المنصور في التعليق على هذا البيت، أن اللاحقة (التاء) قد أدت وظيفة جديدة، وهي الدلالة على هيئة حدوث الفعل[5]، وليس الأمر كذلك، إذ هذه اللاحقة موجودة في مصدر الهيئة، والمصادر الميمية، ولا تدل على الهيئة، غير أن البناء الصوتي لوزن (فِعْلة) كله هو الذي أدى وظيفة الدلالة على الهيئة، فلو غيرنا حركة المقطع الأول من الكسر إلى الفتح، لتغيرت دلالته من الهيئة إلى المرة على الرغم من وجود التاء في آخره، ولا يتغير هذا الأمر حتى لو وصف المصدر، فلو قلنا: جلس جَلْسَة عظيمة ، لدلّ على المرة أيضاً، ومن حيث المصطلح يبدو أن مصطلح الهيئة قد استعمل متأخراً في زمن أبي حيان الأندلسي، إذ لا نجد قبله من استعمله، قال[6]: « والهيئة من الثلاثي المجرد المتصرف التام تبنى على فِعْلة ... وشذّ فِعْلة من غيره، قالوا : هو حسن العِمّة والخِمْرة من اعتمّ واختمرت، أي: لبست الخمار» .

---

(١) همع الهوامع ٥٣/٦، وأوضح المسالك ٣٦٥/٢، ومعجم النحو ٢٤٨ – ٢٤٩ ، وانظر المفتاح في الصرف ٦١.

(٢) لسان العرب (وضع) ٣٩٦/٨ .

(٣) لسان العرب (جرى) ١٤٠/١٤ .

(٤) ديوان الأعشى ٣٣٥ .

(٥) أبنية المصدر في الشعر الجاهلي ٣٠٠ .

(٦) ارتشاف الضرب ١٢٥/١ .

المصدر المضاف

مصطلح المصدر المضاف مصطلح قديم قِدم الدرس اللغوي العربي، إذ استخدم منذ فجر التأليف في علم اللغة، بدليل وروده سوياً ناضجاً في كتاب سيبويه[1]. وقد أطلق للتعبير عن نوع من المصادر يكون مضافاً إلى ضمير الخطاب خاصة، وربما أضيف إلى غيرها، قال سيبويه[2]: «ما جرى من المصادر المضافة مجرى المصادر المفردة المدعوّ بها، وإنما أضيفت ليكون المضاف فيها بمنزلته في اللام إذا قلت: سقياً لك، لتبين من تعنى، وذلك : ويلك وويحك وويْسَك وويْبَك، ولا يجوز «سقيك» إنما تُجري ذا كما أجرت العرب»[3].

وقد ساق الزمخشري أمثلة هذا النوع من المصادر مع المصادر الجامدة التي لا تتصرف وذلك نحو: ذفراً وبَهْراً وأُفَّةً وتُفَّة وويحك وويسك وويلك وويبك[4]، ومن الأحكام التركيبية لهذه المصادر أن النصب يلزمها إذا أضيفت ولا يلزمها إذا جردت من الإضافة قال السيوطي[5]: «ومما جاء مضافاً: بُعْدَك وسُحْقَكَ، وأنشد الكسائي (طويل)

إذا ما المهارى بلّغتنا بلادنـا ... فَبُعْدَ المهارى من حسير ومتعب[6]

ومما استعمل مفرداً ومضافاً قولهم للمصاب المرحوم: ويح فلان، وويحه، وويحٌ له، وللمتعجب منه ويباً له، وويك وويب غيرك وويسك، وويسه، قال الجزولي: وهو استصغار واستحقار، وقال ابن طاهر: ويح: كلمة رحمة، وويس كلمة تقال في معنى رأفة، وهي مضافة إلى المفعول، ومتى أضفتها لزمت النصب، ولا يجوز فيها الرفع، لأنه مبتدأ لا خبر له ، فإذا افردتها جاز الرفع والنصب ، تقول : ويحٌ له ، وويحاً له وويلٌ له، وويلاً له، وليس لهذه المصادر أفعال عند النحويين»[7].

وإذا عرّفت هذه المصادر بالألف واللام، فالرفع فيها أحسن من النصب، لأن

---

(١) في المصطلح النحوي البصري ٧٣ .
(٢) الكتاب ٣١٨/١ .
(٣) يعني أنه سمع كذلك من العرب سماعاً .
(٤) المفصل ٣٣ .
(٥) همع الهوامع ١٠٧/٣ وانظر ١٠٨/٣ .
(٦) الشاهد في همع الهوامع ١٠٧/٣ بدون عزو .
(٧) همع الهوامع ١٠٧/٣ وانظر ١٠٨/٣ .

المصدر المعرف يصير مما يصلح بناء الكلام عليه، أو إسناد الكلام إليه، فيقوى فيه الابتداء نحو : الويل له، والخيبة له، ولكن دخول (أل) في هذه المصادر ليس مطرّداً وإنما نقف منه موقف السامع الذي يجيز ما يسمع ولا يقيس عليه[1].

وهناك نوع آخر من المصادر يطلق عليه مصطلح المصدر المضاف، كما في قوله تعالى: «سنة الله التي قد خلت في عباده»[2]. نصب (سنة الله) لأنه مصدر في موضع فِعْل، كأنه قال: سنّ الله سنّةً ، فجعل في موضع سَنّ سُنّة، وهو مصدر فأضافه وأسقط التنوين للإضافة، وقال كعب بن زهير (البسيط):

يسعى الوشاة بجنبيها وقيلهم   إنك يا ابن أبي سلمى لمقتول[3]

نصب (قيلهم) لأنه مصدر في معنى يقولون قيلاً، فأضاف وأسقط التنوين[4]. وهذا يقابل في اصطلاحنا المصدر النائب عن فعله، وأما ما عناه بالمصدر المضاف، فيختلف عما عناه سيبويه بمصطلحه المصدر المضاف؛ لأن هذا المصدر الأخير لا نقف منه موقف السماع، وإنما يمكن القياس عليه، كما أن فعله مستعمل، وأما تلك المصادر المضافة فلا فِعْلَ لها .

المصـــدر المثنـــى

وهو ما كان المصدر فيه على بناء المثنى، وذلك نحو : حنانيك، وقد عبر عنهسيبويه بمصطلح وصفي طويل العبارة، قال[5]: «باب ما يجيء من المصادر مثنى منتصباً على إضمار الفعل المتروك إظهاره، وذلك قولك : حنانيك، كأنه قال تحنناً بعد تحنن، كأنه يسترحمه ليرحمه، ولكنهم حذفوا الفعل لأنه صار بدلاً منه» ومنه قول طرفة بن العبد (طويل):

أبا منذر أفنيت فاستبق بعضنا   حنانيك بعض الشر أهون من بعض[6]

ولا يكون المصدر المثنى إلا في حال إضافة، فهو من المصادر المضافة دائماً، كما أن المصادر الجامدة في أغلبها مضافة وجامدة كـ(حنانيك)، ومنها أيضاً (لبيك) و

---

(1) همع الهوامع ٣/١٠٨ .
(2) غافر ٤٠ / ٨٥ .
(3) ديوان كعب بن زهير ص ٦٥ .
(4) الجمل المنسوب للخليل ٥٨ – ٥٩ .
(5) الكتاب ١/ ٣٤١ وانظر في المصطلح النحوي البصري ٧٣ .
(6) ديوان طرفة بن العبد ص ٦٦ .

(سعديك) وسمع من العرب (حنانيه) وهي مصادر جامدة[1]. ومثل ذلك أيضاً (حذاريك) كأنه قال: ليكن منك حذر بعد حذر، كما أن لبيك وسعديك معناها: إجابة بعد إجابة وكأن هذه التثنية جاءت لمزيد من التوكيد، ومنها أيضاً: دواليك وهذاذيك[2].

وقال سيبويه[3]: «وزعم يونس أن لبيك اسم واحد، ولكنه جاء على هذا اللفظ في الإضافة، كقولك: عليك وزعم قليل أنها تثنية؛ لأنا سمعناه يقول: حنان وبعض العرب يقول: «لبٍّ»، فيجريه مجرى أمسِ وغاقِ، ولكن موضعه نصب، وحَوالَيْك بمنزلة حَنَانَيْك، ولست تحتاج إلى أن تفرد؛ لأنك إذا أظهرت الاسم تبين أنه ليس بمنزلة عليك وإليك؛ لأنك لا تقول: لبّي زيد، وسَعْدَيْ زيدٍ».

وإذا ما أضيفت (لبّي) إلى ظاهر فإنها تعد من الشاذ الذي لا يقاس عليه. وذلك كقول الشاعر (متقارب):

دعوت لما نابني مِسْوَراً ... فلبّيَ فلبّيْ يدَيْ مِسْوَرِ[4]

المصدر المؤوّل

ليس المصدر المؤول مصدراً صريحاً ملفوظاً به كما تلفظ بأوزان المصدر الأخرى. وإنما تتأول وزنه من حرف مصدري موصول بفعل. أي أنّ (أنْ) المصدرية وصلتها تكون في معنى المصدر، ويشترط في ما المصدرية أن يكون فيها ما يرجع إليها وما يعود عليها؛ لأنها اسم، وأما أن والحروف فلا يحتاج فيها إلى هذا؛ لأنها حروف مختصة في الدخول على الأفعال ولا تدخل على الأسماء[5]. ولا يجوز أن يقع المصدر المؤول في موقع المصدر، فلا يجوز مثلاً، أن تقول (ضربت زيداً أن أضربه) في مقابل (ضربت زيداً

---

(1) الكتاب ٢٤٨/١ وانظر المفصل ٣٣، وهمع الهوامع ١١٢/٣-١١٤.
(2) الكتاب ٣٤٩/١.
(3) الكتاب ٣٥١/١.
(4) وهو من الشواهد المجهولة، انظر الكتاب ٣٥٢/١ وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢٧٩/١ والهمع ١١٣/٣. وقد نسبه محقق الكتاب إلى رجل من بني أسد، وانظر شرح المفصل ١١٩/١. وانظر بحوث ومقالات في اللغة ١٠٨.
(5) الأصول في النحو ١٦١/١ وشرح الكافية ١٩٤/٢، وشرح جمل الزجاجي ٢٤/٢-٢٥، وأوضح المسالك ٢٤١/٢ والهمع ١٠١/٣.

ضرباً) ذلك لأن أن تخلص الفعل للاستقبال، وكما أن ضرباً تكون في مثل هذه الجملة مفعولاً مطلقاً، والمفعول المطلق لا يصح تقديره بأن والفعل[1].

المصدر الجامد

وهو مصطلح أطلقه النحويون للتعبير عن بعض المصادر التي سمعت عن العرب بصورتها التي نعرفها الآن، لا تتصرف أبداً إلى صيغ أخرى، وذلك نحو: سبحان الله، ومعاذ الله، وعلى هذا فهي من المصادر المضافة، قال سيبويه[2]: «باب من المصادر ينتصب بإضمار الفعل المتروك إظهاره، ولكنها مصادر وضعت موضعاً واحداً لا تتصرف في الكلام» .

المصدر الذي يكون فيه معنى التعجب

وهو مصطلح من مصطلحات سيبويه وصف به نوعاً من أنواع المصدر يكون فيه معنى التعجب، قال[3]: «ما ينتصب فيه المصدر على إضمار الفعل المتروك إظهاره، ولكنه في معنى التعجب نحو : كَرَماً وصَلَفاً! وقال: وسمعت أعرابياً وهو أبو مرهب يقول: كَرَماً وطول أنف! أي: أكرم بك وأطول بأنفك، وهذا على عادة سيبويه في استعماله العبارات الوصفية في التعبير عن النمط اللغوي؛ لأن المصطلح النحوي لم يكن قد استقر بعد.

جمع المصدر

نص القدماء على أن الأصل في المصدر أن لا يجمع إلا قليلاً[4]، والأحسن فيها الإفراد، وأما جمع المصادر كلها فقبيح[5].

وأورد ابن منظور في حديثه عن مادة (جرب) «وجرّب الرجل تَجْرِبة: اختبره،

---

(1) الأصول في النحو ١/١٦٢ وشرح الكافية ٢/١٩٤ وأوضح المسالك ٢/٢٤١ وهمع الهوامع ٣/١٠١

(2) الكتاب ١/٣٢١ وفي المصطلح النحوي البصري ٧٤ .

(3) الكتاب ١/٢٢٨ .

(4) مجالس ثعلب ٢/٣٩٧ .

(5) المزهر ١/١٩٩ .

والتجربة من المصادر المجموعة، وقال الأعشى : (البسيط)

كم جرَّبوه فما زادت تجاربهم أبا قدامــة إلا المجد والفَنَعَـــا[1]

فإنه مصدر مجموع مُعْمَل في المفعول به وهو غريب[2]، ومن المصادر المجموعة أيضاً قول الشماخ: (طويل)

وواعدتني مالا أحاول نفعــه مواعيدَ عرقوب أخاه بيترب[3]

وهو مصدر مجموع، ويجوز أن يَرِد على (وعود) مصدراً مجموعـــاً[4] .

وقد علل ابن جني قوة التذكير والإفراد في المصدر بقوله[5]: «وإنما كان التذكير والإفراد أقوى من قبل، أنك لما وصفت بالمصدر أردت المبالغة بذلك» فكان من تمام المعنى وكماله أن تؤكد ذلك بترك التأنيث والجمع، كما يجب للمصدر في أول أحواله، ألا ترى أنك إذا أنثت وجمعت سلكت به مذهب الصفة الحقيقية التي لا معنى للمبالغة فيها، نحو: قائمة ومنطلقة، وضاربات ومكرمات، فكان ذلك نقضاً للغرض أو كالنقض له؛ فلذلك قلّ حتى وقع الاعتذار لما جاء منه مؤنثاً أو مجموعاً».

وقد ذكر ابن جني بعد هذا النص بعض المصادر التي يرى أنها مجموعة كقول العرب: تركته بملاحس البقر أولادَها وهو مصدر على وزن (مفْعَل) وليس اسم مكان لأن اسم المكان لا يعمل، وملاحس عمله النصب هنا في المفعول به، كأنه قال: تركته بمكان ملاحس البقر أولادها[6].

وهذه المصادر المجموعة التي أوردناها مصادر شاذة وقليلة ولا يقاس عليها، وهي قاعدة مقررة، منذ فجر الدراسات اللغوية، فقد ذكر محمد بن عبدالله الانصاري قاضي البصرة أنه سأل سيبويه «كيف تجمع الجواب؟ فقال: لا يجمع. وذكر أبو عثمان المازني في

---

(١) ديوان الأعشى ١٥٩ برواية (وجربوه) بدلاً من كم جربوه وبرواية (الحزم) بدلاً من المجد. وانظر لسان العرب (جرب) ٢٦١/١ والخصائص ٢٠٨/٢ .

(٢) لسان العرب (جرب) ٢٦١/١ .

(٣) البيت للشماخ في ديوانه ٤٣٠ برواية (أواعدتني) وانظر الخصائص ٢٠٧/٢، وشرح المفصل ١١٣/١.

(٤) لسان العرب (وعد) ٤٦١/٣ .

(٥) الخصائص ٢ / ٢٠٧ .

(٦) الخصائص ٢٠٧/٢ – ٢٠٨ .

تعليقه على هذا المجلس بين سيبويه ومحمد بن عبدالله الأنصاري علة جواب سيبويه قائلاً: الجواب: مصدر، والمصادر لا تجمع، ألا ترى أن (جواب) على مثال: (فساد) و (صلاح) فكما لا يجمع (الفساد) و (الصلاح) فكذلك لا يجمع الجواب مثله، وقد جمعت من المصادر أحرف قليلة، وليس يطرد عليه الباب ، إلا أنه قد قال: أمراض وأشعار، وعقول، وألباب وأوجاع وآلام، وأن هذا يجب ألا يحملنا على أن نقيس فتجمع المصادر، فتقول: مثلاً ضربته ضرباً كثيراً، ولا تقول: ضروباً كثيرة؛ لأننا لو قلنا ذلك لصارت أصنافاً من الضرب»[1].

مصدر الفعل الثلاثي المضعف

نص القدماء على أن الفعل الثلاثي المضعف ضربان، الأول : يجيء على وزن (فَعَلَ) والثاني: يجيء على وزن (فَعِلَ)، وأما بضم العين فقد جاء منه (لبّ يَلُبّ) وهو شاذ، رواه يونس، والأعم فيه (لَبِبتَ تَلَبُّ) وأما مصدر الفعل الثلاثي المضعف فقد قرر القدماء أنه يقتصر فيه على السماع والاستحسان، فإذا كان متعدياً، فإن الفَعْل والفُعُول جائزان في مصادره[2].

ومن الأمثلة على مصادر الثلاثي المضعف ما ورد في مصدر الفعل (رثّ الحبل يرِثُّ ويَرُثُّ رثاثة ورُثوثة، فإذا كان مكسور الراء (يرِثُّ) فإن مصدره (رُثوثة) على وزن فُعُولة. وأذا كانت الراء مضمومة فإن المصدر (رَثاثة) على وزن (فَعَالة)[3]. وفي الفعل (عث) ورد في لسان العرب «عثّته الحَيّةُ تَعُثُّهُ عثّاً: نفخته ولم تنهشه، فسقط لذلك شعره ... وعثّه يعثه عثّا ردّ عليه الكلام أو وبّخه»[4]، أي أن المصدر قد جاء على (فَعْل). كما يجيء على فُعُول نحو: حَمّ قدوم فلان يَحَمّ حُمُوماً: إذا حضر[5].

وورد في قوله تعالى: «فإذا جاء وعد ربي جعله دكّاءً»[6]، في قراءة أبي عمرو

---

(١) مجالس العلماء ١٣٢ .

(٢) المزهر ٢/٩٥ .

(٣) لسان العرب (رثث) ٢/١٥١ .

(٤) لسان العرب (عثث) ٢/١٦٧ .

(٥) مجالس ثعلب ٢/٥٠٠ .

(٦) الكهف ١٨ / ٩٨ .

بن العلاء وابن عامر ونافع وابن كثير الذين قرأوا دكاً مصدر (دككته دكّا)[1].

وعلى هذا فإنه يمكن القول، إن الفعل الثلاثي المضعف لا يختلف مصدره عن مصدر الفعل الثلاثي السالم، وإن كان يؤثر أوزان (فَعْل) وهو القياس المفترض في اللغة العربية، و(الفُعُول) و (الفَعَالة) و (الفُعُولة).

(1) السبعة في القراءات ٤٠٢، والكشف ٨١/٢، وحجة القراءات ٤٣٦، والعنوان ١٢٥، والمبسوط ٢٨٥.

الباب الثالث

الفصل الأول:

المصدر والقياس

الفصل الثاني:

المصدر وسنن التطور اللغوي

الفصل الثالث:

المصدر والدلالة

الفصل الأول

المصدر والقياس

المصدر والقياس

قبل أن نتحدث عن قياسية المصدر في اللغة العربية، نود أن نشير أولاً إلى أننا قصرنا بحثنا هذا على الأفعال الثلاثية المجردة، فأما الفعل الثلاثي المجرد في العربية فيتخذ ثلاثة أوزان هي : فَعَل وفَعِل وفَعُل، كـ (قَتَل) و(فَرِحَ) وحَسُنَ) على التوالي[1]، ولا تنفرد العربية بهذه الأوزان ، إذ نجد في أخواتها اللغات السامية ما يقابل هذه الأوزان، فالوزن الأول (فَعَل) يقابله في اللغة السريانية P>al مثل kṭal ، حيث ضاعت حركة المقطع الأول، لسبب يخص اللغة السريانية، وهو أن هذه اللغة تمنع ورود الحركة القصيرة في المقطع المفتوح، فلجأت إلى إلغاء هذه الحركة، لينتقل النبر إلى الحركة التالية، وأما الحركة الأخيرة التي بعد اللام، فقد ضاعت هي الأخرى، لأن اللغة السريانية مالت إلى التخلص من حركات الأواخر، إعرابية كانت أو بنائية. كما أن هذا الوزن موجود في اللغة العبرية، إذ نجد فيها الوزن : Pā<al مثل kāṭal . ويقال هنا أيضاً إن اللغة العبرية تمنع ورود الحركة القصيرة في المقطع المفتوح، ولذا لجأت إلى التخلص منها بإطالتها إلى فتحة طويلة، كما أنها تخلصت من حركات الأواخر أيضاً، وقد بقي وزن (فَعَل) كما هو في اللغة الحبشية دون حدوث تغيرات صوتية فيه، مثل Ķatala .

وأما وزن (فَعِل) في العربية فيقابله في السريانية : P<el مثل: dhel = خاف ، ويقابله في الحبشية وزن (Pa<la) مثل : (labsa) = لبس . وأما في العبرية فيقابله الوزن Pā<ēl ، مثل šālēm بمعنى سَلِمَ .

وأما الوزن الثالث ، فيبدو أنه كان موجوداً في اللغة السريانية، بدليل وجود بعض الأفعال المتحجرة على وزن P<ōl مثل : kfōḏ ،، بمعنى انتفش ريش الطائر ، وأما في الحبشية فيتفق هذا الوزن مع السابق ويطابقه، وهو موجود في العبرية على وزن Pā>ōl ، مثل Ķāṭōn، بمعنى صغر[2].

وقد حاول القدماء أن يلتمسوا وزناً مقيساً للمصدر في اللغة العربية وهو وزن

---

(١) المقتضب ٢٠٩/١ ، والمفصل للزمخشري ٢٧٧ ، والمقرب ٤٨٦ .

(٢) المدخل إلى علم اللغة ٢٢٩-٢٣١، وفقه اللغات السامية ١٠٩، وفي قواعد الساميات ٣٩ و٢٠٨ و٣١٥-٣١٦ .

وانظر Costaz, L., Syriac-English Dictionary, p.628 & 325 .

(فَعْل)، ولعل الخليل كان أول من فكر في هذا الأصل بعد كثرته في السماع مستدلاً بأن كل فعل ثلاثي يجيء اسم المرة منه على وزن (فَعْلَة) بفتح الفاء وسكون العين مثل: ضربته ضَرْبَة، وقَتَلْتُهُ قتلة وشتمته شتمة. فكأن المصدر من هذه الأفعال جمع لاسم المرة، مثل: تَمْرَة وتَمْر، ونَخْلَة ونَخْل، لأن المصدر يدل على الجنس. كما أن التمر والنخل يدلان على الجنس (فضربة) نظيرة تمرة و(ضرب) نظيره تمر. ثم قام الخليل بجعل المصادر الثلاثية الأخرى فروعاً على هذا الأصل، لأن وزن (فَعْل) لا يمتنع منها جميعاً[1].

وقال سيبويه[2]: «وقد جاءوا بالفَعَلان في أشياء تقاربت، وذلك: الطوفَان والدَوَرَان والجَوَلان، شبهوا هذا حيث كان تقلباً وتصرفاً بالغَلَيان والغَثَيان، لأن الغليان أيضاً تقلب ما في القدر وتصرفه؛ وقد قالوا: الجَوْل والغَلْي، فجاءوا به على الأصل، وقالوا: اللَّمْعُ والخَطْر كما قالوا: الهَدْر، فما جاء منه على (فَعْل) فقد جاء على الأصل ... وهذه الأشياء لا تضبط بقياس ولا بأمر أحكم من هذا، وهكذا مأخذ الخليل».

وقال المبرد[3]: «فمنها ما يجيء على فَعْل مفتوح الأول ساكن الثاني وهو الأصل»، «وقال المبرد أيضاً[4]: «والدليل على أن أصل المصادر في الثلاثة (فَعْل) مسكن الأوسط مفتوح الأول، أنك إذا أردت ردّ جميع هذه المصادر إلى المرة الواحدة، فإنما ترجع إلى (فَعْلة) على أي بناء كان، بزيادة أو غير زيادة، وذلك قولهم: ذهبت ذَهاباً، ثم تقول: ذهبت ذَهْبَةً واحدة وتقول في القعود: قعدت قَعْدة واحدة ... لا يكون في جميع ذلك إلا هكذا».

وقال ابن منظور[5]: «فأما قول الهذلي (البسيط)

إذا قدّموا مائة واستأخرت مائة   وَفْيا وزادوا على كلتيهما عدداً[6].

فقد يكون مصدر (وفى) مسموعاً، ويجوز أن يكون قياساً غير مسموع، فإن أبا علي، قد حكى أن للشاعر أن يأتي لكل (فَعَل) بـ(فَعْل) وإن لم يسمع».

---

(١) المنصف لابن جني ١/١٧٩ .
(٢) الكتاب ٤/١٥، وانظر ٤/٨ و٤/١٠ و٤/١١ .
(٣) المقتضب ٢/١٢٢ ، وانظر همع الهوامع ٦/٤٨ .
(٤) المقتضب ٢/١٢٥ .
(٥) لسان العرب (وفى) ١٥/٣٩٨ .
(٦) الشاهد في اللسان (وفى) ١٥/٣٩٨ .

وقد عدّ Wright وزن (فَعَل) من الأوزان التي تتردد كثيراً في اللغة العربية، غير أنه لم يتطرق إلى كونه قياساً فيها[1].

. غير أن القدماء على الرغم من هذه الإشارات الصريحة، لم يتفقوا على مسألة قياسية المصدر، فقد انقسموا إزاء هذه المسألة إلى قسمين مختلفين:

– **القسم الأول** وهو القسم الذي قرر أن مصادر الأفعال الثلاثية إنما هي مصادر سماعية. وقد بدأت بذور هذا القسم تظهر في كتاب سيبويه. إذ قرر بعد أن حاول إيجاد زمر قياسية للمصادر أن هذه المصادر لا تضبط بقياس وذكر أن هذا هو مأخذ الخليل[2].

وقد وضح هذا الاتجاه عند المبرد الذي قال في حديثه عن مصادر الأفعال الثلاثية[3]: «اعلم أن هذا الضرب من المصادر يجيء على أمثلة كثيرة بزوائد وغير زوائد، وذلك أن مجازها مجاز الأسماء، والأسماء لا تقع بقياس».

ولما كانت المصادر، تجري مجرى الاسماء، فقد رأى المبرد أنه بحاجة إلى تعليل كون مصادر المزيد وفوق الثلاثي مقيسة، فلجأ إلى الفعل، ذاكراً أن الفعل لا يختلف في هذه الأفعال، ولذلك فقد جاءت مصادرها على قياس واحد، وأما الأفعال الثلاثية فقد اختلفت؛ ولذلك اختلفت مصادرها وجرت مجرى الأسماء[4].

ومن الذين ذكروا أن مصادر الأفعال الثلاثية سماعية ابن الحاجب المتوفي (٦٤٦هـ) الذي ذكر أن أبنية الثلاثي تصل إلى أثنين وثلاثين وزناً، فهي غير مقيسة، وأما مصدر غير الثلاثية فهو مقيس عنده، وقد تابعه على هذا شارح الكافية رضي الدين الاستراباذي[5].

ومنهم أيضاً أبو حيان الأندلسي الذي قال[6]: «ويجوز أن يكون الرباط مصدراً كـ(صاح) صياحاً؛ لأن مصادر الثلاثي غير المزيد لا تنقاس» وقد خالفه تلميذه تاج الدين الحنفي في قوله هذا ذاكراً أن ما قاله شيخه ليس بصحيح إذ لهذه الأفعال أوزان منقاسة،

(١) Wright, W., A Grammar of the Arabic Language, V.1, P. 112 .

(٢) الكتاب ٤ / ١٥ .

(٣) المقتضب ١٢٢/٢ .

(٤) المقتضب ١٢٢/٢ .

(٥) شرح الكافية ١٩٢/٢ ، والإيضاح في شرح المفصل ٦٢٧/١ .

(٦) البحر المحيط ٥١٢/٤ .

ذكرها النحويون[1].

ومنهم أيضاً ابن كمال باشا[2]، والجاربردي الذي قال[3]: «المصدر: أبنية الثلاثي المجرد كثيرة لا ضبط فيها، وترتقي إلى أربعة وثلاثين بناءً» وقد خالفه شارح حاشيته ابن جماعة في هذا ذاكراً أن بعض مصادر الثلاثي سماعي وبعضها قياسي[4]. ومنهم أيضاً نور الدين الجامي[5].

وأما المعاصرون، فقد مالوا إلى هذا الاتجاه أيضاً، فقد ذكر محمد الخضر حسين أن المصادر في اللغة العربية تمتاز بأن مصدر الفعل الواحد قد يجيء على صيغ متعددة، ربما بلغت هذه الصيغ تسعاً أو عشراً، ونوّه بجهود القدماء الذين بذلوا جهدهم في جمع متفرق هذه المصادر تحت مقاييس معينة، وقرّبوا مآخذها ما استطاعوا، ثم انقسمت المصادر بعد هذا الجهد ثلاثة أقسام: أحدها: ما لا شبهة في صحة القياس عليه نحو: وزن (فَعْلَلة) الذي يجيء مصدراً للفعل الرباعي المجرد، ونحو (تفعيل) الذي يجيء مصدراً للفعل المضعف كـ(علّم) ونحو: وزن (مفاعلة) الذي يجيء مصدراً للفعل (فاعل) ونحو: وزن (افتعال) الذي يجيء مصدراً للفعل (افتعل) وغيرها من مصادر المزيد.

—**والثاني:** ما لا يختلف في قصره على السماع لقلة ما ورد منه في الكلام، كالمصدر الوارد على (فِعّال) نحو: كذّب كِذّابا، أو الوارد على (فِعّيلى) كـ (الحثيثى) للمبالغة في التحاث، أو ما جاء على (فَعَلى) نحو: (جَمَزَى) ولذلك فقد طعن الأخفش على بشار في قوله: (الكامل)

والآن أقصر عن سمية باطلي ... وأشار بالوَجَلى عليّ مشير[6]

وفي قوله: (الطويل)

---

(١) الدر اللقيط بهامش البحر المحيط ٥١٢/٤ .

(٢) أسرار النحو ٢٢٠ .

(٣) متن الشافية للجاربردي ٤٠/٢ .

(٤) حاشية الجاربردي لابن جماعة ٤٠/٢ .

(٥) الفوائد الضيائية ١٩٠/٢ .

(٦) ديوان بشار ٢٦٦/٣ برواية

فالآن أقصر عن شتيمة باطلي ... وأشار بالوَجَلى إليّ مشيرُ .

على الغَزَلى مني السلام فربما   لَهَوْتُ بها في ظل مخظّلة زُهْرِ[1]

وقال: لم يسمع من الوَجَل والغَزَل (فَعَلى) وإنما قاسهما بشار، وليس هذا مما يقاس، إنما يعمل فيه بالسماع[2].

وأما القسم الثالث الذي ذكره محمد الخضر حسين، فهو ما جرى الخلاف في جواز القياس عليه، وهو مصدر الفعل الثلاثي على وزن (فَعْل)للمتعدي، نحو: شَرْب وفَهْم ونَصْر، و(فَعَل) نحو: (فَرَح) وغيرها، وقد علل محمد الخضر حسين، سبب الخلاف في هذا الصنف الأخير بأن جمهور النحاة وجدوا لكل واحد من صيغ هذه المصادر أمثلة كثيرة تجري عليه بنظام، فذهبوا فيها مذهب القياس، ورأى آخرون أنّ أفعالاً كثيرة مما يتحقق فيه شرط تلك المقاييس، قد وردت مصادرها في صيغ خارجة عن القياس، فصرفتهم كثرة انتقاض هذه المقاييس عن الاعتداد بها، وذهبوا إلى أن مصادر الأفعال الثلاثية إنما يرجع فيها إلى السماع[3]. وأضاف أن الذين ذهبوا بها مذهب القياس فريقان: فريق يجعلها مقاييس لمصادر الأفعال التي لم تسمع لها مصادر ، وأما ما سمع لها مصادر مخالفة للقيَاس، فلا يصاغ له مصدر على مقتضى القياس، وهو مذهب سيبويه والأخفش.

وأما الفريق الاخر، فهو الفريق الذي أفسح طريق القياس حتى للأفعال التي سمعت لها مصادر مخالفة له، فيكون للفعل الواحد مصدران، مصدر ثابت بطريق السماع، ومصدر ثابت بطريق القياس[4]. ويرى الفريق الأول أن القياس في اللغة أمر تدعو إليه الحاجة، فيؤخذ به على مقدار هذه الحاجة، وأما الأفعال التي سمعت لها مصادر فلا حاجة بها إلى القياس. وأما الفريق الثاني فيرى أن الأفعال التي من شأن مصادرها أن تصاغ في أوزان خاصة قد استحقت أن يكون لها مصادر على هذه الأوزان بحكم القياس، فورود مصدر الفعل من طريق السماع على غير قياس لا يسلب هذه الأفعال حقها في أن يصاغ لها مصدر على مقتضى القياس[5].

(١) ديوان بشار ٣/٢٥٠ برواية (مرزمة) مكان (مخظلة) .

(٢) القياس في اللغة العربية ٥١ .

(٣) القياس في اللغة العربية ٥١-٥٢ .

(٤) القياس في اللغة العربية ٥٢ .

(٥) القياس في اللغة العربية ٥٢-٥٣ .

وذكر المستشرق Wright أن جميع هذه المصادر لا يمكن أن نقيس عليها إلا في حالات نادرة لا تزيد عن حالتين أو ثلاث حالات، ولذلك فإن علينا أن نستعين بالمعجم في حالة الرغبة في التأكد من هذه المصادر[1]. وأضاف أن حركة عين الفعل يمكن أن تؤثر في تعدد أوزان المصدر مثل: فَرَقَ بفتح العين، فإن مصدره هو الفَرْق على وزن (فَعْل) وأما فَرِق فمصدره: الفَرَق على وزن (فَعَل)[2].

القسم الثاني :

وهو القسم الذي حاول أن يجد زُمراً قياسية لمصادر الأفعال الثلاثية، وقد رأينا أن سيبويه كان أول من قرر أن مصادر الأفعال الثلاثية سماعية لا يحكمها ضابط غير أنه قد حاول في كتابه إيجاد زمر تجمع بين بعض أشكال المصادر وقد قسمها إلى قسمين:

١- زمر تتبع الشكل وبناء الفعل، وهي التي حاول أن يربط بينها وبين الوزن الذي يأتي عليه الفعل.

٢- الزمر الدلالية، وفيها حاول سيبويه أن يجمع تلك المصادر التي تتفق في مبناها الفعلي الأصلي، والمعنى الذي يؤدي إليه هذا البناء، وذلك نحو: ما دلّ على التقلب والاضطراب مثل: الطَوَفان، والجَوَلان والنَّزَوان[3] وغيرها مما جاء على فَعَلان، وفي كتاب سيبويه محاولة لتجميع المصادر الدالة على اللون والمرض والصوت والحرفة والولاية، وغيرها من المعاني، وقد أدرجنا جميع هذه الدلالات في حديثنا عن أبنية المصادر الثلاثية، في الباب الأول من هذا البحث.

ثم حاول بعض الذين جاءوا بعد سيبويه التوصل إلى قاعدة واضحة لبيان أن المصدر من الثلاثي مقيس في أكثره، منطلقين من وزن الفِعْل في الماضي والمضارع للوصول إلى وزن قياسي للمصدر، فما كان على (فَعَل يَفْعِل) بفتح العين في الماضي وكسرها في المضارع وكان متعدياً، كان مصدره الذي لا يفارقه (الفَعْل) بإسكان العين[4]. غير أن هذا الوزن لا يضبط جميع أمثلة هذا الوزن من الفعل، فمثلاً (سَرَقَ يَسْرِقَ)

---

(١) Wright, W. A Grammar of the Arabic Language. V.1, P. 112 .

(٢) Wright, W. A Grammar of the Arabic Language. V.1, P. 114 .

(٣) الكتاب ٤/١٥ .

(٤) الجمل في النحو ٢٨٣، والإيضاح في شرح المفصل ٦٢٧/١، وأوضح المسالك ٢٦١/٢.

مصدره (السَرَق) أو (السَرِق) وغَلَب يَغْلِب مصدره الغَلَب بفتح اللام، ونقول: حمى المكان يحميه حِمَاية، وحرمته حِرْماناً بكسر الحاء، وغَفَر الله الذنب غُفْراناً ... الخ[1].

وأما ما كان على (فَعَل يَفْعُل) بفتح العين في الماضي وضمها في المضارع، وكان متعدياً أيضاً فمصدره يجيء على (فَعْل) أيضاً : أي أنه يشترك مع الوزن الفعلي الأول، إلا إذا كان لازماً، فعند ذلك يكون مصدره على وزن (فُعُول) نحو: القُعُود والسُجُود[2].

ولم تسلم هذه القاعدة التي سنها النحويون من الخلل أيضاً، فقد قالوا: كَفَر يكفُر كُفْراً وكُفْراناً، وشكَر يَشكر شُكْراً وشُكْراناً وشُكُوراً، وقد أوردنا في حديثنا عن وزن (فُعْل) تفصيلاً لاشتراك هذا الوزن مع الأوزان الأخرى[3].

كما يجيء وزن (فَعْل) وزناً قياسياً للفعل الذي يكون على وزن (فَعِل يَفْعَل) بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع، إذا كان متعدياً[4].

وكما قيل في الأوزان السابقة، فقد ضاقت هذه القاعدة على هذا الوزن فقد قالت العرب : عَمِلَ يَعْمَل عَمَلاً، وشَرِب يَشْرب شُرباً، ورَحِمَ يَرْحَم رُحْماً وغيرها، مما يعني أن هذه القاعدة فيها من القسر والإكراه والقصور ما فيها.

وأما إذا كان الفعل على وزن (فَعَل يَفْعِل و يفعُل) وكان لازماً فمصدره القياسي عند النحويين يجيء على (فُعُول) نحو: جَلَسَ يَجْلِسُ جُلُوساً، وقَعَد يَقْعُد قُعُوداً[5]. وإذا كان الفعل على وزن (فَعِل يَفْعَلُ) بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع، وكان لازماً، فمصدره الذي لا ينفك عنه هو (فَعَل) بفتح الفاء والعين، نحو: عَجِبَ يَعْجَبُ عَجَباً، وأما إذا تعدى فإن مصدره يجيء إما على (فَعْل) مثل : جَهِلَ جَهْلاً، وإما على فِعْل نحو : عَلِمَ عِلماً[6].

وأما إذا كان الفعل على وزن (فَعُل يفعُل) وهو لازم أبداً، فإن المصدر المقرر له هو (الفُعْل) بضم الفاء وسكون العين نحو : حَسُنَ يحسُن حُسناً ، وقَبُحَ يَقْبُحُ قُبحاً، ونَبُل

---

(١) الجمل في النحو ٣٨٣، والمقرب ٤٨٦، وأوضح المسالك ٢/٢٦١ .

(٢) الجمل في النحو ٣٨٣ – ٣٨٤ .

(٣) انظر الصفحة ٧٢ من هذه الدراسة.

(٤) الجمل ٣٨٤ .

(٥) الجمل ٣٨٤ والإيضاح في شرح المفصل ١/٦٢٧ .

(٦) الجمل ٣٨٤ – ٣٨٥ وانظر المقرب ٤٨٨ – ٤٨٩ .

يَنْبُل نُبْلاً[1]؛ غير أن هذه القاعدة يمكن أن تكسر أيضاً إذا علمنا أنه قد يجيء لهذا الوزن مصدر آخر على وزن (فَعَالة) نحو: قَبَاحة وسَمَاحة وشَرَافة وكَرَامة، كما يجيء على وزن (فَعَل) نحو: شَرُف شَرَفاً وكَرُمَ كَرَماً[2].

وقد دفع الخلاف بعض العلماء إلى أن يخطِّئوا أشياخهم بقوة كما فَعَل تاج الدين الحنفي، تلميذ أبي حيان الأندلسي، عندما مرَّ على تقرير أبي حيان بأن مصادر الفعل الثلاثي لا تنقاس حيث قال[3]: «قوله مصادر الثلاثي لا تنقاس ليس بصحيح؛ بل لها مصادر منقاسة ذكرها النحويون» وهذه المخالفة تعود إلى سببين أحدهما: الخلاف بين النحويين في مسألة قياس المصدر والثاني: يرجع إلى أن تاج الدين لم يكن من النحويين المعروفين كشيخه أبي حيان، وهو صاحب باع طويل في علم النحو والصرف.

ولما رأى النحويون أن هذه الأوزان قد قصَّرت في استيعاب أمثلة أفعالها ومصادرها، ذهبوا إلى الناحية الدلالية، فالهياج وما جرى مجراه مصدره على (فِعَال) وكذلك يطرد هذا الوزن في الأصوات كالصياح والنداء وانقضاء أوان الشيء، نحو: الجِدَاد وهو الوقت الذي يُجَدُّ فيه النخل، وكذلك الوِلاية والصِناعة مصدره على (فِعَالة) كـ(الإمارة والتجارة والخياطة والخلافة)، وجاء في بعضه فتح الفاء كالوَلاية[4].

وأما مصادر مزيد الثلاثي فهي عند أكثر النحويين مقيسة[5]. ويتم صياغة المصدر منها بطرق قياسية مقررة في أصول القدماء، وقد فصلنا الذكر فيها في حديثنا عن مصادر الثلاثي المزيد بما أغنى عن الإعادة هنا.

تعدد المصدر للفعل الواحد

على الرغم من المحاولات المضنية التي بذلها القدماء في محاولة تجميع المصادر المتشابهة في زمر موحدة، إلا أننا نستطيع أن ننقض معظم هذه الزمر، ولا سيما تلك التي

---

(١) الجمل ٢٨٥.

(٢) الجمل ٢٨٥ وأوضح المسالك ٢/٢٦١.

(٣) الدر اللقيط بهامش البحر المحيط ٤/٥١٢.

(٤) المقرب ٤٨٧.

(٥) المقتضب ٢/١٢٢ والجمل ٢٨٥ وشرح الكافية للرضي ٢/١٩٢ وأسرار النحو لابن كمال باشا ٢٢٠.

انطلقت من وزن الفعل، وذلك بنظرة في المعاجم العربية، لنجد فيها أن بعض الأفعال قد اتخذت عدداً هائلاً من المصادر المختلفة الأوزان، فالفعل (مَكَثَ يَمْكُثُ) على وزن (فَعَل يَفْعُل) قرر النحويون وعلماء اللغة أن مصدره الذي يلزمه دائماً هو الفُعُول أي (المُكُوث) إلا أن مصادره التي روتها لنا المعاجم وكتب اللغة هي: مَكَثَ مَكْثاً ومُكْثاً ومُكُوثاً ومَكَاثاً ومَكَاثةً ومِكِّيثَى ومِكِّيثاء ومكَثاً ومِكثاً ومُكْثَاناً ومكثَاناً ومَكْثاناً[1]. أي أنها قد بلغت اثني عشر وزناً في مقابل الوزن القياسي الذي ذهب إليه النحويون.

وكذلك حال الفعل (وضع) فقد بلغت مصادره ثمانية أوزان وهي الضَّعَة والضِّعَة والوَضاعة والوَضْع والوُضُوع والوُضْع والوضيعة والتُّضْع[2]. علماً بأن الأصل في (فَعَل) أن يكون مصدره على وزن (فَعْل). وأما الفعل (تَمَّ فإن مصدره يجيء على ثمانية مصادر أيضاً وهي: التَمُّ والتُّم والتَمَامَة والتَمَام والتِمامَةُ والتُّمامُ والتِمام والتُّمَّة[3].

وأما الفعل (لقي) فتقول فيه: لَقِي لِقَاءً ولِقَاءة ولُقِيًّا ولُقْيَانا ولِقيانا ولِقيَانة ولُقيَة ولَقَاة وتِلْقَاءً ولَقْية ولَقْياً ولَقَى[4]، فاجتمع لدينا أربعة عشر وزناً لهذا الفعل فقط، وأما الفعل (هلك) فنجد من مصادره: الهَلْك والهُلْك والهَلاك والهُلُوك والمَهْلَك والمَهْلِك ومَهْلُك وتَهْلُكَة وتُهْلُوك ومَهْلِكة ومَهْلُكة ومَهْلَكَة وتَهْلَكة وتَهْلِكة[5]، فاجتمع فيه أربعة عشر مصدراً أيضاً، وهناك فصل خاص بتعدد أوزان المصدر في المستوى الدلالي من هذه الدراسة، ولكننا نستطيع أن نستنتج من هذه العُجالة أننا لا نستطيع بحال من الأحوال أن نحكم باطمئنان على أن المصدر مقيس، ونحن أمام هذا التعدد الهائل في صيغ مصدر الفعل الواحد .

اقتران المصدر بالفعل

رأينا فيما سبق من حديثنا عن أوزان المصدر أن علماء اللغة السابقين، قد أجهدوا أنفسهم في سبيل استنباط صيغ مصدرية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالصيغ الفعلية. ولكننا رأينا أن تعدد

---

(١) لسان العرب (مكث) ١٩١/٢ ومختصر في شواذ القرآن ٧٧ والمزهر ٨٣/٢ .

(٢) لسان العرب (وضع) ٣٩٧/٨ – ٤٠٠ .

(٣) لسان العرب (تمم) ١٢ / ٦٧ ، والمزهر ٨٣/٢ وانظر القياس في اللغة العربية ٥١ .

(٤) لسان العرب (لقا) ١٥ / ٢٥٣ – ٢٥٤ .

(٥) القاموس المحيط (هلك) ٣٢٤/٣ ولسان العرب (هلك) ٥٠٣/١٠ – ٥٠٤، ومختار الصحاح للرازي ٦٩٧ وأساس البلاغة (هلك) ٤٨٦ والسماع والقياس ٥٤ .

صيغ المصدر للفعل الواحد، قد جعل هذه المحاولات مجرد قواعد جامدة لا يجمعها إلا بعض صور التشابه التي قد تكون ناتجة بسبب قانون القياس، ومما يزيد الأمر صعوبة على العلماء السابقين أن بعض المصادر قد جاءت على غير قياس فعلها، على الرغم من كون بعضها مما عُدَّ مقيساً كمصادر الأفعال الرباعية على سبيل المثال .

ولذلك فقد خرجوا بتعريفات للقاعدة، كقولهم: إن الفعلين إذا اتفقا في المعنى جاز أن يحمل مصدر أحدهما على الآخر نحو قوله تعالى «وأنبتكم من الأرض نباتا»[1]، فالمصدر (نباتاً) قياسه المفترض عند العلماء السابقين أن يكون للفعل الثلاثي (نبت) وقياس الفعل الرباعي (أنبت) هو الإنبات؛ ولأن الفعل (أنبت) والفعل (نبت) بمعنى واحد، فقد جاز أن يحمل مصدر أحدهما على الآخر[2].

ومن هذه الظاهرة أيضاً ما ورد في قوله تعالى «إلا من اغترف غُرفة بيده»[3]، فقد قرأ نافع وابن كثير وأبو عمر (غَرْفَةً) وقرأ عاصم وحمزة والكسائي وابن عامر (غُرفة)، فمن قرأ بفتح الغين فهو مصدر، وأما من ضمّه وجعله على وزن (فُعْلة) فقد أراد به المصدر، فإن كان مصدراً فهو على غير الوجه الذي يكون عليه قياسه، إذ لو كان على الوجه لقال: اغترف اغترافة أو اغترافاً[4].

وفي قوله تعالى «ونزّل الملائكة تنزيلا»[5]، قرأ الجمهور: ونُزِّلَ الملائكة تنزيلا، وقرأ عبدالله بن مسعود وأبو رجاء العطاردي (ونَزّل الملائكة تنزيلا) وعن ابن مسعود أيضاً (وأنزل الملائكة تنزيلا) وقد فسر أبو حيان علم اقتران الفعل بمصدره بأن المعنى فيها واحد؛ ولذلك جاز مجيء مصدر أحدهما للآخر[6].

ومما ورد على هذه الظاهرة من كتاب الله عز وجل ما ورد في قوله تعالى

---

(١) نـــوح ١٧/٧١

(٢) المقتضب ٢١١/١، والجمل للزجاجي٢٨٧، وشرح عيون الاعراب ١٥٧، والمفصل للزمخشري ٣٢، وشرح الكافية في النحو ١٩١/٢ وهمع الهوامع٩٨/٣

(٣) البقـرة ٢٧٩/٢ .

(٤) الكشف ٣٠٣/١ – ٣٠٤، وحجة القراءات ١٤٠، والمبسوط في القراءات العشر ١٤٩، والعنوان ٧٤ والبحر المحيط ٢٦٥/٢ .

(٥) الفرقان ٢٥/٢٥ .

(٦) البحر المحيط ٤٩٤/٦ ، وانظر الكتاب ٨٢/٤، والأصول ١٣٤/٣ .

«ملعونين أينما ثُقِفوا، أُخِذوا وقُتِّلوا تقتيلا»[1]. فعلى قراءة الجمهور جاء المصدر (تقتيلا) على القياس المعروف، وقرأت فرقة (وقُتِلوا تقتيلا) فعلى هذه القراءة جاء المصدر (تقتيلا) على غير قياسه[2].

ومما ورد على هذه الظاهرة قول أمرئ القيس (طويل):

وصِرْنا إلى الحسنى ورقَّ كلامنا ... ورُضْتُ فذلّت صَعْبَة أي إذلال[3].

فالمصدر إذلال قياس للفعل الرباعي (أذلّ) وأما قياس الفعل (ذلّت) فهو (الذُّل) ومنها أيضاً قول رؤبة بن العجاج. (رجز)

وقد تطويت انطواء الحِضْبِ

بين قتـــاد ردهــة وشَقْبِ[4]

فقد أتى بالانطواء وهو مصدر (انطوى) للفعل (تطويت)[5]، ومنه أيضاً قول الشاعر (طويل):

متى تؤنس العينان أطلال دمنة ... بنَعْف الصفا يرفضّ دمعهما رفضا[6]

فقال: يرفضُّ رَفْضا، والقياس أن يقول يرفض ارفضاضاً، فجاء المصدر على غير قياس فعله.

ومنه أيضاً ما ورد في العين للخليل من رجز لا يعرف قائله ، وهو

يشتدّ شدَّ العنّبانِ البارحِ[7]

فلو تابع الراجز القياس لقال: يشتد اشتداد العنّبان البارح، ولكن صاغة على وزن (فَعْل).

ومما يتبع هذه الظاهرة أيضاً المصادر التي وردت في باب الاستغناء ونعني بالاستغناء أن العرب قد تستغني في كلامها أحياناً بالشيء عن الشيء، حتى يصير المستغنى عنه مسقطاً من كلامهم البتة، ومن ذلك مثلاً: استغناؤهم بـ (ترك) عن (ودع) و

---

(1) الأحزاب ٣٣ / ٦١ .

(2) البحر المحيط ٢٥١/٧ ، وروح المعاني ٩١/٢٢ .

(3) ديوان امرىء القيس ٣٢، وانظر المقتضب ٢١١/١ .

(4) ديوان رؤبة ٢١٦، وانظر الكتاب ٨٢/٤، والأصول في النحو ١٣٤/٣ .

(5) شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢٩١/١، وهمع الهوامع ٩٩/٣ .

(6) مجالس ثعلب ٥٦٠/٢ .

(7) العين (عنب) ١٥٩/٢، وفيه العنبان: النشيط .

(وذر)[1]، وقد عدّ ابن جني استعمال (وذر) و (وَدع) من الضرورة التي لا تجوز إلا إذا اضطر شاعر إليه[2].

وروى ابن منظور عن الليث أن العرب أماتت الفعل الماضي من (يَذَر) والمصدر واسم الفاعل حتى ليقال :«يَذَره تَرْكاً» ولا يقال (يذره وَذْراً) ولا يقال : (واذر) اسم فاعل منه، ولكن يقال: (تارك)، وكذا لا يقال: (وَدْعاً) في (وَدَع) ولكن يقال: (تَرْكاً)[3].

وأنشد بعض العلماء (طويل) :

فأيهما ما أتبعَن فإننــــي حزين على ترك الذي أنا وادع[4].

وفي قوله تعالى: «ما ودّعك ربك وما قلى»[5]، قرأ عروة بن الزبير وهشام بن عروة، وأبو حيوة وأبو بحرية وابن أبي عبلة (ما وَدَعَك) بالتخفيف، وتنسب إلى النبي صلى الله عليه وسلم[6]. وقال الشاعر أيضاً: (رمل)

ليت شعري عن أميري ما الذي غاله في الحب حتى وَدَعَهْ[7]

وقد استعمل الرسول صلى الله عليه وسلم المصدر (وَدْع) الذي استغنت عنه العرب، روى ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «لينتهيَن أقوام عن ودْعهم الجمعات أو ليختمنّ على قلوبهم»[8]؛ ولذا فقد رفض ابن الأثير ما ذهب إليه العلماء من أن الفعل (وَدَع) ومصدره قد استغنى عنهما، ولكنهما قلا في الاستعمال، وإن كانا صحيحين في القياس[9].

---

(1) الخصائص ١/٢٦٦ .
(2) الخصائص ١/٢٦٦ .
(3) لسان العرب (وذر) ٥/٢٨٢ و (ودع) ٨ / ٢٨٣ .
(4) الشاهد في لسان العرب (ودع) ٨/٢٨٣، والمسائل العضديات ٨٠ ومعاني القرآن للفراء ٢/٣٠٥ برواية (تابع) وعليه فلا شاهد فيه .
(5) الضحى ٩٣/٣ .
(6) البحر المحيط ٨/٤٨٥ ومختصر في شواذ القرآن ١٧٥ .
(7) يتسب البيت لأبي الأسود الدؤلي، وهو في ديوانه ٣٦، ونسبه البصري إلى عبدالله بن كريز ، وانظر الحماسة البصرية ٢/٢٥٤، ونسبه ابن منظور إلى أبي الأسود الدؤلي وأنس بن زنيم الليثي في لسان العرب (ودع) ٨/٢٨٤.
(8) النهاية في غريب الحديث والأثر ٥/١٦٥ .
(9) النهاية في غريب الحديث والأثر ٥/١٦٥ .

وليست ظاهرة الاستغناء مقتصرة على العربية؛ إذ تشترك معها بعض اللغات السامية الأخرى، ففي اللغة السريانية مثلاً: نجد فيها الفعل yaḇ= (أعطى) ومضارعه nettel، والأمر منه haḇ واسم الفاعل منه yāheḇ. أي أن السريانية استغنت عن مضارع هذا الفعل بفعل آخر، تماماً كما حدث في العربية في الفعل (وذر) والفعل (ودع) حيث استغنت عنهما بالفعل (ترك).

وكذلك نجد أن اللغة السريانية تركت استعمال بعض الصيغ، فالفعل >aggar بمعنى (صبّر) أو (تأن) فعل أمر والثلاثي منه >īgar، ولكن هذا الفعل غير مستعمل في السريانية بصيغة الماضي[1] .

وبعد هذا العرض فإننا أمام أحد رأيين، فإما أن نقول إن المصدر قياسي، وإما أن نقول إن المصدر سماعي فإذا حاولنا أن نأخذ بالرأي الأول، فإننا سنصطدم بأكثر من ستين صيغة للفعل الثلاثي، وعدد غير قليل من صيغ مصادر الفعل غير الثلاثية، وأما إذا قلنا بأن المصدر سماعي فإننا بحاجة إلى تفسير هذا التعدد الكبير في صيغ المصدر، ولا سيما أننا أمام حشد كبير من اللغات السامية، اتخذ بعضها وزناً قياسياً واحداً أو وزنين قياسيين، كاللغة العبرية مثلاً فالمصدر فيها : (hammāḳōr)[2]، يصاغ من الفعل الماضي المجرد من اللواحق بشكل يتوافق مع صيغة الأمر مثل : ḳābōr وكذلك باقي الصيغ مثل: hiḳḳābōr و ḳobbōr و niḳbōr.[3]

وللمصدر في اللغة العبرية صيغتان، واحدة للإطلاق على وزن Pā<ōL مثل šāmōr بمعنى حكم أو قضاء من الفعل šāmar بمعنى حكَمَ أو قضى، والثانية للإضافة على وزن P<ōL، ويقابل الصيغة الأولى في العربية وزن (فَعَال) كما يقابل

---

(1) في قواعد الساميات ٢٢٦ و ٢٥٢ وانظر :
Payne Smith, J, A Compendious Syriac, Dictionary, P. 188 .

(2) GoldBerg, N. The New Functional Hebrew-English Dictionary, P. 133
و Danby and Segal. A Concise English - Hebrew Dictionary, P.215 .
و Kautman, English-Hebrew Dictionary, P. 345 .
ومعجم مصطلحات النحو العبري ٢٤٦ .

(3) Moscati, S. An Introduction to the Comparative Grammar of the Semitic Languages, P. 158 .

الصيغة الثانية وزن (فَعال)، ومثالها: šfōṭ haššōfṭīm بمعنى حكم القضاة[1] .

١- صيغة المصدر المطلق:

و تسمى في العبرية mogbel [2]، وتستعمل هذه الصيغة لإضافة ضرب من ضروب التوكيد إلى الفعل الذي يليه مباشرة، ومثاله hammālōḇ timlōḇ<ālēnū ، بمعنى هل تريد حقاً أن تصبح ملكاً علينا؟[3]

إلا أن ما يميز العبرية في هذا النوع من المصادر عن المصدر في العربية، أن العبرية إذا أرادت أن تصوغ مصدراً من الفعل المبني للمجهول، أدخلت فيه بعض التعديلات الطفيفة، في حين لا يختلف مصدر المبني للمجهول عن مصدر المبني للمعلوم في العربية وللمصدر المطلق من المبني للمجهول صيغتان في العبرية الأولى : niḳṭōl، والثانية : hiḳḳāṭōl.[4]

ومما يجدر ذكره أنه على الرغم من قياسية هذه الصيغة في العبرية إلا أنها قليلة الاستعمال، في حين تكثر العبرية من استخدام المصدر المضاف[5].

٢- صيغة المصدر المضاف:

تكثر اللغة العبرية من استعمال المصدر المضاف، ويبنى فيها على وزن p<ōL، ومن أمثلته šmōr وهو مصدر الفعل šāmar و šfōṭ مصدر الفعل šāfaṭ.[6]

ومن أمثلة هذه الصيغة ما ورد في الكتاب المقدس وذلك نحو wayhi

(١) في قواعد الساميات ٤٧ وانظر
Geseniuse, W. A Hebrew and English Lexicon of the old Testament p. 1036-1046.
و Weingreen, J. Apractical Grammar for classical Hebrew, P. 79 .

(٢) Danby & Segal, Aconcise English-Hebrew Dicitionary, P. 215 .

(٢) Greenberg, M., Introduction to Hebrew, P. 54 .

(٤) William Rainy Harper, Element of Hebrew, P. 85 .

(٥) Moscati, S. An Introduction to the comparative grammar of the semitic Languages, P. 158

(٦) Gesenius, Hebrew and English Lexicon of the old testament, P. 1036 and, P. 1047.
وانظر Weingreen, J. Apractical Grammar for classical Hebrew, P. 79

bzāḇrō بمعنى جاء ليعبر عند تذكُّره [1].

وربما دخلت حروف الجر واللواحق الأسمية على المصدر المضاف من المبني للمجهول والصيغ الانعكاسية، ولا تلحق بالمصدر المطلق، فيتغير وزن المصدر، فيشكل بالحريق (ـِ)، وتشدد فاء المصدرية بعد أل (m) فقط، إذا كان المصدر سالماً من حروف العلة أو كان معتل اللام بالألف أو الهاء ، مثل: šāmar šāmōr bišmōr kišmōr Lišmōr miššāmōr [2]. وإذا كانت فاء المصدرية حرفاً من حروف أي الحروف الحلقية والراء، فإن الميم تشكل بالصيريه (ـِ) عوضاً عن الحريق

مثل: me>>āḵōl ,mehhārōs ,meḫḫāḳôr و me<<ānōṯ.[3]

وعلى هذا فإن اللغة العبرية تحت منحى مغايراً لما ذهبت إليه العربية من حيث تعدد المصدر والذي نجده فيها من صيغ المصدر صيغتان قياسيتان، واحدة منها نادرة الاستعمال، ويمكن أن تحمل العبرية في هذا على اللغة الفينيقية وهي (مع العبرية) لهجات كنعانية، ولكن المصدر في الفينيقية صعب التوضيح؛ بسبب خلو الكتابة الفينيقية من الحركات القصيرة والطويلة ومن أمثلته فيها :

١- المصدر المطلق - trgzn rgd w>m.

٢- المصدر المضاف mlkh =حكمة أو ملكة وmlky احكم الملك.[4].

وتشابه صيغ المصدر بين العبرية والكنعانية والفينيقية واليونية يدعم الرأي الذي ذهب إليه بعض العلماء المستشرقين، من أن العبرية ما هي إلا لهجة كنعانية، إذ إن تسميتها بالعبرية لم تتم إلا بعد السبي البابلي فقد كانت تعرف باللغة اليهودية ، كما عرفت باسم لسان كنعان[5] ، وقد حاول ولفنسون أن يبعد هذا الرأي ويفنده[6]، غير أن الأبنية بين اللغة

---

(١) Weingreen, J. A Practical Grammar for Classical Hebrew, P 132

(٢) Weingreen, J.Ebid, P 133, and William R. Harpar, Elements of Hebrew, P.85

(٣) الأساس ٢٥٧ – ٢٥٨

(٤) Harris, Z., A Grammar of the Phoenician Language , P. 41 .

(٥) تاريخ اللغات السامية ٧٨، وانظر الكتاب المقدس ١٠٣٣ – ١٠٣٤ (اشعياء ٣٦/١٢-١٣) و ١٠١٤ (اشعياء ١٩/١٨)

(٦) تاريخ اللغات السامية ٥٢-٥٣ و ٧٨ – ٧٩ .

العبرية والفينيقية والبونية تتشابه إلى حد يجعلنا نؤكد أن العبرية ما هي إلا لغة كنعانية والدليل على أن صيغة المصدر المطلق (absolute infinitive) في هذه اللغات تمثل صيغة لا تقبل اللواحق الاسمية وحروف الجر [1]، غير أن خلو الكتابة الفينيقية والبونية من الأصوات الصائتة والحركات، لا يمكننا من الحكم باطمئنان على طبيعة وزن المصدر إلا انطلاقاً من العبرية.

وأما في اللغة الأكادية فإن المصدر فيها يتفق مع الصيغة التي تتبعه وذلك نحو ḳubbūru < ḳubbūr وكذلك šuḳbūr šuḳbūru.

وأما في اللغة الحبشية وهي إحدى أقرب اللغات السامية إلى العربية، فيصاغ المصدر فيها على نمط صيغة الأمر مع إضافة اللاحقة [ō(t)] في آخره مثل ḳabbarōt و ḳabarōt و >aḳbarōt.[2] وأما مصدر (فعل) المجرد فله قياس واحد في الحبشية وهو وزن (fa<īL) الذي يقابل وزن فعيل في العربية مثل: رنين ونحيب وأنين ورحيل ودبيب، غير أنه في حالة الإضافة تلحقه اللاحقة (ōt)، فيقال: ḳatīlōt، ومن ذلك سماع صوت أبيهم samī<ōt ḳāla >abūhōmū.[3]

ويبنى المصدر فيها من فوق الثلاثي كما ذكرنا، من فعل الأمر مع تحريك ما قبل آخره بحركة (e) إن كان محركاً بغيرها ويلحق بآخره (ō) وعند الإضافة (ōt)، مثل: faṡṡemō و faṡṡemōt.[4]

وأما المصدر في الحبشية الحديثة (الأمهارية) فيختلف عما في الجعزية، وله صيغتان:

١- lḳam ٢- falag.[5]

وأما المصدر في اللغة السريانية فيتخذ أشكالاً مختلفة تختلف باختلاف أوزان

---

(١) Stanislar Segert, AGrammar of the Phoenician and Ponic, P. 135 .

(٢) Moscati, S., An Introduction to the comparative Grammar of the semitic languages, p. 159

(٣) في قواعد الساميات ٣٢٥ .

(٤) في قواعد الساميات ٣٢٥ – ٣٢٦ .

(٥) Armbruster, C., Inita Amharica, An Introduction to Spoken Amharic, V. 1 , P. 101.

الفعل الذي يصاغ منه، فيصاغ من الفعل الثلاثي المجرد المبني للمعلوم على وزن mef<al سواء كان متعدياً أو لازماً، بمعنى أنه لا بدّ من وضع المقطع (m) في أول المصدر في أثناء صوغه، نحو meḳṭal = قتل و meḏḥal = خوف، وهو يقابل المصدر الميمي في اللغة العربية[1].

وأما المصدر من فوق الثلاثي وهو باقي الأوزان، فيصاغ منه المصدر على وزن مضارعه مع إبدال حرف المضارعة ميماً محركة بحركة حرف المضارعة، وتحرّك العين بفتحة طويلة، ثم تضم لام الفعل، وتتبع بالواو.

وبالإضافة إلى هذه المصادر التي عدّت قياسية فإن اللغة السريانية تشبه اللغة العربية في كثرة أوزان المصدر فيها، فقد ورد فيها على سبيل المثال مصدر الفعل ṡbā على وزن ṡeḇyānā.[2] وأما مصدر الفعل kṭal فيأتي مصدره القياسي على وزن mef<al أي meḳṭal على وزن المصدر الميمي في العربية[3]. كما ورد في السريانية مصادر سماعية كثيرة وذلك نحو rō<āmā وهو مصدر للفعل المزيد eṯra<<am = حزن[4]. كما ورد فيها المصدر ḳābūrtā = دَفْن وهو مصدر الفعل الثلاثي المجرد ḳbar = دَفَنَ[5].

وبالإضافة إلى هذا المصدر فقد ذكر Costaz أن له مصدراً آخر وهو ḳābīrāṯā.[6] وعلى هذا فإننا يمكن أن نقول إن اللغة السريانية كالعربية، تميل إلى الاعتماد على السماع في أوزان المصدر، وإن كان فيها وزن قياسي وهو وزن mef<al.

---

(١) في قواعد الساميات ٢٢٤ وفقه اللغات السامية ١٢١ وانظر
Moscati, S, An Introduction to the Comparative Grammar of the Semitic languages, P. 159 .

(٢) في قواعد الساميات ٢٦٨.
وانظر Costaz, L. Syriac - English Dictionary, P.297 .
وانظر Payne Smith, R. Acompendious Syriac Dictionary, P. 472

(٣) Payne Smith, R., Acompendious Syriac Dictionary, P. 500
وفي قواعد الساميات ٢٦٨ .

(٤) Costaz, L. Syriac - English Dictionary, p. 351.

(٥) Costaz, L. Syriac - English Dictionary, p. 308 .
وفي قواعد الساميات ٢٦٨.

(٦) Costaz, L. Syriac - English Dictionary, p. 308 .

وأما باقي اللغات السامية التي وصلت إلينا نصوص منها، فقد رأينا أنها تميل إلى استعمال صيغ قياسية بعينها، وأما افتراض العلماء العرب أن وزن (فَعْل) وزن مقيس في أوزان المصدر في اللغة العربية، فهو افتراض نظري على الرغم من كثرته في الاستعمال، إلا أننا نجد كثيراً من الأفعال التي لا تقبل صيغة (فَعْل) .

ولعل اللغات العربية الجنوبية (السبئية والقتبانية) قد اتخذت المنحى الذي اتخذته العربية، من حيث تعدد الصيغ المصدرية فيها، وحيث أن العربية الجنوبية انقرضت قبل أن تتمكن من إيجاد نظام خاص للحركات فإننا لا نستطيع أن نحكم على القيم الحركية فيها إلا بالاعتماد على العربية الشمالية، ومن المصادر التي وردت فيها:

١– f<L (n) مثل [ḫbsn] وهو لقب صاحب منصب عند الملك. و [kšbn] ومعناه : خراب[1].

٢– وهناك صيغة أخرى تشترك مع الصيغة الأولى (f<ln) في الحروف الصحيحة، ولكنها تختلف عنها بعدم إمكان الاستعاضة عنها بالصيغة الفعلية وتلحقها حروف الجر مثل (L -f<ln) و(b - f<ln) .

٣– وهناك صيغة المصدر الاستمراري (continues infinitive) في وزن f<ln.

٤– t f<ln مثل (n) tkdm

٥– (rtdḫn)

٦– (wšyḫn)

٧– (wšyḫw) وغيرها[2].

وتبقى مشكلة الحكم على وزن المصدر في هذه اللغة قائمة أبداً بسبب ما ذكرناه من انعدام وجود نظام الحركات فيها.

---

(١) Beeston (etal), Sabaic Dictionary, P. 65 .

(٢) Beeston (etal), Sabaic Dictionary, P.107 .

Nebes, Norbert & Lahn, Marburg, The Infinitive Sabaean and Qatbanian Inscriptions, (Vol.18) P. 63 - 76 .

الفصل الثاني

المصدر وسنن التطور اللغوي

أثر أصوات الحلق في بنية المصدر

تتأثر البنية الصوتية للكلمة في اللغة العربية بوجود حرف الحلق بين مركباتها، والأمثلة على ذلك كثيرة ومنها:

مأكول= ma>kūL – مأكول= ma>akūL

مَحْموم= maḥmūm – مَحَمُوم= maḥamūm

تَهِنُوا= tahinū تَهَنوا= tahanū

ظَعْن= ża<n – ظَعَن= ża<an[1].

ومن الأمثلة الحية على هذه الظاهرة ما ورد في قوله تعالى: ﴿ولا تَهِنوا في ابتغاء القوم﴾[2]، فقد قرأ الحسن البصري تَهَنوا بفتح الهاء وهي لغة، وفتحت الهاء كما فتحت دال (يدع) لأجل حرف الحلق[3].

ومما يجدر ذكره أن صوت الراء أيضاً يُؤَثِّرُ حركة الفتح، ومن الأمثلة التي وردت فيها المصادر وقد تغير بناؤها بسبب حرف الحلق أو الراء. ما ورد في قوله تعالى ﴿في قلوبهم مَرَضٌ فزادهم الله مَرَضاً﴾[4] قرأ الجمهور مَرَضٌ ومَرَضاً وروى الأصمعي عن أبي عمرو أنه قرأ مَرْضٌ ومَرْضاً[5]. فإما أن يكون التسكين تخفيفاً والفتح أصلاً، وإما أن يكون التسكين أصلاً والفتح بسبب إيثار الراء لحرف الحلق، وقد نص مكي بن أبي طالب على أن فتح الراءأكثر في اللغات وفي الاستعمال[6].

وفي قوله تعالى: ﴿يوم ظعنكم ويوم إقامتكم﴾[7]، قرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو بن العلاء ظَعَنِكم بفتح العين وقرأ ابن عامر وعاصم وحمزة والكسائي (ظَعْنِكم) بسكون العين، والقراءتان لغتان، وليس السكون بتخفيف لمكان حروف الحلق[8]. وقراءة فتح العين

---

(١) منهج ابي حيان الاندلسي ٩٥ .

(٢) النساء ١٠٤/٤ .

(٣) البحر المحيط ٣٤٢/٣ .

(٤) البقرة ١٠/٢ .

(٥) البحر المحيط ٥٨/١ .

(٦) الكشف ٤٠١/١ .

(٧) النحل ١٦ / ٨٠ .

(٨) البحر المحيط ٥٣٣/٥ وانظر املاء ما من به الرحمن ٨٤/٢ والكشف ٤٠/٢

هي قراءة أبي جعفر ويعقوب أيضاً[1].

وفي قوله تعالى: ﴿إن كنتم في ريب من البَعْث﴾[2]، قرأ الحسن البصري من غير السبعة (من البَعَث) بفتح العين، وهي لغة فيه، والكوفيون يعدّونه مقيساً فيما عينه حرف حلق، وذلك نحو: الشَعْر والشَعَر والنَهْر والنَهَر، وأما البصريون فلا يقيسونه، بل هو عندهم مما جاء فيه لغتان[3].

وقال ابن منظور[4]: «وبَعَثَه من نومه بَعْثاً: أيقظه ... وفتح العين في البَعَث كله لغة» وفي قوله تعالى:﴿ولا تأخذكم بهما رأفة في دين الله﴾[5] قرأ الجمهور رأْفة بسكون الهمز، وقرأ ابن كثير رأَفة بفتح الهمزة، وهما مصدران[6]، وهي قراءة قنبل والبزّي[7].

وقد ورد في لسان العرب أمثلة كثيرة على هذه الظاهرة، فقد ذكر في حديثه عن مادة (وَضَع). أنّ «الضَّعَة والضِّعَة خلاف الرفعة في القدر، والأصل وِضْعَة على وزن (فِعْلَة) ثم حذفوا الفاء على القياس، كما حذفت من (عِدة وزِنة) ثم إنهم عَدَلوا بها عن (فِعْلة) فأقروا الحذف على حاله، وإن زالت الكسرة التي كانت موجبة له، فتدرجوا بالضَّعَةإلى الضَعَة، فهي كـ(جَفْنَة وقَصْعَة) ثم رفض ابن منظور أن الفاء فتحت لأجل الحرف الحلقي ذاكراً أن هذ رأي المبرّد[8]، وفي مادة (وسع) قال ابن منظور[10]: «والسَّعَة نقيض الضيق، وقد وَسِعَه يسَعُه ويَسِعُه سَعَةً، وهي قليلة: اعني فَعِلَ يَفْعِلُ، وإنما فتحها حرف الحلق».

---

(١) المبسوط ٢٩٥ .

(٢) الحج ٢٢/٥ .

(٣) البحر المحيط ٦/٣٥٢، وإملاء ما من به الرحمن ٢/١٣٩ وإعراب القران للنحاس ٢/٣٩٠ .

(٤) لسان العرب (بعث) ٢/١١٦ .

(٥) النور ٢٤/٢ .

(٦) البحر المحيط ٦/٤٢٩ وانظر العنوان ١٣٢، والبذور الزاهرة٢١٩، وطلائع البشر ١٨٦، والمهذب ٢/٦٨، والسبعة ٤٥٢ .

(٧) اتحاف فضلاء البشر ٢/٢٩٢، والمهذب ٢/٦٨ .

(٨) لسان العرب (وضع) ٨/٣٩٧ ، وانظر مجالس ثعلب ٢/٣٦٠ .

(١٠) لسان العرب (وسع) ٨/٣٩٢ .

وقد ورد على هذه الظاهرة كثير من الأمثلة مثل: شاخ يشيخ شَيَخاً[1]، ووضح الشيء يَضِحَ ضَحَةً وضِحَة: إذا اتضح وبان[2]. ووَقَح يوقُحُ قِحَة وقَحَة، وقد وصف هذان المصدران بأنهما نادران، وقد أبى الأصمعي في القَحَة إلا الفتح[3]. ومنها وَعُثَ وَعَثاً ووَعَثاً[4]

ومما ورد في الشعر قول كثير عزّة: (طويل)

له نَعَل لا تطبّي الكلب ريحها وإن وُضِعَت وسط المجالس شُمَّت[5]

فإنه حرك حرف الحلق لانفتاح ما قبله في كلمة (نعل).

وقال تأبط شراً: (طويل)

وما ولدت أمي من القوم عاجزاً ولا كان ريشي من ذنابي ولا لَغَبِ[6]

وكان له أخ يقال له: ريش لَغْبٍ، وقد حركهُ الكميت في قوله: (المديد)

... ... له نَقَل ريشها ولا لَغَبْ

مثل: نَهْر ونَهَر، لأجل حرف الحلق[7].

ولا يقتصر أثر حروف الحلق، وإيثارها الفتح على اللغة العربية فقط، بل يتعداها إلى غيرها من أخواتها الساميات، فقد ذكر Weingreen أنه إذا كان الحرف الثالث حرفاً حلقياً في العبرية، مثل:šāmaᶜ، فإننا نشكل كلا مصدرية بالفتحة، المستعارة تحت الحرف الحلقي مثل:šmōwaᶜ وšāmāwaᶜ = سَمَعَ.

كما يشكل الفعل الثلاثي المضعف في العبرية، إذا وقع حرف الحلق فيه متطرفاً، بالفتحة المسروقة أو المستعارة، نحو: rāᶜaᶜ = كسر، و šāḥaḥ = حنى وخضع، فإذا أسند المضارع إلى الغائب، مثل: yārōwaᶜ = يكسر، أو الغائبة مثل:

---

(1) لسان العرب (شيخ) ٣٢/٣.

(2) لسان العرب (وضح) ٦٣٤/٢.

(3) لسان العرب (وقح) ٦٣٧/٢.

(4) لسان العرب (وعث)٢٠٢/٢، وانظر لسان العرب (ودع) ٣٨١/٨، و(ورع) ٣٨٨/٨، و(وهج) ٤٠١/٢ وهناك كثير من المواضع.

(5) لسان العرب (نَعل) ٦١٧/١١.

(6) لسان العرب (لغب) ٧٤٣/١.

(7) لسان العرب (لغب) ٧٤٣/١.

بالفتحة المستعارة أيضاً، إذا جاء في آخر الكلمة مثل: rōwaḥ = روح أو ريح[1] ، وكذلك في ˂yōdēya اسم فاعل بمعنى عارف[2].

أما في اللغة السريانية فقد ورد مثلاً: pālaḥ = خادم وهو اسم فاعل من الفعل الثلاثي plaḥ ، وفتحت عينه بسبب الحرف الحلقي، وهو (الحاء)، وأصله pāleḥ، على وزن فاعل[3]، إذ نجد في النصوص السريانية أن صيغة اسم الفاعل من الثلاثي تكون على وزن فاعل بكسر العين قياساً وذلك نحو: kāṯeḇ، ولكن لما كان الصوت الأخير في كلمة (pālaḥ) حلقياً، فقد حُرك ما قبله بالفتح وهو يقابل في العبرية pālaḥ = خادم[4].

وأما في اللغة الحبشية، فيظهر أثر حرف الحلق على بنية الكلمة. إذا تبع الفتحة القصيرة في نفس المقطع، حيث أننا نطيل هذه الفتحة، وذلك مثل: mā˃kala ومعناها: في وسط[5]، ويرى بروكلمان أن إطالة هذه الفتحة دليل على سقوط الهمزة وإن كانت ثابتة في الخط[6]، ولكن الرواية المتّصِلَةَ عن علماء الاحباش لا تصدق نظريته[7]، وإذا جاءت الفتحة القصيرة متبوعة بحرف حلقي مشكل بغير الفتحة، تقلب الفتحة القصيرة إلى (e)، وكذلك إذا جاءت الكسرة الممالة متبوعة بحرف حلقي مفتوح فتحة قصيرة، قلبت الكسرة إلى فتحة؛ وذلك بسبب قانون المماثلة وذلك مثل:

yeḥawer > yaḥawer = يذهب[8].

ye˂reg > ya˂areg = يصعد أو يعرج

وقد اهتدى العلماء العرب إلى هذه الظاهرة بحسهم اللغوي دون الاستعانة

---

(1) في قواعد الساميات ٨٦ .
(2) في قواعد الساميات ٨٨ .
(3) في قواعد الساميات ٨٨ .
(4) في قواعد الساميات ٢٤٢ .
(5) في قواعد الساميات ٨٨ .
(6) فقه اللغات السامية ٤١ .
(7) منهج أبي حيان الأندلسي ٩٦ .
(8) في قواعد الساميات ٢٣٠ .
وانظر C. Brocklmann, Grundriss, P. 184 .

بالمنهج التاريخي المقارن.

قال ابن السراج[1]: «وكذلك في الهاء لأنها مستفلة في الحلق، وكلما سفل الحرف كان الفتح له ألزم، والفتح من الألفِ والألفُ أقرب إلى حروف الحلق من أختيها».

أثر القوانين الصوتية في صيغ المصدر

لم يدرس القدماء أثر قوانين التطور الصوتي في بناء صيغ جديدة للمصادر في اللغة العربية؛ كقانون المماثلة والمخالفة، وذلك القانون الذي حكم تطور الاسماء والأفعال المعتلة وغيرها من القوانين الصوتية، وقد تحدثنا من خلال عرض مصادر الأفعال الثلاثية حديثاً مفصلاً عن هذه القوانين وأثرها في تشكيل بعض الأوزان الجديدة في كل وزن على حِدَة، ولكننا سنورد بعض الأمثلة القليلة على هذه القضية؛ لأن هذه القوانين حدّت من القياس في اللغة العربية، ومن هذه القوانين:

أولاً : تطور الأسماء والأفعال المعتلة

وهو القانون الذي تحكم بتطور الأفعال والأسماء المعتلة من مرحلة الصحة إلى مرحلة الفتح الخالص. مروراً بمرحلة التسكين ومرحلة انكماش الصوت المركب، ومن هذه المصادر التي تأثرت بهذا القانون ما ورد في الفعل (عاب)، إذ ورد فيه: عاب الشيء يَعيبه عَيْباً وعاباً[2] فالمصدر (عَيْب) جاء على وزن (فَعْل) وهو القياس المفترض عند العلماءالعرب، وأما المصدر (عَاب) فهو الذي نتج بسبب تطور الاسماء والأفعال المعتلة، أي أن صيغة (عَيْب) هي الأصل وهي تحتوي على صوت مركب (ay) مكون من ياء ساكنة وقبلها فتحة وموقعها في المرحلة الثانية من مراحل هذا التطور وهي مرحلة التسكين، وهذا الصوت المركب معرض للإنكماش وهي المرحلة الثالثة التي تشبه نطق العوام لهذه الكلمة (<ēb) ثم وصل إلى المرحلة الأخيرة من مراحل التطور وهي مرحلة الفتح الخالص (عاب) = (<āb)، أي أن العملية تمت على النحو التالي:

عَيْب > عَيبْ (بالإمالة) > عاب

<āb < <ēb < <ayb

(١) الأصول في النحو ٣/١٠٢ – ١٠٣ .

(٢) العين (عيب) ٢/٢٦٢ وانظر لسان العرب (عيب) ١/٦٣٣ .

وقد ذهب الخليل بن أحمد إلى تحليل وجود (العاب) في هذا المكان على أنه لغة من لغات العرب[1].

وورد في الفعل (هاع) قول الخليل : هَاعَ يَهَاعُ هَيْعَةً وهاعاً، وقال بعضهم : هاع يهيع هُيُوعاً وهَيْعَة وهَيَعَاناً : بمعنى الحيرة والضعف[2]. فالذي حصل أن المصدر (هاع) تطور عن (الهَيْع) على النحو التالي:

هَيْع > هِيع (بالإمالة) > هاع

hā< < hē<< hay<

ومعنى هذا، أن هذا القانون قد أثر في إنتاج أمثلة جديدة للمصدر لم تكن موجودة أصلاً، ولكنها نتجت بفعل قانون التطور الصوتي للأفعال والأسماء المعتلة . وهي لغة بني مازن وأنشد أبو زيد الأنصاري ليحيى بن وائل قوله:

أنا أقاتل عن ديني على فرسٍ ولا كـذا رجـلاً إلا بأصـحـابِ

لقد لقيت إذن شراً وأدركني ما كنت أزعم في خصمي من العـابِ[3]

والعاب هو العَيْب كا (الباع) في (البوع) و (الصَاع) في (الصَّوْع) [4].

ثانيـاً : المماثلـة

ذكر دانيال جونز أن المماثلة عملية صوتية تتم فيها عملية إبدال صوت بصوت آخر، تحت تأثير صوت ثالث قريب للصوت الثاني في الكلمة أو الجملة[5] وأما بالمر Palmer فقد قصرها على الإدغام[6]. وقد عرفها بعض العلماء العرب بأنها التعديلات الكيفية للصوت بسبب مجاورته لأصوات أخرى، أو تحول الفونيمات المختلفة إلى متماثلة كلياً أو جزئياً[7].

---

(١) العين (عيب) ٢ / ٢٦٣ .

(٢) العين (هيع) ١٧٠/٢ .

(٣) كتاب النوادر في اللغة لأبي زيد ١٤٨ وانظر شرح ديوان الحماسة ٤٦٤/١ .

(٤) النوادر في اللغة ١٤٩ .

(٥) Danial Jones, An outline of English Phonatics, P. 217 .

(٦) Palmer, Grammar of the Arabic Language, p. 23 .

(٧) دراسة الصوت اللغوي، د. أحمد مختار عمر ٣٧٨ واللهجات العربية في معجم لسان العرب ١٠١ .وانظر منهج أبي حيان الأندلسي ٨٠ .

لقد أثرت المماثلة في إيجاد صيغ جديدة للمصدر، وذلك كما ورد في المصدر (لِقِيّ) فهي على وزن (فعيل) كما يقول القدماء، ويبدو لنا أن الأصل هو ما ورد في وزن (لُقِيّ)[1] المنقلب عن وزن (فُعُول)، ثم تماثلت الضمة التي بعد اللام مع الكسرة التي بعد القاف مماثلة كلية فانقلبت إلى الكسرة، ونوع المماثلة هو تأثر رجعي (مدبر) كلي منفصل. وهناك مواضع أخرى ذكرت في هذا البحث.

ثالثاً : قانون الحذلقة والمبالغة في التفصح

وهو قانون أنتج كثيراً من الصيغ في اللغة العربية في المصدر وغير المصدر، ومثال تأثيره في أبنية المصدر ما نتج من أوزان في الفعل (وَرِث) إذ ورد فيه وَرْث (إرْثاً) والأصل (وِرْثاً) لكن بعض الناطقين توهموا أن الأصل في الواو هو الهمزة التي سقطت بفعل قانون السهولة والتيسير في نطق الحجازيين، فأعادوا همزها وهي في الحقيقة ليست مهموزة، ومثل هذا يقال: وَرِثْته إِرَاثاً.

وأما ورثته مِيْراثاً[2]، فالمصدر مِيْراث ناتج بسبب قانون الحذلقةأيضاً، إذ توهم المتكلم أن الأصل في الياء في (مِيْراث) هو الحركة المركبة، فأعادها إليه وقال (مِيْراث) متوهماً، كما قالوا: خرجت رَوْح زيد[3]. وقد روى الدكتور رمضان عبدالتواب أنه سمع بنفسه أحد مذيعي تلفزيون الرياض يقول: (مَوْجَز) بدلاً من (مُوجَز)، ومَيْناء بدلاً من (مِيناء)[4].

وورد في مصدر الفعل (وجد) وجداناً وإجداناً[5]، وهذا المصدر الأخير ناتج بسبب قانون الحذلقة أيضاً.

رابعاً: قانون القياس الخاطيء

القياس الصحيح هو حمل فرع على أصل لوجود علّة بينهما، وهذه العلة هي المشابهة، وقد تكون هذه المشابهة صحيحة، وقد تكون غير صحيحة. فإذا كانت صحيحة فالقياس صحيح، وإذا كانت خاطئة، فالقياس خاطئ؛ فمثلاً إذا أردنا بناء صيغة

---

(1) لسان العرب (لقا) ١٥/٢٥٣ .

(2) لسان العرب (ورث) ٢ / ١٩٩ – ٢٠٠

(3) تثقيف اللسان ٢٩٥ .

(4) التطور اللغوي للدكتور رمضان عبدالتواب. ١٢٢ .

(5) لسان العرب (وجد) ٣ / ٤٤٥ .

افتعل من الفعل (تبع) نقول: اتّبع، وإذا أردنا أن نصوغ صيغة افتعل من الفعل (أخذ) فالأصل أن نقول : إئتخذ، ثم حذفت الهمزة بعد قلبها إلى ياء بسبب قانون السهولة والتيسير، ثم قلبت الياء تاءً وأدغمت في تاء الافتعال لصعوبة نطقها فأصبحت (اتّخذ) فإذا ما أعدنا صيغة (اتّبع) إلى الماضي الثلاثي المجرد مرة أخرى، فمن الطبيعي أن تنتج عندنا صيغة (تبع) وكذا إذا أعدنا صيغة (اتخذ) إلى أصلها الثلاثي المجرد مرة ثانية، فستعود إلى صيغة (أخذ) ولكن الذي حدث أن الناطقين في العربية توهموا أن (اتخذ) تشبه (اتبع) ولذلك فقد عادوا واشتقوا منها ماضياً ثلاثياً مجرداً جديداً وهو (تخذ) وقد استعملت هذه الكلمة الجديدة جنباً إلى جنب مع الصيغة الأصلية المهموزة وهي الفعل (أخذ) فاستعملت في القرآن الكريم الذي هو أفصح الكلام في قوله تعالى ﴿ولو شئت لتخذت عليه أجراً﴾[1]، فهذه الصيغة ناتجة بسبب قانون القياس الخاطيء[2]. ومن الطبيعي أن يشتق مصدر لهذا الفعل وهو قول العرب: تَخِذَ الشيء تَخْذاً وتَخَذاً[3]، فهذان الوزنان ناتجان بسبب قانون القياس الخاطيء ، وهذا يصدق أيضاً على أحد أمثلة مصادر الفعل (وَرِثَ) إذ ورد فيه وَرِثَ تُراثاً، فالتاء فيه ليست أصلية؛ وإنما الأصل فيها الواو[4]، وما قيل في (تخذ) يمكن أن يقال في (التُضْع)، إذ أصله (الوُضْعُ) على وزن (فُعْل) ثم قلبت واوه تاءً كما مرّ معنا في خطوات (تخذ)[5]، وربما نتج مصدر آخر من هذا الوزن بسبب قانون المماثلة، إذا ورد أيضاً (التُضُع) بضم الضاد. وقد حاول ابن الأعرابي أن يفرق بين (الوُضْع) و (التُضْع) من حيث المعنى، فالوُضْع هو الحمل قبل الحيض، والتُضْعُ الحمل في آخره[6]. وهذا ليس صحيحاً دلالياً.

وورد في حديث أصحاب المعاجم عن الجذر (وخم): التُّخَمة بالتحريك الذي يصيبك من الطعام إذا استوخمته تاؤه مبدلة من واو ... وأصل التُّخَمَة: وُخمة، فحوّلت الواو تاءً كما قالوا تقاة، وأصلها وقاة، وطعام مَتْخَمَة: يتّخم منه، وأصله مَوْخمة؛ لأنهم

(١) الكهف ١٨ / ٧٧ .
(٢) التطور اللغوي د. رمضان عبدالتواب ١٠٧-١٠٨ .
(٣) لسان العرب (تخذ) ٤٨٧/٣ .
(٤) لسان العرب (ورث) ٢ / ٢٠٠ .
(٥) لسان العرب (وضع) ٨ / ٤٠٠ .
(٦) لسان العرب (وضع) ٨ / ٤٠٠ .

توهموا التاء أصيلة لكثرة الاستعمال ... والاسم التُّخَمَة بالتحريك كما مضى في وُكَلَة وتُكَلَة، والجمع تُخَمات وتُخَم والعامة تقول: التُّخْمَة بالتسكين[1].

كما أورد الخليل في حديثه عن الجذر (ودع) أنه يقال: وَدَّعَ يَوْدَعُ دَعَةً، واتَّدَعَ تُدَعَةً، مثل: اتَّهَم تُهَمَةً، واتَّأَدَ تُؤَدَةً[2].

وهكذا تتبين أن القوانين الصوتية تؤثر في أبنية المصادر والأفعال مما ينتج عن تأثيرها بناء أفعال جديدة ومصادر جديدة، قد تلغي ما ذهب إليه القدماء في محاولاتهم إيجاد زُمَر يمكن أن تجمع بين أشتات هذه المصادر.

أثر اللهجات في بناء المصدر

تحدثت كتب التراث عن أن بعض القبائل تؤثر بعض صيغ المصدر، فقد روي أن الفراء قال: ما ورد عليك من باب (فَعَل يَفْعُل) و (فَعَل يَفْعِل) ولم تسمع له بمصدر فاجعل مصدره على (الفَعْل) أو (الفُعُول) الفَعْل لأهل الحجاز، والفُعُول لأهل نجد، أي أننا نستطيع أن نحكم على أن مصدر الفعل المفتوح العين في الماضي المضموم العين في المضارع أو المكسور العين فيه، إذا لم يكون دالاً على حرفة أو صوت أو مرض ، ولم نعثر له على مصدر في المعاجم، يجيء على (فَعْل) في لغة الحجاز، و(فُعُول) في لغة نَجْد، وهذا يعني أن قبائل نجد آثرت صيغة (فُعُول) في حين آثرت القبائل الحجازية صيغة (فَعْل)[3].

وأما الفعل (كَرِه) فقد اشتق له الحجازيون مصدراً على وزن فَعَالة وهو (كَرَاهة) في حين اشتق التميميون مصدراً على وزن (فعالية) وهو (كراهِيَة)[4]. وقد ورد عند التميميين المصدر (الصَرْع) من صَرَع في حين كسرها القيسيون فقالوا (الصِرْع)[5].

والفُوَاق بضم الفاء لغة تميم وأسد وقيس و(الفَوَاق) بفتح الفاء عند الحجازيين، وكلاهما مصدر الفعل (فاق) بمعنى رجع، ويفتح التميميون (الضَعْف) مصدر الفعل

(١) لسان العرب (وخم) ١٢ / ٦٣٢ .

(٢) لسان العرب (ودع) ٢ / ٢٢٣ .

(٣) لغة تميم ٤٤٩ - ٤٥٠، وانظر ديوان الأدب للفارابي ٢/١٣٩

(٤) المزهر ٢ / ٢٧٦، وانظر لغة تميم ٤٥٠ .

(٥) لغة تميم ٤٥١ .

(ضَعْف)، في حين ضمها الحجازيون فقالوا: (الضُعف) وتميم تقول في مصدر الفعل (زَعَم) الزُعم بضم الزاي وأما الحجازيون فيقولون الزَّعم، في حين يقول بعض القيسيين (الزِعْم)[1].

كما أن المصدر الميمي الذي يجيء على وزن (مَفْعَل) من كل فعل ثلاثي صحيح، يأتي بكسر العين عند التميميين. فقالوا: (مَطْلِع) بكسر اللام على وزن (مَفْعِل)[2] مما يعني كسر القاعدة القياسية التي نص عليها القدماء، وربما كانت صيغة التميميين أقدم من صيغة الحجازيين بدليل قول الكسائي: «إن هذه اللغة ماتت في كثير من لغات العرب» يعني ذهب من يقول من العرب تَطْلِع بكسر اللام وبقي مَطلِع بكسرها في اسم المكان والزمان على ذلك القياس[3]. أي القياس القديم الذي ماتت لغته.

ونعرف أيضاً أن (فَعُل) اللازم يشتق مصدره على وزن (فَعَال) نحو: صَلُحَ صَلاحاً، غير أن قبيلة هذيل تميل إلى صيغة (فُعُول) فيقولون: صَلُحَ صُلُوحاً، وكَلَّ كُلُولاً، وجَبُر جُبُوراً، والأخير قياسه (الجَبْر) كما أن الفِعْل (عثر) بمعنى ذلّ وأخطأ قياس مصدره (العَثْر والعِثَار) كما يجيء منه عثير على وزن (فعيل) وكما أن الهذليين يقولون (عثُور) على وزن (فُعُول) وغير هذه المصادر مما يعني أن الهذليين يميلون إلى صيغة (فُعُول)[4]، كما تميل قبيلة هذيل إلى صيغة (فعيل) في موضع صيغة مفْعَل وفَعَل، فمصدر الفعل (وهج) نجده في اللغة وَهْجاً ووهَجَاناً ووَهَجاً إلى جانب وهيجاً في لغة الهذليين ، وورد عندهم أيضاً: أَرَجَ أريجاً، بدلاً من أَرَج أرَجاً، وهَبَرَ هَبيراً، بدلاً من هَبَر هَبْراً[5].

وربما كانت لهجة هذيل أكثر اللهجات التي وصلت لغتها إلى مرحلة الفتح الخالص وفقاً لقانون تطور الأسماء والأفعال المعتلة، إذ ورد فيها (القَال) مكان (القَوْل) و (الحاب) مكان (الحَوْب)[6].

وهكذا نرى أن للهجات العرب تأثيراً كبيراً في تعدد صيغ المصدر، مما يكون له

---

(1) لغة تميم ٤٥١ .
(2) الكتاب ٤/٩٠، ولغة تميم ٤٥٢ .
(3) البحر المحيط ٦/١٦١ .
(4) لغة هذيل ٢٣٢ – ٢٣٧ .
(5) لغة هذيل ٢٣٨ – ٢٣٩ .
(6) لغة هذيل ٢٣٩ – ٢٤٠ .

شأن في كسر القواعد القياسية التي أجهد العلماء أنفسهم في سبيل الجمع بينها، ولعل رجوعنا إلى اللهجات العربية هو أنسب الطرق التي تمكننا من تعليل هذا التعدد الكبير في صيغ المصدر في اللغة العربية، فإيثار بعض القبائل لصيغة دون أخرى وقياسها عليها قد يولد عندنا أمثلة ليست موجودة عند القبيلة الأخرى، ومع تعدد القبائل العربية، قد تتعدد أوزان المصدر وأمثلته؛ ولذا فمن الصعب جداً أن نحكم على أن المصدر مقيس وأمامنا هذا العدد الكبير من المصادر والأوزان، بخلاف معظم اللغات السامية الأخرى التي مالت إلى توحيد أوزان المصدر فيها أو التقليل منها على الأقل.

الفصل الثالث

المصدر والدلالة

* تعدد المصدر والمعنى واحد

*اختلاف المصدر لاختلاف المعنى

المصدر والدلالة

الدلالة في أصلها مبحث منطقي، وتعني كون الشيء بحيث يلزم من العلم به العلم أو الظن بشيء آخر، أو من الظن به الظن بشيء آخر، ولها أقسام ثلاثة، الدلالة الوضعية، والدلالة الطبيعية والدلالة العقلية، وبعبارة أخرى الدلالة هي كون اللفظ دالاً على المعنى مثل دلالة (ضرب) على الضرب[1].

وما يهمنا في هذا البحث هو أن نركز على بعض القضايا التي تربط بين المعنى من جهة وبناء المصدر من جهة أخرى، حيث تطالعنا قضيتان، تبدو كل واحدة منهما مضادة للأخرى، مما يجعل من إصدار الأحكام القاطعة أمراً يحمل من المجازفة الشيء الكثير، وهاتان القضيتان هما:

أولاً: تعدد المصدر والمعنى واحد.

ثانياً: اختلاف المصدر لاختلاف المعنى.

وستعرض فيما يلي لهاتين القضيتين بالتفصيل.

أولاً: تعدد المصدر والمعنى واحد

قد يتعدد المصدر وتكثر صيغه، ولكن هذا التعدد ،وهذه الصيغ لا يضيفان معنى معيناً يختلف باختلاف هذه الصيغ، ومن الأمثلة على هذا التعدد« قَدَرت على الشيء إذا قويت عليه، فأنا أقدر قُدْرة وقُدْراناً ومَقْدِرة ومَقْدَرة ومَقْدُرة»[2] وكل هذه المصادر دالة على معنى واحد.

وتعددت مصادر الفعل (ساء) تعدداً كبيراً، فورد فيه ساء سَوْءاً وسُوءاً وسَوَاءً وسَوَاءة وسَوَاية وسَوَائية ومَسَاية ومَسَاءة ومَسَاءً ومَسَائية، وكل هذه المصادر تدل على نقيض السرور[3].

كما ورد في الفعل (عاب) قول العرب: عابه عَيْباً وعاباً، بمعنى الوَصْمة، ولا اختلاف بينهما من حيث المعنى[4] وفي الفعل (هَدَج) تقول العرب: هَدَج الشيخ في مشيته

(١) أثر الدلالة النحوية واللغوية ١٤.

(٢) الفصيح ٢٨١.

(٣) لسان العرب (سوا) ٩٥/١.

(٤) لسان العرب (عيب) ٦٣٣/١.

يَهْدِج هَدْجاً وهَدَجاناً وهُدَاجاً، وهذه الصيغ الثلاث تعني مقاربة الخطو والاسراع من غير إرادة[1]. وتقول العرب أيضاً: شجب يشجب شَجْباً وشُجُوباً بمعنى الهلاك واليبس[2].

كما ورد في اللغة بَئِسَ الرجل يَبأس بُؤساً وبَأْساً وبئيساً، وهذه الصيغة تعني أن الرجل افتقر واشتدت حاجته فهو بائس: أي فقير[3] ونقول: تمّ الشيء يَتِم تَماً وتُماً وتَمامَة وتَماماً وتِمامَة وتُماماً وتِماماً، وكلها تعني نقيض النقصان[4]

وربما تعددت صيغ المصدر تعدداً كبيراً، غير أن هذا التعدد لا يؤدي إلى تغيير في المعنى، فقد ورد في لغة العرب قوله: لقيته لِقَاءً ولِقَاءً وتلقَاءةً ولُقِيًا ولَقِيًا ولِقياناً ولُقياناً ولِقيانة ولَقْيَة ولَقْياً ولُقاً ولَقاً ولَقَاة[5]. وورد أيضاً: هَلَكَ هُلْكاً وهلاكاً وتُهلوكاً وهُلوكاً ومَهْلِكة ومَهلُكة ومَهلَكة، وتَهْلِكة وتهلُكة، وتَهلَكة، ومَهْلِكاً ومَهلُكاً ومهلَكاً وهَلَكاً وبعض هذه المصادر نادر إلاّ أنها جميعاً تؤدي إلى معنى واحد وهو الموت.[6]

وذكر ابن خالويه أن العرب تقول: مَكَثَ يمكث مَكْثاً ومُكثاً ومِكْثاً ومكَثاً ومُكثاناً ومِكِّثى ومكَثَاناً ومكْثاناً[7] بالإضافة إلى المكَاثِ والمُكوثِ والمَكَاثة والمِكِّيثاء[8]، وكلها بمعنى واحد ومحكية عن العرب.

وهناك مواضع كثيرة جداً على هذه الظاهرة، لا داعي لإدراجها في هذا البحث، إلا أنها تدل على أن فكرة قياس المصدر، ووضع ضوابط صارمة له أمر صعب، إذ أننا مجبرون على التعامل مع هذه الأوزان الكثيرة التي اتحدت في المعنى، فلا نستطيع أن نعتمد في هذه الحالة على الدلالة لوضع تصور قياسي لصيغ المصدر في اللغة العربية.

ثانياً: اختلاف المصدر لاختلاف المعنى

تتحدث بعض كتب اللغة أحياناً عن بعض الأنماط الفعلية، التي تختلف من حيث

---

(١) لسان العرب (هدج) ٢/٣٨٧-٣٨٨.

(٢) لسان العرب (شجب) ٢/٤٩٦.

(٣) لسان العرب (بأس) ٦/٢٠.

(٤) لسان العرب (تمم) ١٢/٦٧ وانظر القياس في اللغة العربية ٥٦.

(٥) لسان العرب (لقا) ١٥/٢٥٣-٢٥٤ والمزهر ١/٣١٨.

(٦) القاموس المحيط (هلك) ٣/٣٢٤ ولسان العرب (هلك) ١٠/٥٠٣-٥٠٤، ومختار الصحاح للرازي ٦٩٧، والسماع والقياس ٥٤.

(٧) مختصر في شواذ القرآن ٧٧.

(٨) لسان العرب (مكث) ٢/١٩١.

الدلالة، وينعكس اختلافها الدلالي هذا على صيغة المصدر، فتختلف صيغة الفعل الواحد تبعاً لاختلاف معناه، وفيما يلي أمثلة على هذا الاختلاف مرتبة وفق طريقة لسان العرب:

١- مَرُؤَ

نقول: مَرُءَ الرجل يَمْرُؤُ مُروءَةً، ومَرُءَ الطعام يَمْرُؤُ مَرَاءَةً[(١)]

٢- شَبَّ

نقول: شبَّ الصبيّ يَشِبُّ شَبَاباً وشَبِيبَةً، وكذلك الفرس يَشِبُّ شَبَاباً، ويقال في الفرس شبَّ شبيباً وشَبَّ الرجل النار يَشُبُّها شَبّاً وشُبُوباً[(٢)].

٣- نَسَبَ

نقول: نُسِبَ الرجل إلى آبائه وأجداده، نِسبَةً ونَسَباً ونَسَبَ الشاعر بالمرأة يَنْسِبُ بها نَسِيباً ومَنْسِبَةً إذا ذكرها في شعره[(٣)].

٤- وجب

نقول: وجب الشيء يَجِبُ وُجُوباً: إذ لزم وثبت، ووجَبَ البيع يَجِبُ جِبَةً، ووجَبَ وَجبَةً: إذا سقط إلى الأرض، وليس هذا اسماً للمرة الواحدة، ولكنه مصدر كالوُجُوب، ووَجَبَت الشمس وَجْباً: إذ غابت، وقد يقال وُجُوباً أيضاً، ووَجَبَ القلب وَجِيباً ووَجَبَاناً: إذا خفق واضطرب، وقد يقال: وَجَبَ يَجِبُ وَجْباً ووُجُوباً[(٤)]

٥- خفت

يقال: خفت الصوت خُفُوتاً: إذا سكن، ومنه قيل للميت: خفت: إذا انقطع كلامه وسكت، وأما إذا مات الرجل فجأة، فيقال: خَفَتَ خُفَاتاً، ومنه زرع خافت كأنه بقي فلم يبلغ غاية الطول[(٥)].

٦- جنح

إذا طار الطائر ثم أقبل كالواقع اللاجئ إلى موضعه فإننا نقول: جَنَحَ يَجْنَحُ

---

(١) لسان العرب (مرأ) ١/١٥٤-١٥٥ وانظر مجالس ثعلب ٢/٤٢٥ وانظر مثل هذا المثال في ذيل فصيح ثعلب، ١١.

(٢) الفصيح ٢٨٥.

(٣) الفصيح ٢٨٥ ولسان العرب (نسب) ١/٧٥٦.

(٤) الفصيح ٢٨٠-٢٨١ ولسان العرب (وجب) ١/٧٩٣-٧٩٤.

(٥) لسان العرب (خفت) ٣٠-٣١.

ويَجنَح جُنوحاً أي: مال، وأما إذا أصاب الصياد جناحه فتقول: جَنَحه يَجْنِحُه جَنْحاً[1].

٧- حدد

يقال: حَدَدْتُ حدود الدار أحُدها حَدّاً، وحدَّت المرأة على زوجها حِدَاداً: إذا تركت الزينة، وأقول أيضاً: حَدَدْت على الرجل أحُدُّ حِدّة من الغضب[2] أي أن الحدُّ يعني رسم الحدود، والحِدَاد: الإمتناع عن الزينة. والحِدّة: الغضب، وكلها مصادر للفعل (حدد).

٨- وجد

ذكر ابن منظور أنه يقال: «وَجَدَ مطلوبه والشيء يَجِدُه وُجُوداً، ويَجُدُه أيضاً بالضم، لغة عامرية لا نظير لها في باب المثال، قال لبيد وهو عامري: (كامل)

لو شئت قد نقع الفؤاد بِشَرْبَةٍ تَدَعِ الصوادي لا يَجُدْنَ غليلا[3]

قال ابن بري: الشعر لجرير وليس للبيد... قال سيبويه: وقد قال ناس من العرب: وَجَدَ يَجُدُ، كأنهم حذفوها من يَوْجُدُ، قال: وهذا لا يكاد يوجد في الكلام: ويقال وَجَدَ وَجْداً وجِدَةً وَوُجداً ووُجوداً ووِجْداناً وإجداناً[4]...ووَجَدَ المال يَجِدُه وَجْداً ووِجْداً ووُجْدَاناً وجِدَة ..ووَجَدَ عليه يَجِدُ ويَجُدُ وَجْداً وجِدَة ومَوْجِدَة ووجداناً...ووَجَدَ به وَجْداً في الحب لا غير، وإنه ليَجِدُ بفلانة وَجْداً شديداً.»[5]

وذكر W. Wright أنه إذا كان للفعل صيغة واحدة، ولكن له عدة معان مختلفة، فإنه يكون له عدة مصادر مختلفة مثل: وجد فإن مصدره الوِجْدان إذا كان من الإيجاد، وَجِدَة إذا كان معناه من الغِنى، وأما الوَجْد فمن الحب[6]. وفي قوله تعالى «أسكنوهن من حيث سكنتم من وُجْدكم»[7] قرأ الجمهور من وُجْدكم بضم الواو وسكون

(١) لسان العرب (جنح) ٤٢٨/٢-٤٢٩.
(٢) الفصيح ٢٨٦.
(٣) ديوان لبيد. ٣٥٩ ضمن الأشعار المنسوبة إليه.
(٤) المصدر إجدان يخضع لظاهرة الذلقة والمبالغة في التفصيح وقد ذكر في الصفحة ٢٠١ من هذه الدراسة.
(٥) لسان العرب (وجد) ٤٤٥/٣-٤٤٦ والفصيح ٢٨٠.
(٦) Wright, W., A Grammar of the Arabic Language, V.1, P. 114.
(٧) الطلاق ٦/٦٥.

الجيم، وقرأ الحسن والأعرج وابن أبي عبلة وأبو حيوة (من وَجْدكم)، وقرأ يعقوب والفياض بن غزوان وعمرو بن ميمون وطلحة وابن ادريس (من وُجْدكم)[1]. وقال أبو حيان الأندلسي:[2]«وهي لغات ثلاث بمعنى الوُسْع، والوَجْد بالفتح يستعمل في الحزن والغضب والحب، ويقال: وَجَدت في المال، ووَجَدت على الرجل وَجْداً ومَوْجِداً، ووجدت الضالة وجداناً، والوُجْد بالضم الغنى والقدرة يقال: افتقر الرجل بعد وُجْد.»

٩- شصر

يقال: تركت فلاناً وقد شصر بصره يَشْصِر شُصُوراً، وهو أن تنقلب عينه عند الموت، ويَشْخَصُ بصره، ويقال أيضاً: شَصَره الثور بقرنه أي: نطحه فهو يَشْصُر شَصْراً[3].

١٠- عثر

ورد في لسان العرب عَثَرَ يَعْثُرُ عَثْراً وعِثَاراً، وعثر الرجل يَعْثِر عَثْرة، وعَثَر الفرس عِثَاراً، وعَثَر على الأمر يَعْثِر عَثْراً وعُثُوراً، وعيوب الدواب تأتي على فِعَال كالعِثَار والخِراط والعِضاض والضِراح وما شاكلها[4].

١١- عسر

عَسَرت حاجتك تَعْسُر عُسراً، إذا اشتدت، ونقول: عَسَرتُ غريمي أعْسُرُه وأعسِرُه عَسْراً إذا ألححت عليه[5]

١٢- غار

يقال: غِرْت على أهلي أغار غَيْرة، وغارت الشمس غِيَاراً، وغار الماء غَوْراً، وغارت عينه تَغَار غُوراً وفي التنزيل﴿أرأيتم إن أصبح ماؤكم غَوْراً﴾[6] وغار النجم غَوْراً: إذا غاب[7].

---

(١) مختصر في شواذ القرآن ١٥٨ والبحر المحيط ٢٨٥/٨، ونسب البنا الدمياطي كسر الواو إلى روح والضم إلى باقي القراء، وهما لغتان بمعنى الوسع عنده، انظر اتحاف فضلاء البشر ٥٤٥/٢.

(٢) البحر المحيط ٢٨٥/٨.

(٣) مجالس ثعلب ٥٧٧/٢.

(٤) لسان العرب (عثر)٥٣٩/٤-٥٤٠ وأساس البلاغة (عثر) ٢٩٣.

(٥) مجالس ثعلب ٥١٨/٢.

(٦) الكهف ٤١/١٨.

(٧) الاشتقاق لابن دريد ١٨ والقسيح ٢٨١-٢٨٢.

١٣- لبس

يقال: لَبِسَ الثوب يَلْبسُه لُبْساً، وأما إذا كان من خلط الأمر حتى لا يفهم، فيقال: لَبست عليه أَلبِسُهُ لَبْساً(١).

١٤- شرع

يقال: شَرَعْتُ لكم في الدين شريعة، وشَرَعت الدواب في الماء تَشْرَع شُرُوعاً(٢)

١٥- شفّ

تقول: شفّ المرض المريض يَشِفُّه شَفّاً: إذا بلغ منه، وتقول: شفّ الثوب يَشِفُّ شُفُوفاً: إذا رق(٣).

١٦- طلق

تقول: طَلَقت المرأة وطَلُقت طَلاقاً: إذا بانت، وتقول طَلَقت طَلْقاً - عند الولادة، وتقول أيضاً طَلُقَ وجه الرجل طَلاقة(٤).

١٧- بطل

تقول : بَطَل الرجل وبَطُل بُطُولة، وبَطَل الشيء يَبْطُل بُطْلاً وبُطُولاً وبُطْلاناً: من الباطل(٥).

١٨- عدل

عَدَل عن الحق: إذا جار عُدُولاً، وتقول: عَدَل عليهم يَعْدِل عَدْلاً ومَعْدِلَة ومَعْدَلَة(٦).

١٩- حال

تقول: أحال الرجل في المكان:إذا أقام فيه حَوْلاً، ومصدره إحَالَة، وحال بيني وبينك الشيء يحول حُؤُولاً وحَوْلاً، وحال الرجل من العهد حؤولاً، وحالت الناقة

(١) الفرق بين الحروف الخمسة ٨٥٦-٨٥٧.
(٢) الفصيح ٢٨٨.
(٣) الفصيح ٢٨٥.
(٤) الفصيح ٢٨٣.
(٥) الفصيح ٢٨٣.
(٦) الفصيح ٢٨١.

والنخلة: إذا لم تحملا حِيَالاً[1].

٢٠- أدا

تقول: أدا اللبن يأدُو أُدُواً، وأدَي أُدِيّاً، ومعناه: خثر ليروب، وأدَوْتُ في مشيي آدُو أدْواً، وهو مَشْيٌ بين المشيين ليس بالسريع ولا بالبطيء[2].

٢١- جَرَى

يقال: جرى الماء والدم ونحوه: جَرْياً وجَرْيَة وجَرَيَاناً، وأما إذا كان للفرس فتقول: جرى جَرْياً وجِراءً[3].

٢٢- حذى

تقول: أحذيت الرجل حُذْياً من العطية، وحَذَوْتُ النعل بالنعل حَذْواً، ومنه حَذَوْتُه: إذا جلست بحذائه وحذى النبيذ اللسان فهو يحذيه حَذْياً[4].

٢٣- خَزِيَ

تقول: خزي الرجل يَخْزَى خِزْياً من الهوان، وخَزِي يَخْزَى خِزْيَة: من الاستحياء[5].

٢٤- صبى

تقول: صبى الرجل يصبو صَبْواً وصَبْوَةً من اللهو، فأما إذا كان من حداثة السن فتقول: صَبِيَ يَصْبَى صِبا وصِبَاءً[6].

٢٥- قذى

يقال: قَذَت عينه تقذى قَذْياً وقذيت: إذا ألقت القذى، وقذَيت قَذَىً: إذا صار فيها القذى، ويقال: أقذيتها إقذاءً: إذا ألقيت فيها القذى، وأما إذا أخرجته منها فيقال: قذيتها تَقْذِيَةً[7].

---

(١) الفصيح ٢٨٦.

(٢) لسان العرب (أدا) ١٤/٢٤.

(٣) لسان العرب (جرى) ١٤/١٤٠.

(٤) الفصيح ٢٨٦-٢٨٧.

(٥) الفصيح ٢٨٣.

(٦) ذيل فصيح ثعلب ١٠ وانظر المنقوص والممدود ٢١.

(٧) الفصيح ٢٨٣

٢٦- قرى

تقول: قَرَيت الضيف أقريه قِرىً وقِراءً من الكرم، وأما إذا كان من الامتلاء والجمع، نحو: قَرَيْت الماء في الحوض فمصدره القَرْيُ، تقول: قَرَيت الماء قَرْياً، وتقول أيضاً، قروت الارض والشيء إذا تتبعته من أرض إلى أرض، فأنا أقروه قَرْواً[1].

٢٧- هَدَى

تقول: هديت العروس إلى زوجها هِداءً وهديت الرجل في الدين هُدَىً، وهديت الضالة أهديها هِدَاية[2].

وقد يبلغ الأمر في هذا الباب إلى حد أنها قد تصل إلى معنى مضاد للمعنى الأول (أضداد)، ففي قوله تعالى ﴿إن لك في النهار سبحاً طويلا﴾[3] فالسبح في هذه الآية معناه الاضطراب وهو السكون أيضاً.[4]

وتقول: هوى الشيء هُوِيّاً بالضم: إذا صعد، وهوى هَوِيّاً بالفتح: إذا هبط[5].

وقد تتحد المصادر في البناء مع اختلاف المعنى، تقول راس الأسد رَوْساً: إذا تبختر، وتقول: راس الرجل يروس رَوْساً: إذا أكل وجوّد[6]. ومن هذا: دبل الشيء يَدْبِلُهُ ويَدْبُلُه دَبْلاً: إذا جمعه كما تجمع اللقمة بالأصابع، ودَبَل اللقمة يَدْبُلها ويَدْبِلُها دَبْلاً أيضاً، وتقول: دَبَل الأرض يَدْبُلها دَبْلاً[7].

وفي (ذبل) ورد قول العرب: ذبل النبات والغصن والإنسان يَذْبُلُ ذَبْلاً وذُبولاً: إذا دقّ بعد الرّي وكذلك ذَبُلَ بالضم، ويقال: ذَبُلَ فوه ذُبولاً[8].

وفي الفعل (وقع) يقال: وَقَعَ الشيء مَوقِعَة، والعرب تقول: وقع ربيع في الأرض

(١) الفصيح ٢٨٥.
(٢) مجالس ثعلب ٢/٥٧٩.
(٣) المزمل ٧/٧٣.
(٤) مجالس ثعلب ٢/٤٠٣ وانظر لسان العرب ٢/٤٧٠-٤٧١ والتفسير الكبير للرازي ١٧٧/٣٠.
(٥) ذيل فصيح ثعلب ٧.
(٦) لسان العرب (ريس) و(روس) ١٠٣/٦.
(٧) لسان العرب (دبل) ٢٣٤/١١.
(٨) لسان العرب (ذبل) ٢٥٥/١١.

يقع وَقُوعاً لأول مطر يقع في الخريف، ويقال: سمعت لحوافر الدواب وَقْعاً ووُقوعاً، كما يقال: وقع به ما كره وُقُوعاً ووَقيعَة[1].

ونقول: عرضت الكتاب والجند عَرْضاً، وكذلك: عرضت الجارية على البيع عَرْضاً[2].

وفي الفعل (قرّ) نقول: قد قرّ يومنا يقِرُّ قَرّاً، ويوم قارٌّ وقَرٌّ، وليلة قارة وقَرَّة، والقُرُّ والقِرَّة: البرد[3] والقَطْب قطب الشراب، وهو مزجه، والقَطْب أيضاً، مصدر قَطَب: إذا عبَسَ، وقَطّب ما بين عينيه، والقَطْب أيضاً مصدر قَطَب المِدْل: إذا ربطه[4].

ونقول: جَلَوت العروس جِلْوة، وجَلَوت السيف جَلاَءً، وجلا القوم عن منازلهم جَلاَءً أيضاً[5].

وبعد هذا فإننا نستطيع أن نقول إن الدلالة تؤثر في بعض الأحيان في بناء المصدر، وأحياناً يؤثر هذا البناء في الدلالة نفسها، أي أن التأثير متبادل بينهما، وفي بعض الأحيان لا يقع تأثير متبادل بينهما.

---

(١) لسان العرب (وقع) ٨/٤٠٢-٤٠٣-و٨/٤٠٧.

(٢) الفصيح ٢٨٥.

(٣) الفصيح ٢٨٤

(٤) المثلث لابن السيد البطليوسي ٢/٣٥٤.

(٥) الفصيح ٢٨١.

الخاتمة

بعد الانتهاء من هذا البحث المضني فإنني استطيع أن أقول إن نتائج البحث لم تكن قليلة، بل إنها كثيرة متنوعة، ولا بد أن كل من يقرأ هذا البحث سيعثر عليها في ثناياه، وبعض النتائج من الممكن عَدّه في باب النتائج الكبيرة، وبعضها نتائج فرعية، وهي في مجملها موجودة في أبواب البحث موزعة فيه، لا يكاد يخلو منها فصل حتى لو كان هذا الفصل صغيراً، وتدرج فيما يلي قائمة منها:

١- فيما يخص مصادر الأفعال الثلاثية المجردة فقد وجدنا أن احصائيات القدامى والمحدثين كانت احصائيات قاصرة، إذ لم تحط بالأوزان التي جاءت عليها هذه المصادر إحاطة عامة، وقد كشف هذا البحث عن أكثر من ثلاثةوعشرين وزناً جديداً لم يذكرها المستشرق W. Wright الذي يُعَدّ صاحب أكبر عدد من الصيغ بين القدماء والمحدثين فقد استدرك هذا العالم على القدماء عشرة أوزان جديدة عثر عليها من خلال متابعته للاستعمال العربي في المعاجم العربية، حيث بلغ مجموعها عنده أربعة وأربعين وزناً، ولَمّا انتهينا من استقراء الاستعمال العربي في هذه المعاجم وجدنا أن ما عثر علية المستشرق Wright كان ناقصاً إلى حدٍّ مُخِلّ، لأن الأوزان التي عثرنا عليها بلغت سبعة وستين وهي:

فَعْل، وفَعَل، وفُعُول، وفِعَال، وفَعِيل، وفَعَلَة، وفَعْلَة، وفَعَال، وفُعَل، وفِعْل، وفِعَلَى، وفُعْلَى، وفَعَلَى، وفُعْل، وفَعِل، وفِعَل، وفُعْلَة، وفِعَالة، وفَعَالة، وفُعَال، وفَيْعولة، وفاعِلة، وفَعَلان، وفَعْلان، وفِعْلان، وفُعْلان، وفِعْلَة، وفُعُولة، وتَفْعِل، وفِعْلياء، وفِعِيل، وفَعْلانة، وفُعُوليّة، وفُعُوليّة وفَعَالية، ومَفَاعِلَة، ومَفْعَل، ومَفْعِل، ومَفْعِلة، ومَفْعَلة، وفَيْعوليّة، وفِعْوليّة، وفَعِيلة، وتَفْعِلَة، وتَفْعِلَة، وتَفْعَلَة، ومَفْعَلَة، ومَفْعُل، وتَفْعُول، وتَفْعَال، وتَفْعَال وفِعِلَّى، وفِعِيلاء، وفَعُّول، ومَفْعُول، ومَفْعُولة، ومَفْعَال، ومِفْعَال، وتُفِعَال، وتَفِعَل، وتَفْعِل، وفَعَالِي، وفَعَلُوت، وفُعَالة، وفَعَلَّى، وفَعِلَة، وفُعْلِيَّة.

٢- إن المحاولات التي قام بها السابقون لحصر هذه الأوزان الكثيرة في زُمَر قياسية تخضع للدلالة أحياناً وللتكوين الصوتي للفعل أحياناً أخرى لم تكن ذات حكم قاطع، حيث تبين أن الفعل الواحد قد تصل الصيغ المصدرية التي يقبلها إلى ثلاث عشرة صيغة، تستعمل بالدرجة نفسها من القوة والدلالة على المصدر كما رأينا في الفعل هلك وغيره، وفي هذه النتيجة دلالة أكيدة على أن مصادر هذه الأفعال لا يمكن أن تكون مقيسة.

٣- إن الأفعال الثلاثية المعتلة لا تختلف عن الصحيحة إلا إختلافاً يسيراً من حيث الأوزان التي تأتي عليها مصادرها وهذا الخلاف يتأتى من طبيعة الاختلاف الصوتي بين الصحيح والمعتل.

٤- لقد عملت قوانين التطور اللغوي على تطوير بعض الصيغ والأوزان التي لم تكن موجودة أصلاً فقد عمل قانون القياس الخاطئ على إيجاد أوزان: تعال وتُعل، وتَعل وتِعل، وهي أوزان طارئة لم تكن لتدخل الاستعمال لولا هذا القانون، وقد فسرنا هذا في موضعه.

٥- تتشابه بعض أوزان العربية مع بعض أوزان المصدر في أخواتها من اللغات السامية فالوزن (مَفْعَل) هو الوزن القياسي الوحيد الذي اتخذته اللغة السريانية مع إجراء بعض التغيير الذي يتطلبه نظامها الصوتي، حيث أنها حولت هذا الوزن إلى (mef<al) وهو ما يقابل المصدر الميمي في اللغة العربية، وأما الوزن فِعال، وما تطور عنه من أوزان في العربية فهو يقابل الوزن (p<ōl) في العبرية والوزن القياسي الثاني في العبرية وهو (pā<ōl) يقابل الوزن العربي (فَعّال)، وقد اثبتنا هذا في مكانه من البحث. وأشرنا هناك إلى حقائق منها أن أوزان المصدر في العبرية هي نفسها أوزان المصادر في الكنعانية واليونانية وغيرها من اللهجات الفينيقية.

٦- كما تختلف بعض اللغات السامية عن العربية من حيث أوزان مصادرها اختلافاً واضحاً كالحبشية التي تتميز في أن المصدر فيها يصاغ على زنة فعل الأمر مع إضافة اللاحقة [t (ō)] في آخره ما عدا مصدر (فعل) المجرد الذي يتخذ صيغة قياسية واحدة وهي صيغة (fa<ī) وتقابل صيغة (فعيل) التي تستعملها العربية وزناً مشهوراً في أوزانها، وكذلك وزن المعتل الفاء الذي يشبه الوزن (عِلَة) في العربية وهو ما نجده في العبرية أيضاً.

٧- انفردت العربية عن غيرها من اللغات السامية من حيث هذا التعدد الكبير في صيغ أوزان المصدر ولم تشاركها في ذلك إلا السبئية والقتبانية وقد حاولنا تفسير ذلك في أن العربية التي عاشت أطول مدة حيّة نشطة قد استمدت من لهجات كثير من القبائل العربية ووقعت تحت تأثير قوانين التطور اللغوي مدة طويلة جداً.

٨- كما انفرد هذا البحث بدرس العلاقة بين المصدر والقياس حيث نفى هذا البحث وجود سمت قياسي واحد تتخذه العربية، حتى أن بعض الأفعال قد اتخذ أكثر من عشرة أوزان لمصدره مما ينفي أن يكون للمصدر في اللغة قياسياً.

٩- وقدّم البحث كذلك اجتهاداً جديداً بخصوص العلاقة بين المصدر والدّلالة،

وهو ما لم يبحث عند القدماء والمعاصرين على السواء، حيث اقتصرت محاولاتهم في هذا الصدد على إيجاد زمر قياسية كما ذكرنا وذلك في المصادر الدالة على الألوان أو الأصوات أو الأمراض وغيرها من هذه المعاني والدلالات. وأما بحثنا هذا فقد دخل في قضايا جديدة لم يتطرق إليها أحد سابقاً -في حدود ما وصلت إليه من معلومات- وذلك من خلال عرضنا لقضية (تعدد المصدر والمعنى واحد) حيث بينا أن هذا التعدد الكبير لم يُقَدِم شيئاً في أمر الدلالة، حيث لم يؤدِ إلى تغيير في المعنى، وذلك مثل ما ورد في اللغة العربية من مصادر للفعل (لقي) وهي: لِقاء ولِقاءَة وتلقاء ولُقِيًّا ولِقيًا ولَقيًا ولُقْياناً ولِقيانا ولِقيانة ولَقْيَة ولَقْيا ولُقا ولَقا ولقاة، حيث إن هذا التعدد الكبير في الأوزان لم يقدّم شيئاً جديداً في أمر دلالة المصدر لهذا الفعل، وكذلك غيره.

كما بحث قضية جديدة أخرى في الدلالة، وهي اختلاف مصدر الفعل الواحد إذا اختلف معناه، وقد أعددنا معجماً مكوّناً من سبعة وعشرين فعلاً تعددت معاني أفعالها، وهي مثبتة في آخر هذا البحث.

كما درسنا الدلالة درساً مستقلاً في حديثنا عن بعض الأوزان التي لها علاقة بهذا، وهناك كثيرٌ من النتائج الأخرى في جزيئات هذا البحث ذكرناها في مكانها، وإنما أثبتنا في هذه الخاتمة القصيرة بعض النتائج التي نراها أساسية، وأما النتائج الفرعية فقد تركناها في ثنايا البحث تجنباً للتكرار.

وختاماً فإنني أضرع إلى الله العليّ القدير أن يكون وفقني في هذا العمل الجليل وأرجو أن أكون قد وفقت في تقديم هذا البحث وفي عرض نتائجه الجديدة وتفسير بعض الظواهر فيه. ولا أدّعي أنني قد أحطت فالكمال لله وحده، ويكفي أنني حاولت أن أقدّم أفضل ما أستطيع.

هذا وبالله التوفيق

المصـــادر والمـراجـــع

المصادر والمراجع

المصادر والمراجع العربية

١- أبحاث في اللغة العربية للدكتور داود عبده، مكتبة لبنان-بيروت ١٩٧٣.

٢- الإبدال لابن السكيت - تحقيق الدكتور حسين شرف- القاهرة ١٩٧٨م

٣- أبنية المصادر في اللغتين العربية والعبرية للدكتور صلاح الدين صالح حسنين- رسالة دكتوراة دار العلوم -القاهرة- مخطوط على الآلة الكاتبة.

٤- أبنية المصدر في الشعر الجاهلي لوسمية المنصور، مطبوعات جامعة الكويت بالكويت ١٩٨٤.

٥- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر للبنا الدمياطي تحقيق الدكتور شعبان محمد إسماعيل، عالم الكتب-بيروت ومكتبة الكليات الأزهرية بالقاهرة ط١ ١٩٨٧م.

٦- أثر الدلالة النحوية واللغوية لعبد القادر السعدي، مطبوعات وزارة الأوقاف بالجمهورية العراقية ط١ ١٩٨٦م.

٧- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي-تحقيق الدكتور مصطفى النماس، مكتبة الخانجي بالقاهرة ١٩٨٧-١٩٨٩.

٨- الأساس في الأمم السامية ولغاتها وقواعد اللغة العبرية وآدابها للدكتور علي العناني وآخرين ط القاهرة ١٩٣٥م.

٩- أساس البلاغة لجار الله الزمخشري-تحقيق عبدالرحيم محمود-دار المعرفة، بيروت ١٩٨٢.

١٠- أسرار النحو لابن كمال باشا- تحقيق الدكتور أحمد حسن حامد- دار الفكر، عمان.

١١- أسس علم اللغة لماريوباي- ترجمة الدكتور أحمد مختار عمر- عالم الكتب ط٣ ١٩٨٧.

١٢- الأشباه والنظائر لجلال الدين السيوطي، دار الكتب العلمية-بيروت ط١، ١٩٨٤.

١٣- الاشتقاق لابن دريد الأزدي-نشره محمد عبدالمنعم خفاجي عن المستشرق الألماني فرديناند مستنفلد بمدينة جيتنجن بألمانيا سنة ١٨٥٤.

١٤- الاشتقاق لعبدالله أمين-القاهرة ١٩٥٦.

١٥- إصلاح المنطق لابن السكيت، تحقيق عبدالسلام هارون وأحمد محمد شاكر، القاهرة ١٩٤٩.

١٦- أصوات اللغة-للدكتور عبدالرحمن أيوب-القاهرة، ١٩٦٨.

١٧- الأصول في النحو لابن السراج تحقيق الدكتور عبدالحسين الفتلي- مؤسسة الرسالة ط١ بيروت ١٩٨٥.

١٨- إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم-لأبي عبدالله بن خالويه- مكتبة الهلال بيروت ١٩٨٥.

١٩- إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس- تحقيق الدكتور زهير غازي زاهد، مطبوعات وزارة الأوقاف في الجمهورية العراقية-بغداد ١٩٧٧.

٢٠- الأفعال للسرقسطي-تحقيق الدكتور حسين شرف-مراجعة الدكتور محمد مهدي علام مطبوعات مجمع اللغة العربية، -القاهرة ١٩٧٥.

٢١- الأفعال لابن القطاع ط١ ١٩٨٣ عالم الكتب/بيروت.

٢٢- الأفعال لابن القوطية، تحقيق علي فودة، القاهرة ١٩٥٢.

٢٣- أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، الدكتور فاضل الساقي، القاهرة ١٩٧٧.

٢٤- إملاء ما منّ به الرحمن-لأبي البقاء العكبري- دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان ط١ ١٩٧٩.

٢٥- الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، دار الفكر، بيروت، بلا تاريخ.

٢٦- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد ،دار الفكر، بيروت ١٩٨٠.

٢٧- الإيضاح في شرح المفصل-ابن الحاجب النحوي- تحقيق الدكتور موسى بناي العليلي مطبعة العاني -بغداد.

٢٨- البحر المحيط-لأبي حيان الأندلسي-مطابع النصر الحديثة الرياض ١٩٨٣م. مصورة عن طبعة دار السعادة ١٣٢٨ هـ.

٢٩- بحوث ومقالات في اللغة، الدكتور رمضان عبدالتواب، ط٢، مكتبة الخانجي بالقاهرة١٩٨٨.

٣٠- البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة، عبدالفتاح القاضي، مطبوعات مصطفى البابي الحلبي-مصر ط١ /١٩٥٥.

٣١- البرهان في علوم القرآن، بدر الدين الزركشي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة بيروت، لبنان ١٩٧٢.

٣٢- تاج العروس من جواهر القاموس للزبيدي، تحقيق عبدالسلام فراج، الكويت ١٩٦٥.

٣٣- تاريخ اللغات السامية، أ، ولفنسون، دار العلم بيروت/لبنان ط١/ ١٩٨٠.

٣٤- تثقيف اللسان وتلقيح الجنان-ابن مكي الصقلي- تحقيق الدكتور عبدالعزيز مطر- دار المعارف مصر.

٣٥- تصحيح التصحيف وتحرير التحريف- ابن أيبك الصفدي- تحقيق الدكتور السيد الشرقاوي، مراجعة الدكتور رمضان عبدالتواب، مكتبة الخانجي/ القاهرة.

٣٦- تصريف الأسماء والأفعال-الدكتور فخر الدين قباوة- مطبوعات جامعة حلب ط٢ /١٩٨١.

٣٧- التطور اللغوي-مظاهره وعلله وقوانينه- الدكتور رمضان عبدالتواب، مكتبة الخانجي القاهرة ط٢/ ١٩٩٠.

٣٨- التطور النحوي- للمستشرق برجشتراسر- ترجمة الدكتور رمضان عبدالتواب، مكتبة الخانجي- القاهرة ١٩٨٢.

٣٩- تفسير الطبري المعروف بجامع البيان في تفسير القرآن-لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري- دار المعرفة/بيروت ١٩٨٦، مصورة عن الطبعة الأولى المطبوعة بالمطبعة الأميرية في بولاق ١٣٢٣هـ.

٤٠- التفسير الكبير للإمام الفخر الرازي- دار إحياء التراث العربي /بيروت.

٤١- التكملة والذيل والصلة للحسن بن محمد الصغاني-تحقيق عبدالحليم الطحاوي -القاهرة- ١٩٧٠.

٤٢- التنبيه والايضاح عما وقع في الصحاح، لعبدالله بن بري تحقيق وتقديم مصطفى حجازي-مراجعة العلامة علي النجدي ناصف-مطبوعات مجمع اللغة العربية بالقاهرة ط١/ ١٩٨٠.

٤٣- الجمل في النحو، لأبي القاسم الزجاجي، حققه الدكتور علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة ببيروت، ودار الأمل بإربد ط١/ ١٩٨٤.

٤٤- الجمل في النحو المنسوب للخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٩٨٥.

٤٥- جمهرة اللغة لابن دريد الأزدي (ت ٣٢١هـ) دار صادر/بيروت.

٤٦- حاشية الجاربردي لابن جماعة ضمن مجموعة الشافية من علمي الصرف والخط/عالم الكتاب بيروت/ط٣/١٩٨٤.

٤٧- حاشية فتح الجليل على شرح ابن عقيل للسجاعي، القاهرة، ١٩٨٢.

٤٨- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك/دار احياء الكتب العلمية بالقاهرة، بدون تاريخ.

٤٩- الحجة في علل القراءات السبع لأبي علي الفارسي، تحقيق العلامة علي النجدي ناصف وآخرين، الهيئة المصرية العامة للكتاب ط٢/ ١٩٨٣م.

٥٠- حجة القراءات لأبي زرعة عبدالرحمن بن زنجلة، تحقيق العلامة سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة/بيروت ط٤ /١٩٨٤.

٥١- الحماسة البصرية لصدر الدين علي بن أبي الفرج البصري/تحقيق د. عادل جمال، مطبوعات وزارة الأوقاف المصرية، القاهرة ١٩٨٧.

٥٢- الخصائص، لأبي الفتح ابن جني، حققه محمد علي النجار، دار الهدى/بيروت ط٢، مصورة عن طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب.

٥٣- الدر اللقيط من البحر المحيط، لتاج الدين الحنفي، بهامش البحر المحيط، مطابع النصر الحديثة في الرياض ١٩٨٣.

٥٤- دراسة الصوت اللغوي، لأحمد مختار عمر، عالم الكتب بالقاهرة ١٩٩١.

٥٥- دراسة في صيغتي فعل وأفعل للدكتور أحمد علم الدين الجندي، بحث في مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ٤/١٩٧٧.

٥٦- دقائق التصريف للقاسم بن محمد المؤدب تحقيق د. أحمد ناجي القيسي ، مطبوعات المجمع العلمي العراقي ببغداد ١٩٨٧.

٥٧- ديوان أبي الأسود الدؤلي، صنعة أبي سعيد السكري، حققه الشيخ محمد حسن آل ياسين، بيروت ١٩٨٢.

٥٨- ديوان الأدب للفارابي، تحقيق أحمد مختار عمر، القاهرة- الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية ١٩٧٤.

٥٩- ديوان الأعشى-ميمون بن قيس، تحقيق د. محمد محمد حسين، مؤسسة الرسالة ط٧ بيروت ١٩٨٣.

٦٠- ديوان امرئ القيس- تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف بالقاهرة ط٤، بدون تاريخ.

٦١- ديوان بشار بن برد، جمع وتحقيق الشيخ محمد الطاهر بن عاشور، طباعة الشركة التونسية للتوزيع ١٩٧٦.

٦٢- ديوان جرير تحقيق د. نعمان محمد أمين طه، دار المعارف بالقاهرة، بدون تاريخ.

٦٣- ديوان جميل بثينة، تحقيق د. حسين نصار/ القاهرة ١٩٦٧.

٦٤- ديوان الحطيئة- براوية ابن السكيت وشرحه، تحقيق د. نعمان محمد أمين طه، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط١ /١٩٨٧.

٦٥- ديوان ذي الرمة-غيلان بن عقبة العدوي، بشرح أبي نصر الباهلي صاحب الأصمعي ، ورواية أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب، تحقيق د. عبدالقدوس أبو صالح، مؤسسة الإيمان/ بيروت ط٢ ١٩٨٢.

٦٦- ديوان الراعي النميري، جمعه وحققه راينهرت ڤايبرت، بيروت، ١٩٨٠.

٦٧- ديوان الشماخ بن ضرار الذبياني، حققه صلاح الدين الهادي، دار المعارف/مصر ١٩٧٧.

٦٨- ديوان عدي بن الرقاع العامري، رواية أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب- تحقيق الدكتور نوري القيسي الدكتور حاتم الضامن، مطبوعات المجمع العلمي العراقي/بغداد ١٩٨٧.

٦٩- ديوان الفرزدق، شرحه الاستاذ علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت.

٧٠- ديوان القطامي، تحقيق إبراهيم السامرائي وأحمد مطلوب، دار الثقافة، بيروت/بلا تاريخ.

٧١- ديوان كثير عزّة، جمعه وحققه الدكتور إحسان عباس، بيروت ١٩٧١.

٧٢- ديوان كعب بن زهير، حققه الاستاذ علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٨٧.

٧٣- ديوان المتلمس (ضمن كتاب شعراء النصرانية) للأب لويس شيخو، مكتبة الآداب بالقاهرة، بلا تاريخ.

٧٤- ديوان مجنون ليلى، جمعه وحققه عبدالستار أحمد فراج مكتبة مصر بالقاهرة ١٩٧٩.

٧٥- ديوان ابن مقبل، تحقيق عزة حسن، دمشق ١٩٦٢.

٧٦- ديوان النابغة الذبياني، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم- دار المعارف القاهرة ط٢/ ١٩٨٥.

٧٧- ديوان الهذليين، الدار القومية للطباعة والنشر القاهرة ١٩٦٥ مصورة عن مطبعة دار الكتب.

٧٨- ذيل فصيح ثعلب، موفق الدين أبي محمد عبداللطيف البغدادي، نشره الاستاذ محمد عبدالمنعم خفاجي-القاهرة-ط١ ١٩٤٩.

٧٩- روح المعاني في تفسير القرآن الكريم والسبع المثاني-للسيد محمود الآلوسي البغدادي، نشره العلامة محمود شكري الآلوسي- دار احياء التراث العربي بيروت-لبنان.

٨٠- السبعة في القراءات-ابن مجاهد- تحقيق د. شوقي ضيف- دار المعارف-القاهرة/ط٢ ، بدون تاريخ.

٨١- سر صناعة الإعراب- لأبي الفتح بن جني - تحقيق د. حسن هنداوي- دار القلم دمشق ط١، ١٩٨٥.

٨٢- السماع والقياس- أحمد تيمور باشا- القاهرة ١٩٥٥.

٨٣- شذا العرف في فن الصرف- للشيخ أحمد الحملاوي، مطبعة البابي الحلبي بمصر ط١٦/١٩٦٥.

٨٤- شرح أبيات سيبويه لابن أبي سعيد السيرافي، حققه محمد علي سلطاني- دار المأمون للتراث/دمشق، ١٩٧٩.

٨٥- شرح أبيات سيبويه- لأبي جعفر النحاس، تحقيق د. زهير غازي زاهد، عالم الكتب، بيروت ط١ ١٩٨٦.

٨٦- شرح أشعار الهذليين للسكري، تحقيق عبدالستار أحمد فراج، مطبعة دارالعروبة/ القاهرة.

٨٧- شرح الشافية لرضي الدين الاستراباذي، تحقيق محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محيي الدين عبدالحميد، دار الكتب العلمية/بيروت ١٩٧٥.

٨٨- شرح القصائد العشر للتبريزي، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد/ القاهرة ط١/١٩٦٢.

٨٩- شرح الكافية لرضي الدين الاستراباذي، دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٨٢.

٩٠- شرح المعلقات السبع لأبي عبدالله الزوزني، دار الجيل/بيروت ط٢ ١٩٨٧.

٩١- شرح المفصل لابن يعيش النحوي، عالم الكتب، بيروت، بدون تاريخ.

٩٢- شعراء النصرانية للأب لويس شيخو، مكتبة الآداب بالقاهرة، بلا تاريخ.

٩٣- الصرف الواضح لعبد الجبار علوان النايلة، مطبوعات جامعة الموصل بالجمهورية العراقية ١٩٨٨.

٩٤- طلائع البشر في توجيه القراءات العشر لمحمد الصادق القمحاوي، بدون مكان طبع بدون تاريخ.

٩٥- العربية الفصحى، لهنري فليش، ترجمة د. عبدالصبور شاهين/بيروت ١٩٦٦.

٩٦- علم الصرف، دراسة وصفية د. محمد أبو الفتوح شريف/ القاهرة ١٩٨٥.

٩٧- علم اللغة العربية، مدخل تاريخي مقارن في ضوء التراث واللغات السامية، د. محمود فهمي حجازي، دار الثقافة بالقاهرة، بدون تاريخ.

٩٨- العنوان في القراءات السبع لأبي طاهر الأندلسي، تحقيق د. زهير غازي زاهد والدكتور خليل العطية، بيروت ١٩٨٥.

٩٩- العين، للخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق د. مهدي المخزومي ود. إبراهيم السامرائي، وزارة الثقافة بالجمهورية العراقية ١٩٨٠ وما بعدها.

١٠٠- الفتح على أبي الفتح لمحمد بن أحمد بن فورجة، مطبوعات وزارة الثقافة بالجمهورية العراقية ببغداد ط٢/ ١٩٨٧.

١٠١- الفرائد الغوالي على شواهد الأمالي للمرتضى للشيخ محسن آل الشيخ، مطبعة الآداب بالنجف الأشرف ط١/ ١٩٦٦.

١٠٢- الفرق بين الحروف الخمسة لابن السيد البطليوسي، تحقيق د. علي زوين، مطبوعات الأوقاف ببغداد، بدون تاريخ.

١٠٣–الفرق بين الضاد والظاء لأبي القاسم الزنجاني، تحقيق الدكتور موسى بناي العليلي، مطبوعات وزارة الأوقاف بالجمهورية العراقية ١٩٨٣.

١٠٤–فصول في فقه العربية للدكتور رمضان عبدالتواب، مطبعة الخانجي بالقاهرة ط٣/ ١٩٨٧.

١٠٥–الفصيح لأبي العباس ثعلب، تحقيق الدكتور. عاطف مدكور، دار المعارف بمصر ١٩٨٤.

١٠٦–الفعل زمانه وأبنيته للدكتور إبراهيم السامرائي، مؤسسة الرسالة، بيروت ط٣/ ١٩٨٣.

١٠٧–فعلت وأفعلت لأبي حاتم السجستاني تحقيق د. خليل العطية، بغداد ١٩٧٩.

١٠٨–فقه اللغات السامية، لكارل بروكلمان ترجمه الدكتور. رمضان عبدالتواب مطبوعات جامعة الرياض ١٩٧٧.

١٠٩–الفوائد الضيائية، شرح كافية ابن الحاجب لنور الدين الجامي، تحقيق د. أسامة طه الرفاعي، مطبوعات وزارة الأوقاف بالجمهورية العراقية بغداد ١٩٨٣.

١١٠–في قواعد الساميات للدكتور رمضان عبدالتواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط٢/ ١٩٨٣م.

١١١–في المصطلح النحوي البصري من سيبويه إلى الزمخشري للدكتور يحيى القاسم، رسالة ماجستير بجامعة اليرموك، اربد ١٩٨٤.

١١٢–القاموس المحيط للفيروزآبادي، مصر ١٣٤٤هـ.

١١٣–قاموس الأفعال العبرية، عبري /عربي، وضعه م. ضباعي(مصور عن معجم الأفعال العبرية الذي وضعه الدكتور علي العناني في كتاب الأساس) مكتبة لبنان/بيروت ١٩٧٥.

١١٤–قواعد اللغة العبرية للمبتدئين، للدكتور رشاد الشامي، القاهرة ١٩٧٨.

١١٥-القياس في اللغة العربية لمحمد الخضر حسين ١٣٥٣هـ.
١١٦-الكتاب لسيبويه، تحقيق عبدالسلام هارون، عالم الكتب، بيروت.
١١٧-الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، لمكي بن أبي طالب، تحقيق د. محيي الدين رمضان/مؤسسة الرسالة/بيروت ط٢/ ١٩٨١.
١١٨-الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل لأبي القاسم الزمخشري دار المعرفة/بيروت، بدون تاريخ.
١١٩-لسان العرب لابن منظور، دار صادر/بيروت ١٩٥٥.
١٢٠-لغة تميم، دراسة تاريخية وصفية، للدكتور ضاحي عبدالباقي، القاهرة، ١٩٨٥.
١٢١-لغة هذيل للدكتور عبدالجواد الطيب، القاهرة، بدون تاريخ.
١٢٢-اللهجات العربية في معجم لسان العرب، دراسة صوتية للسيد محمد سليمان العيد، رسالة دكتوراة بجامعة عين شمس ١٩٨٤.
١٢٣-اللهجات في الكتاب لسيبويه أصواتاً وبنية، صالحة راشد آل غنيم، مكة المكرمة ط١/ ١٩٨٥م.
١٢٤-لهجة قبيلة أسد لعلي ناصر غالب، وزارة الثقافة والإعلام بالعراق، ١٩٨٩.
١٢٥-ما يجوز للشاعر في الضرورة للقزاز القيراوني، تحقيق الدكتور رمضان عبدالتواب والدكتور صلاح الدين الهادي، دار المعرفة بالكويت ١٩٨٢.
١٢٦-المبدع الملخص من الممتع، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق الدكتور مصطفى النحاس مكتبة الأزهر بالقاهرة ١٩٨٣.
١٢٧- المبسوط في القراءات العشر لأبي بكر أحمد بن الحسين بن مهران الأصبهاني، تحقيق سبيع حمزة حاكي، مطبوعات مجمع اللغة العربية دمشق ١٩٨٦.
١٢٨-متن الشافية وشرحها للجاربردي، ضمن مجموعة الشافية من علمي الصرف والخط عالم الكتب ط٣، بيروت ١٩٨٤م.

١٢٩—المثلث لابن السيد البطليوسي، تحقيق صلاح مهدي علي الفرطوسي، مطبوعات وزارة الثقافة بالجمهورية العراقية—بغداد ١٩٨١.
١٣٠—مجالس ثعلب—لأحمد بن يحيى ثعلب، تحقيق عبدالسلام هارون، دار المعارف القاهرة ١٩٨٠.
١٣١—مجالس العلماء—لأبي القاسم الزجاجي، تحقيق عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة ط٢ ١٩٨٣.
١٣٢—المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تأليف أبي الفتح بن جنيّ تحقيق علي النجدي ناصف ورفيقه، مطبوعات المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بالقاهرة١٩٦٩.
١٣٣—مختار الصحاح، للرازي، مصر، ١٩٣٩.
١٣٤—مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع، لابن خالويه، نشره برجشتراسر، دار الهجرة، بدون تاريخ.
١٣٥—المدخل إلى علم الأصوات، دراسة مقارنة للدكتور صلاح الدين حسنين، دار الاتحاد العربي، القاهرة، ط١/ ١٩٨١.
١٣٦—المدخل إلى علم اللغة، للدكتور رمضان عبدالتواب، مكتبة الخانجي، القاهرة ط٢/ ١٩٨٥.
١٣٧—المزهر في علوم اللغة وأنواعها—لجلال الدين السيوطي، نشره محمد أحمد جاد المولى وآخرين، دار الفكر —بيروت— بدون تاريخ.
١٣٨—المسائل العضديات، لأبي علي الفارسي، تحقيق شيخ الراشد، دمشق، ١٩٨٦.
١٣٩—المصباح المنير في غريب الشرح الكبير لأحمد بن محمد الفيومي، القاهرة—١٢٨١هـ.

١٤٠–معاني القرآن للأخفش الأوسط، تحقيق الدكتور عبدالأمير محمد الورد، علم الكتب، بيروت ط-١/ ١٩٨٥م.
١٤١–معاني القرآن للفراء–عالم الكتب– بيروت، ط-٢/ ١٩٨٠م.
١٤٢–معجم شواهد النحو الشعرية–للدكتور حنا حداد، الرياض ١٩٨٤.
١٤٣–معجم متن اللغة للشيخ أحمد رضا، منشورات دار مكتبة الحياة/بيروت ١٩٦٠.
١٤٤–معجم مصطلحات النحو العبري/عبري عربي– للدكتور سعيد العكش، القاهرة، بدون تاريخ.
١٤٥–معجم النحو، لعبد الغني الدقر/بيروت ط-٢–١٩٨٢.
١٤٦–المفتاح في الصرف– لعبد القاهر الجرجاني– تحقيق الدكتور علي الحمد/موسسة الرسالة، بيروت ١٩٨٧م.
١٤٧–المفصل لجار الله الزمخشري، نشره محمد بدر الدين النعساني الحلبي/بيروت، بدون تاريخ.
١٤٨–المفصل في قواعد اللغة السريانية وآدابها والموازنة بين اللغات السامية، لمحمد عطية الإبراشي ورفاقه، القاهرة ١٩٣٥م.
١٤٩–المقتضب لأبي العباس المبرد، تحقيق محمد عبدالخالق عضيمة، مطبوعات المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية–القاهرة– بدون تاريخ.
١٥٠–المقرب–لعلي بن مؤمن المعروف بابن عصفور، تحقيق الدكتور أحمد عبدالستار الجواري، والدكتور عبدالله الجبوري، مطبوعات وزارة الأوقاف بالجمهورية العراقية–بغداد–١٩٨٦.
١٥١–الممدود والمقصور، لأبي الطيب الوشاء، حققه وقدم له الدكتور رمضان عبدالتواب، مكتبة الخانجي–القاهرة ١٩٧٩م.

١٥٢–المنصف–لأبي الفتح بن جني– تحقيق إبراهيم مصطفى وعبدالله أمين، القاهرة، ١٩٥٤م.

١٥٣–المنقوص والممدود–للفراء– تحقيق عبدالعزيز الراجكوتي، دار المعارف–القاهرة، ١٩٧٧.

١٥٤–منهج أبي حيان الأندلسي في اختياراته من القراءات القرآنية في تفسيره البحر المحيط في ضوء علم اللغة المعاصر–الدكتور يحيى القاسم– رسالة دكتوراه– بآداب عين شمس ١٩٩٠م.

١٥٥–المنهج الصوتي للبنية العربية–رؤية جديدة في الصرف العربي، للدكتور عبدالصبور شاهين بيروت ١٩٨٠م.

١٥٦–المهذب في القراءات العشر–للدكتور محمد سالم محيسن–مكتبة الكليات الأزهرية القاهرة–ط٢/ ١٩٨٢.

١٥٧–نزهة الطرف في علم الصرف–لأحمد بن محمد الميداني، دار الآفاق الجديدة بيروت ط١ ١٩٨١م.

١٥٨–النشر في القراءات العشر، لابن الجزري–نشره علي الضبّاع– دار الفكر–بيروت بدون تاريخ.

١٥٩– نقعة الصديان فيما جاء على فعلان للصاغاني، مخطوط بدار الكتب المصرية رقم (٤١١ لغة).

١٦٠– النكت الحسان في شرح غاية الإحسان، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق عبدالحسين الفتلي–مؤسسة الرسالة–بيروت–ط١/١٩٨٥.

١٦١–النهاية في غريب الحديث والأثر، لمجد الدين بن الأثير، تحقيق طاهر الزاوي ومحمود محمد الطناحي– دار احياء التراث العربي–بيروت– بدون تاريخ.

١٦٢-همع الهوامع في شرح جمع الجوامع-جلال الدين السيوطي، تحقيق عبدالسلام هارون وعبدالعال مكرم- دار البحوث العلمية بالكويت ١٩٧٥ وما بعدها.
١٦٣-الوجيز في فقه اللغة، لمحمد الأنطاكي- دار الشرق بسوريا ١٩٦٠م.

المراجع الأجنبية

- Armbruster, C.H.
  Inita Amharica, An Introduction to Spoken Amharic, Part 1, Grammar, cambridge, 1908.
- Costaz, L.,
  Syriac-English Dictionary, Beirut.
- Danial Jones,
  An Outline of English Phonatices, Cambridge University Press, 7th edition, 1986.
- Gesenius, W.
  A Hebrew and English Lexicon of the old testment, translated by Brown, f., Driver, S.R, and Briggs, C.A. Oxford, 1972.
- Goldberg, N.,
  The New Functional Hebrew-English, English-Hebrew Dictionary, New York, 1958.
- Harper, W.R.
  Elements of Hebrew by An Indactive Method, Chicago & London, 1974.
- Harris, Z.,
  A Grammar of the Phoenician Language, Michigan, 1952.
- Moscati, S.
  An Introduction to the Comparative Grammar of the Semitic languages, 2nd edition, Germany, 1969.
- Palmer,
  Grammar of the Arabic Language, London, 1874.
- Payne Smith, R.,
  Acompendious Syriac Dictionary, oxford, 1985.
- Segal. M.H.
  A Grammar of Mishnac Hebrew, Oxford Universitry Press, 1958.
- Segert, S.
  A Grammar of the phoenician and Ponic, munchen, 1976.
- Weingreen, J.,
  A Practical Grammar for Classical Hebrew, 2nd Edition, Oxford, 1959, Reprinted, 1985.
- Wright, W.
  A Grammar of the Arabic Language, 3rd edition, Beirut, 1974.
  A Comparative Grammar of the Semitic Languages.
- Nebes, Norbert & Lahn, M.
  The Infinitive in Sabaean and Qatbanian Inscriptions, (Proceeding of the Twenty First Seminor for Arabian Studies, London, 1988, V.1. 18.

فهرس الموضوعات

Abstract

Verbal Nouns / Masadir/ of Tripartit Verbs in Arabic: A historical, descriptive study

This thesis deals with the verbal nouns/ masadir/ of tripartit verbs in Arabic and their relation to analogy/ kiyas/ and the comon usage/sama /. Classical scholars tired to establish a relation once between the form of the verb and its master and another between the meaning of the verb ad its masdar. Such attempts were not conclusive enough to come up with a Final rule to settlt the issue. So, some of them would reject this relation or that saying that the masadir are not formed by analogy.

The study has collected masadir from dictionaries and the books of language , poetry and recitations (of the Qur'an) . Classical scholars decided that the namber of forms of masadir of the tripartit verbs in Arabic didn't exceed thirty - four while the Orientatist wright declared that they were not any more than forty - four. The researcher could find more than sixty - five,
masdar of the tripartit verbsin Arabic.

The thesis is divided into three parts. The first part consists of three chapters where the first deals with the "form" /fa<L/ since ot is the assumed form of masdar in Arabic generally accepted by classical scholars for being formed by analogy. The second chapter is dedicated to talk about the lnown forms of masdar. In the third chapter , some of the rare forms are presented and discussed. The second part is divided into tow chapters.

The first of them deals with the masadir of defective verbs whereas the second talks about some questions related to masadir. The third part has three chapters dealing with the

question of whether the masdar is formed by analogy.

The first chapter talks about the issue of the masdar being related to the verb and the fact that the one verb has more than one masdar. The second chapter focuses on the patterns of linguistic development concerning the masdar. The last chapter is devoted to the issue of meaning . After this final chapter, there is the conclusive chapter which presents the resulte of the study. Finally , a bibiography of Arabic and foriegn books is added .

Amnih Sälih